# ترجمة العقود التجارية

# Translation of Commercial Contracts


**مصطفى محمد المرشدى**

مدرس المصطلحات والترجمة القانونية

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية



دار الجامعة الجديدة

# ترجمة العقود التجارية

# Translation of Commercial Contracts


**مصطفى محمد المرشدي**

مدرس المصطلحات والترجمة القانونية

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية



دار الجامعة الجديدة

٣٨ - ٤٠ش سوتير - الأزاريطة - الأسكندرية

تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩، فاكس: ٤٨٥١١٤٣، تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩

E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com

www.darggalex.com info@darggalex.com

# إهداء

- إلى أبي زخر الحياة، وقدوتي .. تاج الوقار والأخلاق .. رمز الكفاح والصمود....
- إلى أمي سر الحياة وأملها.. التي تغفو عيناي دوماً عند قدميها حلماً بالجنة التي سكنت تحتها ....
- إلى زوجتي نور العين ومهجة العمر....
- إلى أساتذتي الأجلاء .. ورثة الأنبياء....
- إلى طلابي الذين آمل فيهم صنع مستقبل مجيد، واقامة حضارة تعيد فخر وعز الأجداد....
- إلى كل النبلاء من الناس....

المؤلف

مصطفى محمد المرشدي

# الفصل الأول

# فن الترجمة

# مدخل نظري إلى الترجمة

الحمد لله الأول الآخر، الظاهر الباطن ، الذي هو بكل شيء عليم، الأول فليس قبله شيء، والآخر فليس بعده شيء، الظاهر فليس فوقه شيء، الباطن فليس دونه شيء، الأزلي القديم الذي لم يزل موجوداً بصفات الكمال، ولايزال دائماً مستمراً باقياً سرمدياً بلا انقضاء ولا انفصال ولا زوال، يعلم دبيب النملة السوداء، على الصخرة الصماء، في الليلة المظلمة، وهو العلي الكبير المتعال، العلي العظيم الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً وأنزل القرآن ورفع به الإنسان وجعله نورٌ للقلوب والأبدان وكرم أهله بالفوز بالدنيا ويوم يحشر الثقلان وبشر حامليه وحفظته بالمغفرة والرضوان والفلاح والفوز بالجنان.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الهادي العدنان المصطفى من خلاصة العرب العرباء خاتم الأنبياء، وصاحب الحوض الأكبر الرواء، وحامل اللواء الذي يبعثه الله المقام المحمود الذي يرغب اليه فيه الخلق كلهم.

أما بعد: لأن الحضارات قديماً وحديثاً لا تقام ولا تبنى إلا بالتأثير والتأثر... التعليم والتعلم... والأخذ والعطاء بين الأمم، فبعد جهد مضن، وتوفيق ملازم من الله تبارك وتعالى أتممت عملي هذا ودونته في كتاب رغبة في أن أيسر على كل من يريد تعلم اللغة القانونية وكل من يريد العمل في مجال الترجمة.

فالترجمة كما عرفها عالم اللغويات جي. سي. كاتفورد : "هي إحلال مواد من نص اللغة المصدر بمواد مناظرة لها في نص اللغة الهدف " (Catford,1965,p.20). فهي ليست مجرد إحلال كلمات اللغة المصدر بكلمات مناظرة لها في اللغة الهدف عمّا قدتم التعبير عنه في نفس اللغة المصدر

مع الاحتفاظ بالنظائر الأسلوبية والدلالية اللفظية بجانب التأثير التواصلي في النص الأصلي . ونجد أن يوجين نايدا يعرف الترجمة على أنها "عملية إنتاج أقرب مقابل طبيعي لرسالة اللغة المصدر في اللغة المتلقية (Receptor language) ،وذلك بالنسبة للمعنى أولاً، وللأسلوب ثانياً (Nida,1975,p.33).

وقد قام د. فوزي عطية بتعريف الترجمة بأنها "عملية متعددة الجوانب، جوهرها النقل من لغة إلى أخرى وأساسها التطابق على مستويات مختلفة وفقا لمكونات النص الشكلية والأسلوبية والتأثيرية الانفعالية "(د.فوزي عطية:١٩٨٦،ص٢٢) . ومن ثم نجد أن الترجمة هي علما يتوافر فيه شروط العلم . فهو علم أبعد ما يكون من المحايثة أي أنه يقوم بذاته ، بل هو قائم على علوم أخرى كعلوم اللغة واللسانيات وعلم اللغة التقابلي وتحليل الخطاب (Discourse Analysis) .

هذا وأوضح راينهارد هارتمان(Reinhard Hartman) أن عملية الترجمة تتم من خلال وسيط هوالنص وهوفي اصطلاح القناة والمترجم هوالمرسل للرسالة وهي النص المترجم في اللغة الهدف (McArthur,1992) (TL) .

ونجد أن هناك ثلاث مراحل تمر بها عملية الترجمة:

١ـ **مرحلة التلقي** (**Receptive Phase**) : وهي المرحلة التي يتم فيها تلقي وفهم النص، وهذه المرحلة يقوم فيها المترجم بدور المتلقي .

٢ـ **مرحلة تحويل الشفرة**(**Switching Phase**) : وهي التي يتم فيها أيجاد مقابلات لغوية مناسبة في اللغة الهدف .

٣ـ **مرحلة الإنتاج**(**Productive Phase**) : التي يعمل فيها المترجم على إنتاج نسخة متلائمة مع نص اللغة المصدر(McArthur,1992):

**أنواع الترجمة**:

يرى بيتر نيومارك أن الترجمة تنقسم إلى نوعين أساسيين هما :

١- **الترجمة الدلالية** ( Semantic translation) : وهي التي يقوم فيها المترجم بإعادة إنتاج المعنى السياقي (Contextual meaning): الذي يبتغيه المؤلف بكل دقة وذلك في إطار حدود التركيب والدلالة .

٢- **الترجمة التواصلية** ( Communicative meaning) والتي يعمل فيها المترجم على جعل نص اللغة الهدف يؤثر في قارئه تأثيرا مماثلا لذلك الذي يحدثه نص اللغة المصدر في قارئه (Newmark,1984, p.256).

ونجد أيضا أن رومان ياكوبسون(Roman Jakobson) عالم اللغويات قد ميز بين ثلاثة أنواع من الترجمة وهي كالآتي:

١- الترجمة في إطار اللغة الواحدة :وهي عبارة عن تأويل للرموز اللفظية بواسطة رموز أخرى في اللغة نفسها.

٢- الترجمة بين اللغات:وهي عبارة عن تأويل للرموز اللفظية بواسطة لغة مغايرة.

٣- الترجمة بين الدلالات : وهي عبارة عن تأويل للرموز اللفظية (verbal) بواسطة رموز نظام غير لفظي الرموز (non-verbal) (د.فوزي عطية: مرجع سابق ص٦٠:٦١).

وتقول د. سامية أسعد أن الترجمة هي " نشاط مواكب لوجود الإنسان ، فهي في المقام الأول عملية أداتها اللغة ، شفوية كانت أم مكتوبة ، وهي تنقل رسالة ما بين طرفين هما الراسل والمتلقي . ومارس البشر هذا النشاط على مر العصور ، وبفضله تبادلوا ثقافاتهم فيما بينهم ،وتعرف بعضهم على بعض ،

وأقاموا حوارا بين حضاراتهم . وشمل هذا النشاط العلوم والآداب بكافة أشكالها ، ولكن إلى عهد قريب لم يفكر فيه من يمارسونه إلا نادرا . وشهد قرننا العشرون اتجاها إلى تنظير عملية الترجمة وإرسائها على أسس وقواعد علمية قد تعين المترجم على القيام بمهمته " (د.سامية أسعد : المجلد ١٩ ، ص١٥) . وهكذا تحول "فن" الترجمة إلى "علم".

وقد تعرضنا في هذا العمل الى العديد من العقود والوثائق التجارية الكاملة بأنواعها المختلفة وترجمناها الى اللغة الانجليزية وحرصنا على دقة ووضوح الأسلوب من ناحية والصياغة القانونية من ناحية أخرى.

# الفصل الثاني

# نماذج عقود الوكالة والوساطة التجارية

# عقد تسويق

إنه في يوم الموافق........./...../......

تم الاتفاق بين كلا من:-

أولاً :.............................

والخاضعة للقانون

ويمثلها في التوقيع علي هذا العقد السيد ....................... رئيس مجلس الإدارة

(طرف أول)

ثانياً :.............................

وشركة : ...................

(طرف ثاني)

**تمهيد:**

حيث أن الطرف الأول يقوم بإنتاج مادة وحيث أن الطرف الثاني شركات تجارية متخصصة في تسويق المواد. فقد التقت إرادة الطرفان علي أن يشتري الطرف الثاني من الطرف الأول كمية من المواد المذكورة عالية وذلك حسب البنود التالية:-

**البند الأول :**

يعتبر التمهيد جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

**البند الثاني :**

أتفق الطرفان علي أن يقوم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني كمية في حدود .......... سنويا في عبواتها الأصلية وكل عبوة زنة .......... في ومدون عليها كافة البيانات المتعارف عليها من حيث الوزن وأسم المنتج والمنشأ وتاريخ الصلاحية ودرجة النقاوة والرمز الكيمياني ويرفق بكل كمية مسلمة شهادة التحليل.الخاصة بها.

**البند الثالث :**

اتفق الطرفان علي أن يكون سعر الطن من مادة بدون إضافة الضرائب ويعتبر هذا السعر مبدئي وتتم مراجعته شهرياً بين الطرفين طبقاً للآتي:

١- الأسعار المنافسة للمنتج المحلي أوالمستورد.

٢- سعر صرف العملات الأجنبية في السوق.

٣- تكلفة الإنتاج (سعر شراء المادة الخام + العمالة ......... الخ )

**البند الرابع :**

يقوم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني الكميات المطلوبة من المواد المذكورة أعلاه بمعدل حوالي١٦٠ طن شهرياً من مادة ..............علي أن يكون إجمالي الكمية المسحوبة من الطرف الثاني من هذه المواد حسب ما هومذكور أعلاه.

**البند الخامس :**

يلتزم أفراد الطرف الثاني بالتضامن فيما بينهم علي دفع مبلغ وقدرة ١٠٠٠٠٠ ألف جنية ( فقط مائةألف جنيه مصري لاغير ) للطرف الأول وذلك في حالة تخلفهم عن استلام كميات المتفق عليها شهرياً ويعتبر هذا المبلغ تعويضاً لا يخضع لرقابة القضاء مع أحقية الطرف الأول أيضاً في هذه الحالة بفسخ العقد دون حاجة إلي تنبيه أوإنذار أوصدور حكم قضائي بذلك.

**البند السادس :**

يقوم الطرف الثاني باستلام الكميات المتفق عليها من مقر الطرف الأول المذكور أعلاه وبوسائل النقل الخاصة.

**البند السابع : شروط الدفع**

يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة الكميات المشتراة شهريا بموجب شيك بنكي مستحق الدفع بعد ٤٥ يوم من تاريخ استلام الكميات المنتجة.

**البند الثامن :**

يلتزم الطرف الثاني بعمل الدعاية الخاصة لمنتجات الشركة في جميع المعارض والأماكن التي يتم عرض وتوزيع وبيع هذه المنتجات بها.

**البند التاسع :**

مدة هذا العقد سنه تبدأ من تاريخ توقيع هذا العقد وتنتهي في / / ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى تجديد العقد لمدد أخرى مماثلة قبل انتهاء هذا العقد بستة أشهر.

**البند العاشر :**

في حالة وجود نزاع بين طرفي العقد تختص محاكم وجزنياتها بالنظر في الخلاف بين الطرفين.

**البند الحادي عشر :**

تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة.

**والله ولى التوفيق**

**الطرف الاول:**

**الاسم:**

**التوقيع:**

**الطرف الثانى:**

**الاسم:**

**التوقيع:**

## *Marketing Agreement*

Made on .../.../...

By and between:

**First:**

Subject to the law:

Represented in signature herein by Mr. ................. (Board chairman)

(First Party)

**Second:**

...................... company

**(Second Party)**

**Preamble**

Whereas the first party manufactures a material and the second party is a specialized commercial company in the field of marketing the materials, the two parties agreed that the Second Party shall purchase an amount of the above mentioned materials from the First Party according to the following clauses:

**Clause 1:**

The preamble shall be an integral part of the Agreement.

**Clause 2:**

The two parties hereto have agreed that the First Party shall deliver to the Second Party a quantity of .......... annually in the original packets thereof. The net weight per each packet shall be......... . All of the recognized details such as weight, name. origin, expiry date, purity degree and chemical symbol of the product shall be written on each packet. Each delivered quantity shall be accompanied with the analysis certificate thereof.

**Clause 3:**

The parties hereto agreed that the material price shall be ...... per tonne without the addition of taxes. Such price shall be

preliminary and shall be revised monthly between the two parties according to the following:

1. the competing prices of the local or imported product.
2. Foreign currency exchange price in the market.
3. Manufacturing cost (the Purchasing price of the row materials + the workers +........ etc.).

**Clause 4:**

The First party shall deliver to the second party the demanded amounts of the above mentioned materials of around 160 tonnes monthly of ........ provided that the total drawn amount of such materials from the Second Party according to what is mentioned above.

**Clause 5:**

The Second Party's members shall be jointly liable to pay a sum of money of 100.000 pounds only (one hundred thousand pounds only) to the First Party in case of not receiving the monthly agreed upon amounts. Such sum of money shall be considered compensation and shall not be subject to the judicial review. The first party shall also have the right, in this case, to dissolve the Agreement without the need for directing a notice or a warning or issuing judicial decisions.

**Clause 6:**

The Second Party shall receive the agreed upon amounts from the above-said Party's head office and by the specified transportation means.

**Clause 7: Terms of Payment:**

The Second Party shall fulfill the value of the purchased amounts monthly by a payable bank cheque 45 days after the delivery date of the manufactured products.

**Clause 8:**

The Second Party shall make the required advertising for the Company's products in all exhibitions and places where the products are offered, distributed and sold.

**Clause 9:**

The Agreement's term is one year commencing from the date of signing the Agreement and ending on.../.../... unless a Party notifies the other one of its desire to renew such Agreement for another similar period six months prior to the end of the Agreement.

**Clause 10:**

In case of any dispute arises out between the Parties herein, the courts and the sections thereof shall have jurisdiction over the dispute between the two parties.

**Clause 11:**

Executed in two counterparts, one per each Party.

| | |
|---|---|
| **First Party:** | **Second Party:** |
| **Name:** | **Name:** |
| **Signature:** | **Signature:** |

# عقد اتفاق مع وكيل بالعمولة

انه في يوم..../ ...../.....حرر هذا العقد بين كل من- :

١. السيد/

**(طرف اول)**

٢. السيد/

**(طرف ثاني)**

**تمهيد**

حيث ان الطرف الثاني يعمل موزعا للكتب مقابل عموله يتفق عليها ولرغبة الطرف الاول في الاستعانة بالطرف الثاني في توزيع مؤلف .................... انتاج الطرف الاول

فلقد تم الاتفاق بينهما بعد ان اقر كل منهما باهليته القانونية للتعاقد والتصرف.

**أولاً:**

يعتبر هذا التمهيد جزء لا يتجزء من العقد

**ثانياً:**

يقر الضرف الثاني بتسلمه لعدد ........نسخة من مؤلف والخاص بالطرف الاول وذلك لعرضه للبيع بسعر..........للنسخة ونظير عمولة قدرها................ويقر الطرف الثاني بان هذه النسخ تحت يده وطرفه علي سبيل الامانه ويتعهد بردها اورد ثمنها عند طلبها.

**ثالثا:**

يقر الطرف الثاني بأنه يتحمل جميع المصروفات اللازمة لعرض ونقل الكمية المسلمة له.

**رابعا:**

يقر الطرف الثاني بأنه يقبل العمل الموكل اليه في مقابل عموله............عن سعر النسخة تخصم عند البيع وهي محددة في البند الثاني.

**خامساً:**

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بها عند الاقتضاء.

**سادساً:**

تختص محكمة......................بكل جزئياتها باي نزاع ينشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد .

**طرف اول** **طرف ثاني**

## *Commission Agency Agreement*

Made on .../.../...

By and between:

1. Mr. ................................ (First Party)
2. Mr. ................................ (Second Party)

### *Preamble*

The Parties hereto declares that they have legal capacity to act and enter into such Agreement. Whereas the Second Party works as book distributor in exchange for an agreed upon commission and as the First Party desires the assistance of the Second Party in distributing the ..........volume, produced by the First Party. they have mutually agreed that:

**First:**

This Preamble shall be deemed as an integral part of such Agreement.

**Second:**

The Second Party shall declare receiving an amount of ..... copy of ..... volume from the First Party. Such volume has been offered for sale in exchange for .........per each copy and in exchange for a commission of ......... The Second Party shall declare that these are under its possession as a deposit and shall return them or return the price thereof.

**Third:**

The Second Party shall incur all necessary expenses for offering and transporting the amount delivered.

**Forth:**

The Second Party shall accept the business charged over him in exchange for a commission of .......... L.E. per each copy which

shall be deducted upon the sale. Such commission is determined under Clause (2)

**Fifth:**

Executed in two counterparts, one each Party for necessary action.

**Sixth:**

.................. court of law and all the departments thereof shall have jurisdiction over any dispute arises out of the performance or interpretation hereof.

| | |
|---|---|
| **First Party** | **Second Party** |

# عقد وكالة قصرية (حصرية)

## الفصل الأول

## غرض العقد

تمـــــنح "شـــــركة كيـــــنج ســـــتار" ، ومكتبهـــــا المـــــسجل فـــــى .................................، والمـشار إليهـا فيمـا بعـد بلفـظ "المنـتج" "شركة جلوري" ومكتبها المسجل فى .......... والمشار إليها فيما بعد بلفظ "الوكيل" توكيلاً مقصوراً عليها لأوناوش " كينج ستار " المشار إليها فيما بعد بلفظ "المنتجات" فى إقليم مصر المشار إليه فيما بعد بلفظ "الإقليم".

## الفصل الثانى

## التزامات الوكيل

### المادة (١)

### مهام الوكيل

يتولى الوكيل جلب العملاء المقيمين فى الإقليم، ويحول إلى المنتج أية عروض أو طلبيات يتلقاها. ولا يعد الوكيل مفوضاً لإبرام عقود نيابة عن المنتج، أو لإلزام المنتج بأى وجه من الوجوه. ويقوم الوكيل بإحاطة العميل علماً ببنود وشروط البيع (بما فى ذلك فترات التسليم وطريقة الدفع) حسبما يحدد المنتج. وللمنتج الحق فى رفض أية عروض أو طلبيات يحولها إليه الوكيل.

### المنتج (٢)

### الإعلان والمعارض

يعد الوكيل مسؤولاً عن جميع الإعلانات اللازمة للترويج للمنتجات فى الإقليم ويتحمل جميع تكاليف هذه الإعلانات ما لم يكن هناك اتفاق منفصل على غير ذلك بين الطرفين. ويخضع الاشتراك فى الأسواق أو المعارض للتشاور المسبق بين الطرفين.

## المادة (٣)

## الالتزامات المالية للوكيل تجاه العملاء

يتخذ الوكيل جميع الخطوات المناسبة لكى يتأكد من قدرة العملاء الذين ستحول طلباتهم إلى المنتج على سداد ديونهم، وعليه أن يساعد المنتج فى استعادة الديون المستحقة. وما لم يرد فيه نص خلافاً لذلك، لا يحق للوكيل أن يستلم مبالغ نيابة عن المنتج.

## المادة (٤)

## دور الوكيل تجاه شكاوى العملاء

يحق للوكيل أن يتلقى الملاحظات والشكاوى التى يقدمها العملاء عن العيوب الموجدة فى المنتجات التى تم تسليمها. ويخطر الوكيل المنتج فى الحال بمثل هذه الحالات ويتصرف بما يحقق مصالح المنتج على أفضل وجه.

## المادة (٥)

## وجوب إبلاغ المنتج

يبذل الوكيل كل جهد ممكن لإحاطة المنتج علماً بظروف السوق ووضع المنافسة. وبالإضافة ذلك، يرسل الوكيل كل ٣ شهور تقريراً عن أنشطته.

## المادة (٦)

## حظر المنافسة

يحظر على الوكيل منافسة المنتج أو مساعدة الغير فى منافسته، كما يحظر عليه، بصفة خاصة، إنتاج منتجات مطابقة أو مشابهة للمنتجات، أو الحصول على منفعة فى أى مشروع ينافس المنتج.

وعلاوة على ذلك، يمتنع الوكيل عن أن يمثل أو يبيع أية منتجات، سواء كانت جديدة أو مستعملة، مطابقة أو مشابهة للمنتجات، أو أى منتجات أخرى من أى نوع يقوم بإنتاجها مشروع ينافس المنتج.

يحظر الوكيل المنتج فور تحرير هذا العقد بأية اتفاقيات قائمة تلزم الوكيل بأية تعهدات أخرى، سواء بصفته نائباً أو وكيلاً أو بائع تجزئة، ويقوم بعد ذلك بإبلاغ المنتج عن أية اتفاقيات أخرى من هذا النوع قد يبرمها الوكيل. وفى جميع الأحوال يجب ألا تخل مزاولة الوكيل لأى من هذه الأنشطة الأخرى بوفائه بالتزاماته تجاه المنتج فى المواعيد المحددة.

## المادة (٧)

## السرية

يمتنع الوكيل سواء أثناء سريان العقد أو بعد إنهائه عن إفشاء الأسرار التجارية الخاصة بالمنتج، أو استخدام هذه الأسرار فى غير أغراض العقد.

## المادة (٨)

## الوكلاء من الباطن

لا يجوز للوكيل أن يستخدم وكلاء من الباطن دون موافقة مسبقة من المنتج. ويعتبر الوكيل مسؤولاً بشكل كامل عن أنشطة وكلائه من الباطن.

## المادة (٩)

## الحظر بخصوص الأقاليم الأخرى

يتعهد الوكيل بعدم السعى لجلب أو التفاوض بشأن عقود مع عملاء خارج نطاق الإقليم.

يخطر الوكيل المنتج بأى استفسار قد يصله من أشخاص مقيمين خارج الإقليم على أن تخضع أية عمولة مستحقة الدفع للوكيل نظير البيع الناشئ عن مثل هذا الإخطار لاتفاق منفصل بين الطرفين.

## المادة (١٠)

## المساعدة فى مواجهة المنافسة غير النزيهة والتعدى على حقوق الملكية الصناعية

يراقب الوكيل السوق وإذا وصل إلى علمه أى تعدى الغير على حقوق الملكية الصناعية للمنتج أو أى تصرف غير قانونى يخل بمصالح المنتج، يقوم الوكيل فى الحال بإبلاغ المنتج بذلك. ويتعهد الوكيل بأن يساعد المنتج بكل طاقته وطبقاً لأية تعليمات يصدرها له فى حماية المنتج من هذه الممارسات الخاطئة.

## المادة (١١)

## المنتجات الموجودة بالمخزن

يحفظ الوكيل المنتجات وقطع الغيار المخزونة فى العقار التابع له فى حالة جيدة طبقاً للأحكام الموضحة فى الفصل السابع من هذا العقد.

## المادة (١٢)

## خدمة ما بعد البيع والإصلاحات

يحتفظ الوكيل بورش إصلاح طبقاً للشروط الموضحة فى الفصل السابع ويقدم خدمات ما بعد البيع، وتمتد هذه الخدمة لتشمل جميع المنتجات الموجودة فى الإقليم.

كذلك يساعد الوكيل، إذا دعت الضرورة، الفريق الخاص بالإنشاء التابع للمنتج وفقاً لبنود وشروط يتفق عليها مقدماً فى كل حالة على حدة.

# الفصل الثالث

# التزامات المنتج

## المادة (١٣)

## مد الحقوق القصرية للوكيل

لا يحق للمنتج عن أن يمنح للغير الحق فى أن يمثل أو يبيع المنتجات فى الإقليم. ويحق للمنتج أن يتعامل مباشرة، دون تدخل من الوكيل، مع العملاء الموجودين فى الإقليم على أن يخطر المنتج الوكيل عن أى عمل يتم مباشرة

مع هؤلاء العملاء، وللوكيل، فيما يتعلق بذلك، الحق فى العمولة المنصوص عليها فى الفصل الرابع.

### المادة (١٤)

### وجوب تزويد الوكيل بالمعلومات

يلتزم المنتج بتزويد الوكيل بجميع المعلومات والمستندات اللازمة لمزاولة الوكيل لأنشطته، بما فى ذلك شروط البيع وقوائم الأسعار والمستندات الفنية والمواد الإعلانية. ويتعهد المنتج بإخطار الوكيل فى الحال بأى تغيير فى أسعار المنتج أو شروط البيع أو شروط الدفع.

### المادة (١٥)

### المساعدة الفنية

يساعد المنتج، طبقاً لنصوص الفصل السابع، موظفى الوكيل فى اكتساب المعرفة الفنية الخاصة بالمنتجات.

## الفصل الرابع

## عمولة الوكيل

### المادة (١٦)

### مقدار العمولة

بالنسبة للمشروعات التى تقل قيمة كل عقد فيها عن ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى ي مقدار العمولة عشرة فى المائة (١٠%) وبالنسبة للمشروعات التى تزيد قيمة كل عقد عن ١٠٠,٠٠٠٠ دولار أمريكى وتقل عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى، ي مقدار العمولة خمسة فى المائة (٥%) وبالنسبة للمشروعات التى تزيد قيمة كل عقد فيها عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى، يتم الاتفاق بين الطرفين فى كل حالة على حدة بشأن عمولة الوكيل. وتكن العمولة المقررة على المبيعات من قطع الغيار والإكسسوارات هى (٢٠%).

## المادة (١٧)

## الصفقات التى لم تكتمل

## والعقود المفسوخة

لا تستحق أية عمولة عن العروض أو الطلبيات التى يحولها الوكيل ولا يقبلها المنتج. فى حالة إنهاء عقد كان قد أبرم نتيجة لصفقة قام الوكيل بتحويلها، لا يحق للوكيل أن يطالب بعمولة عنه إلا إذا تم هذا الانهاء لسبب يعتبر المنتج مسؤولاً عنه.

## المادة (١٨)

## طريقة حساب العمولة

تحتسب العمولة على أساس السعر المقيد فى الفاتورة بعد استقطاع أية خصومات فيما عدا الخصومات النقدية. ويستثنى من ذلك أية مصاريف إضافية مثل مصاريف التعبئة والنقل والتأمين، والرسوم وغير ذلك من المصاريف والعوائد والضرائب التى تفرضها الجمارك أو التى تفرض فى البلد الذى يتم استيراد البضائع إليه إذا تمت المحاسبة على البضائع بفواتير منفصلة.

وعلى الرغم من ذلك فإنه فى حالة المحاسبة على فاتورة واحدة للسعر، تخصم أية مصاريف نظير تركيب أو تجهيز المنتجات أو غير ذلك من الخدمات المماثلة التى تدخل بشكل جوهرى فى إنجاز العمل.

## المادة (١٩)

## اكتساب الحق فى العمولة

يكتسب الوكيل الحق فى تقاضى عمولة بالتناسب عن كل دفعة يدفعها العميل لتسوية حسابه. وفى حالة عدم دفع العميل المبلغ بالكامل، تقتصر العمولة على المبلغ المطلوب دفعه وفقاً للنسب المحددة وذلك عن المبالغ التى تم تحصيلها

بالفعل بواسطة المنتج إلا إذا كان عدم الدفع نتيجة لسبب يعتبر المنتج مسؤولا عنه.

## المادة (٢٠)
## وقت دفع العمولة

يوضح المنتج العمولة المستحقة للوكيل عن كل ربع سنة، وكذلك جميع الصفقات التى على أساسها تصبح تلك العمولة مستحقة الدفع. ويجب ألا يتأخر دفع العمولة عن نهاية الشهر التالى لكل ربع سنة.

## المادة (٢١)
## العملة التى تدفع بها العمولة

حتسب العمولة ويتم تحويلها بنفس عملة المعاملة التى تستحق عنها العمولة.

## المادة (٢٢)
## استبعاد الأتعاب الأخرى

تعتبر جميع المصاريف التى يتكبدها الوكيل فى الوفاء بالتزاماته بموجب هذا العقد مشمولة بالعمولة المنصوص عنها فى المادة (١٦) من هذا العقد.

## المادة (٢٣)
## الضرائب

تدفع الضرائب المستحقة على إجمالى المبيعات واجبة الدفع فى بلد الوكيل عن عمولته.

## الفصل الخامس
## مدة العقد
## المادة (٢٤)
## مدة العقد

يعتبر العقد نافذ المفعول ابتداء من ١ يوليو١٩٧٨ وينتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٧٩. وإذا لم يتم إنهاء العقد فى هذا التاريخ، يجوز إنهاؤه فى ٣١

ديسمبر من أى سنة لاحقة بشرط إعطاء إخطار كتابى مسبق بالبريد الجوى المسجل فى غضون ثلاثة شهور.

## المادة (٢٥)

## إنهاء العقد قبل موعده

باستثناء ما نصت عليه المادة (٢٦) من هذا العقد لا يحق لأى من الطرفين أن ينهى العقد إلا لأسباب تشكل وفقاً لأركان العقد الصحيح أساساً جيداً وكافياً لإنهاء العقد.

## المادة (٢٦)

## إعادة المستندات

عند انتهاء العقد، يعيد الوكيل إلى المنتج كل مواد الإعلان وغير ذلك من المستندات المذكورة فى المادة (١٤) والتى تم توريدها إلى الوكيل من قبل ولا تزال موجودة بحوزته.

## المادة (٢٧)

## إعادة البضاعة المخزونة

عند انتهاء العقد، يعيد الوكيل "المنتجات" وقطع الغيار المخزونة فى عقاره إلى المنتج طبقاً للمادة (١١) من هذا العقد.

## المادة (٢٨)

## الصفقات غير المنتهية

تعطى الصفقات التى يحولها الوكيل قبل انتهاء العقد والتى ت سبباً فى إبرام عقد بيع فى موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ إنهاء العقد للوكيل الحق فى تقاضى العمولة طبقاً للمادة (١٨) من هذا العقد.

## المادة (٢٩)

## التعويض

باستثناء الحالات التى يتم فيها إنهاء العقد بسبب حدوث مخالفة من أى طرف، لا يدفع أى تعويض نتيجة إنهاء العقد أوعدم تجديده.

## الفصل السادس
## أحكام ختامية

### المادة (٣٠)
### القانون واجب التطبيق والنص الأصلى

يخضع هذا العقد للقانون الواجب التطبيق فى البلد التى يوجد فيها المكتب الرئيسى للمنتج، والنص الإنجليزى لهذا العقد هو النص الأصلى.

### المادة (٣١)
### الاختصاص القضائى

أى نزاع ينشأ نتيجة لهذا العقد أو فيما يتعلق به، تتم تسويته دون اللجوء إلى المحاكم، وذلك طبقاً لقواعد التوفيق والتحكيم الخاصة بالغرفة التجارية الدولية، ويعتبر الحكم الصادر نهائياً وملزماً. وي المحكم أو المحكمين مخولين سلطة الحكم فى مسألة اختصاصهم، وكذلك فيما يتعلق بصحة العقد المقدم للتحكيم.

### المادة (٣٢)
### التعديلات

لا تعد التعديلات أو الإضافات المدخلة على هذا العقد صحيحة ما لم تكن مكتوبة.

### المادة (٣٣)
### حظر التنازل

لا يجوز التنازل عن هذا العقد للغير دون اتفاق كتابى مسبق.

### المادة (٣٤)
### حق الحجز

ليس للوكيل أى حق فى الحجز على ممتلكات المنتج.

### المادة (٣٥)
### النصوص الباطلة

فى حالة ما إذا كان هناك نص أو أكثر من نصوص هذا العقد باطلاً، لا يتأثر بذلك سريان باقى نصوص العقد.

تحرر فى: ..................................

# *Exclusive Agency Agreement*

## Chapter 1

## Object of the Contract

KINGSTAR whose registered office is at.................... hereinafter called "Manufacturer" grants to GLORY Co. whose registered office is at .............hereinafter called "Agent" the exclusive agency for KINGSTAR Cranes hereinafter called "Products" in the territory of Egypt hereinafter called "Territory".

## Chapter 2

## Agent's Obligations

### Article (1) Agent's Functions

Agent shall solicit customers situated in Territory and shall transmit to Manufacturer any offers or orders received by Agent. Agent has no authority to make contracts on behalf of, or in any way to bind, Manufacturer. Agent shall bring to customer's notice the terms and conditions of sale (including delivery periods and way of payment) prescribed by Manufacturer. Manufacturer shall be free to reject any offers or orders transmitted to him by Agent.

### Article (2) Advertising and Fairs

Agent shall be responsible for all advertising necessary to promote Products in Territory and shall bear all the costs of such advertising unless otherwise separately agreed between

the parties hereto. Participation in fairs or exhibitions shall be subject to prior consultation between the parties.

**Article(3) Agent's Financial Obligations towards Customers**

Agent shall take all proper steps to satisfy himself as to the solvency of customers whose orders will be transmitted to Manufacturer and shall assist Manufacturer in recovering debts due. Unless otherwise agreed, Agent shall not be entitled to receive payments on behalf of Manufacturer.

**Article (4) Agent's Role as to Complaints by Customers**

Agent shall be entitled to receive observations and complaints made by customers in respect of defects in Products delivered. He shall immediately inform Manufacturer of any such case and shall act in the best interests of Manufacturer.

**Article (5) Manufacturer to be Kept Informed**

Agent shall with due diligence keep Manufacturer informed on market conditions and on the state of competition. Agent shall further send to Manufacturer every 3 months a report on Agent's activities.

**Article (6) Competition Prohibited**

Agent shall not compete with Manufacturer or assist others to compete therewith. In particular, Agent shall not manufacture products identical with, or similar to, Products

nor shall he acquire an interest in any undertaking which competes with Manufacturer.

Furthermore, Agent shall not represent or sell any products, whether new or secondhand, identical with or similar to Products, or any other products of any kind whatsoever produced by an undertaking which competes with Manufacturer.

Agent shall upon execution hereof inform Manufacturer of any existing agreements binding Agent with any other undertaking, whether as a representative, agent or reseller and shall thereafter keep Manufacturer informed of any such agreements to be concluded by Agent, The exercise of such other activities by Agent shall in no case prejudice the punctual fulfillment by him of his obligations towards Manufacturer.

**Article (7) Confidentiality**

Agent shall not reveal during the currency or the Contract or after its termination the trade secrets of Manufacturer nor use such secrets for purposes other than those of the Contract.

**Article (8) Sub-Agents**

Agent may not engage sub-Agents without the prior consent of Manufacturer. Agent shall be entirely responsible for the activities of his sub-Agents.

## Article (9) Prohibition in Respect of other Territories

Agent shall not solicit or negotiate contracts with customers situated outside Territory. Agent shall notify Manufacturer of any inquiry made by persons situated outside Territory but any commission payable to Agent for a sale resulting from such notification shall be subject to a separate agreement between the parties.

## Article (10) Assistance against Unfair Competition and Infringement of Industrial Property Rights

Agent shall watch the market and if there shall come to his notice any infringement by a third party of Manufacturer's industrial property rights or any unlawful act Prejudicial to Manufacturer's interests, Agent shall forthwith report the same to Manufacturer. Agent shall, to the best of his ability and in accordance with the directions given to him by Manufacturer, assist Manufacturer to protect Manufacturer against such malpractices.

## Article (11) Products in Stock

Agent shall keep in sound condition Products and spare parts stored in his premises in accordance with the provisions set out in Chapter 7 hereof.

## Article (12) After-Sales Service and Repairs

Agent shall maintain repair shops in accordance with the provisions set out in Chapter 7 and shall provide after-sale services. Such service shall extend to cover all Products in

the Territory. Agent shall also, when necessary, assist Manufacturer's erection team upon terms and conditions to be agreed separately in advance in each case.

## Chapter III

## Manufacturer's Obligations

### Article (13) Extension of Agent's Exclusive Rights

Manufacturer shall not grant to a third party the right to represent or sell Products in Territory. Manufacturer shall be entitled to deal directly, without the intervention of Agent, with customers resident in Territory but Manufacturer shall notify Agent of any business done directly with such customers and Agent shall in respect thereof be entitled the commission provided for in Chapter 4.

### Article (14) Agent to Be Kept Informed

Manufacturer shall provide Agent with all information and documents necessary for the exercise of Agent's activities, including conditions of sale, price lists, technical documents and advertising material.

Manufacturer shall notify Agent immediately of any change in Manufacturer's prices, conditions of sale or terms of payment.

### Article (15) Technical Assistance

Manufacturer shall, in accordance with the provisions of Chapter 7, assist the employees of Agent to acquire technical knowledge of Products.

## Chapter 4

## Agent's Commission

### Article (16) Amount of Commission

For projects with contract value of less than US $100.000, the amount of commission shall be ten (10) per cent. For projects with contract value of more than US $100.000 but less than US $250.000, the amount of commission shall be five (5) per cent. For projects with contract value of more than US $250.000, Agent's commission shall be agreed upon separately between the parties. As regards sales of spare parts or accessories the commission shall be twenty (20) per cent.

### Article (17) Abortive Business and Terminated Contracts

No commission is due on offers or orders transmitted by Agent and not accepted by Manufacturer.

If a contract made as a result of business transmitted by Agent is terminated, Agent shall not be entitled to commission thereon unless the termination is due to a cause for which Manufacturer is responsible.

### Article (18) Method of Calculating Commission

Commission shall be calculated on the basis of invoiced price after deduction of any discounts except for cash discount. Any additional charges, such as charges for packing, transport and insurance, duties and all other

charges, dues and taxes levied by the customs or in the country into which the goods are imported shall be excluded if they are invoiced separately.

**Article (19) Acquisition of Right to Commission**

Agent shall acquire a right to a pro-rata commission on each payment made by the customer in settlement of customer's account. If the customer fails to make payment in full, the commission shall be limited to the pro-rata amount payable on the sums actually received by Manufacturer unless such non-payment is due to a cause for which Manufacturer is responsible.

**Article (20) Time of Payment of Commission**

Manufacturer shall state the commission due to Agent in respect of each quarter and shall set out all the business in respect of which such commission is payable. Payment of commission shall be made not later than the end of the month following each quarter.

**Article (21) Currency in which Commission Paid**

Commission shall be calculated and transferred in the currency of the transaction on which the commission is payable.

**Article (22) Exclusion of Other Remunerations**

All expenses incurred by Agent in fulfilling his obligations under this Contract shall be deemed to be covered by the commission provided for in Article 16 hereof.

**Article (23) Taxes**

Turnover taxes payable in Agent's country on his commission shall be paid by Agent.

## Chapter 5

## Contract Period

**Article (24) Term of the Contract**

The Contract shall take force on 1 July, 1999 and expire on June 30, 2000. If not terminated on said expiration date, the Contract may subject to a 3 months' prior notice in writing by registered airmail be terminated on 31st December of any subsequent year thereafter.

**Article (25) Earlier Termination**

Neither party shall be entitled to terminate the Contract except for reasons which under the proper law of the contract constitute good and sufficient grounds for termination.

**Article (26) Return of Documents**

Upon the expiration of the Contract, Agent shall return to Manufacturer all advertising materials and other documents mentioned in Article 14 which have been supplied to Agent and still are in Agent's possession.

**Article (27) Return of Stocks**

Upon the expiration of the Contract, Agent shall return to Manufacturer Products and spare parts stored in Agent's premises pursuant to Article 11 hereof.

**Article (28)**

**Unfinished Business**

Business transmitted by Agent before the expiration of the Contract and which results in the conclusion of a contract of sale not more than three months after such expiration shall entitle Agent to commission under Article 18 hereof.

**Article (29) Compensation**

Except where the Contract is terminated by reason of a breach by either party, no compensation shall be payable in consequence of a termination or failure to renew the Contract.

## Chapter 6

## Final Provisions

**Article (30) Applicable Law and Authentic Text**

The Contract is governed by the law in force in the country where Manufacturer has his head office. The English text of this Contract is the authentic text.

**Article (31) Competent Jurisdiction**

Any dispute arising out of or in connection with this agreement shall be settled without recourse to the courts, in accordance with the Rules of Conciliation and Arbitration of the International Chamber of Commerce, the award being final and binding. The arbitrator(s) shall have power to rule

on his or their own competence and on the validity of the Agreement to submit to arbitration.

**Article (32) Variations**

Variations or additions to this Contract shall not be valid unless made in writing.

**Article (33) Prohibition of Assignment**

The Contract may not be assigned to a third party without prior written agreement.

**Article (34) Lien**

Agent has no lien on the property of Manufacturer.

**Article (35) Invalid Clauses**

In case one or more provisions of this Contract are invalid, the validity of the remaining provisions of the Contract shall not be affected thereby.

Dated at .../.../...

# عقد وكالة بالعمولة

## المادة (١)

## النطاق والتعريفات

١- تسرى "الشروط العامة" الموضحة أدناه على جميع الاتفاقات المبرمة بين أى قسم من أقسام شركة "فرانك آدم" ذات المسؤولية المحدودة سواء كان يدار بوصفه مؤسسة فرعية تابعة لشركة فرانك آدم ذات المسؤولية المحدودة أو ككيان قانونى مستقبل فيشكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أوفى أى شكل قانونى آخر (طرف أول) وأى شخص طبيعى أو اعتبارى مقره بالخارج (طرف ثان) فيما يتعلق بوكالة لبيع منتجات ذلك القسم.

٢- يقصد فيما يلى بمصطلح "الموكل" أى قسم من أقسام شركة "فرانك آدم" ذات المسئولية المحدودة يبرم عقد وكالة من هذا القبيل، ويعنى مصطلح "الوكيل" أى شخص طبيعى أو اعتبارى مقره بالخارج يبرم معه عقد الوكالة.

## المادة (٢)

## إقليم العقد والمنتجات

١- تقتصر الوكالة على الإقليم ومنتجات الوكيل (إقليم العقد ومنتجات العقد) المحددين فى عقد الوكالة الموقع من الموكل والوكيل ويعتبر منتج الوكيل هو أى شئ يقوم الموكل بتسويقه، سواء كان من إنتاجه أم لا (عقود التوريد)، وكذلك أى خدمات يقدمها الموكل بموجب عقد فى مقابل أجر (عقود الخدمة).

٢- فى الظروف الاستثنائية يجوز للموكل لتسهيل إبرام عقد ما التعامل مباشرة مع عميل فى إقليم العقد بدون مساعدة الوكيل، ويخطر الموكل فى هذه الحالات الوكيل على نحو صحيح بهذه الظروف الاستثنائية.

٣- لا تدرج منتجات جديدة أو أية منتجات غير منتجات العقد تتم إضافتها إلى البرنامج الإنتاجى للموكل بعد إبرام عقد الوكالة فى قائمة منتجات العقد ما لم يتم التوصل بين الطرفين إلى اتفاق حول إدراج هذه المنتجات، ويوضع هذا الاتفاق كتابياً.

٤- فى حالة حدوث أى ظروف من أى نوع تغرى الموكل أو تجبره على وقف إنتاج أو بيع منتجات معينة من منتجات العقد داخل إقليم العقد أو وقف الإنتاج والبيع معاً، يتم تخفيض قائمة منتجات العقد التى يشملها عقد الوكالة بحيث تقتصر فقط على منتجات العقد الباقية، ولا يكون من حق الوكيل المطالبة بأى شئ فيما يتعلق بهذا التخفيض.

٥- يحظر على الوكيل تعيين أى وكلاء فرعيين بدون موافقة كتابية مسبقة من الموكل.

## المادة (٣)

## التزامات الوكيل

١- يسعى الوكيل للحصول على صفقات للموكل فى إقليم العقد، ويساعد الموكل فى عقد الصفقات والتعامل معها، ويتعاون بصفة عامة مع الموكل فى إقليم العقد بطريقة تضمن تحقيق أفضل مبيعات لمنتجات العقد، وأفضل تنفيذ ممكن لعقود المبيعات. كما يقوم الوكيل فى إقليم العقد أيضاً بالمساعدة فى الحصول على وتنفيذ عقود مع العملاء المقيمين خارج نطاق إقليم الوكيل كلما تلقى تعليمات كتابية لهذا الغرض من الموكل.

ويراعى الوكيل مصالح الموكل من جميع الوجوه ويلتزم بتعليماته، لا سيما التعليمات الخاصة بالأسعار وشروط الدفع وشروط التسليم.

ولا يحق للوكيل أن يبرم عقوداً أو يلزم الموكل قانوناً فى غير ذلك من الأحوال ما لم يتلق تفويضاً كتابياً بذلك من الموكل فى حالة معينة.

وعند وفاء الوكيل بواجباته عليه أن يبدى مستوى من العناية يليق بالتاجر حسن السمعة، ويكون الوكيل مسؤولاً أمام الموكل عن أى ضرر أو خسارة تنتج عن عدم إبداء الوكيل تلك العناية، وعلى الوكيل أيضاً ألا يقدم إلى الموكل إلا العملاء القادرين على السداد على حد علمه واعتقاده.

٢- مع عدم تقييد أى نشاط آخر على الوكيل القيام به بموجب الفقرة (١) من هذه المادة يلتزم الوكيل بصفة خاصة بما يلى:

أ - القيام بزيارات منتظمة وتقديم المشورة بانتظام داخل إقليمه لكل العملاء والمشترين المحتملين لمنتجات العقد.

ب- إطلاع الموكل بصفة منتظمة وبالتفصيل على نشاطات الوكيل ووضع السوق وأية وقائع أخرى قد تكون ذات أهمية بالنسبة لبيع منتجات العقد داخل إقليم العقد. وتقدم تقارير السوق كل ثلاثة شهور على الأقل.

ج- تقديم المشورة للموكل حول أكثر الطرق ملاءمة لعمل الدعاية الإعلانية بصفة عامة داخل إقليم العقد.

د- استمرار مراجعة الوفاء بالعمل المتعاقد عليه وتسويته، وإبلاغ الموكل دون إبطاء بأية صعوبات تنشأ سواء كانت ذات طبيعة مالية أوفنية وكذلك مساعدة الموكل فى إزالة هذه الصعوبات.

هـ- مراقبى الوضع التجارى لعملاء الموكل والإبلاغ عن أى تدهور فى أوضاعهم المالية.

و - مساعدة الموكل فى الحصول على الدفاع عن البراءات أو غير ذلك من حقوق الملكية الصناعية، وفى مواجهة المنافسة غير النزيهة داخل إقليم العقد.

ز- تقديم المشورة والمساعدة لجميع الأشخاص بما فى ذلك المختصين بالتركيبات الذين ينتدبهم الموكل إلى إقليم العقد.

٣- فى جميع الأوقات وحتى بعد إنهاء الوكالة، يحمى الوكيل كل الأسرار المتعلقة بعمل الموكل، وإجراءاته وعملياته، ويحفظ تحت رعايته التامة جميع المستندات التى تتصف بالسرية، وكذلك العينات والرسومات التى يتيحها له الموكل. ويكلف الوكيل العاملين لديه بالتوقيع على إقرار بالتزامهم بهذه القاعدة، ويتأكد بنفسه من التقيد بها على نحو صحيح فى جميع الأوقات.

٤- يراعى الوكيل قواعد المنافسة الشريفة.

٥- يخطر الوكيل الموكل دون إبطاء بأية تغييرات تحدث داخل شركة الوكيل تتعلق بما يلى:

أ - الشكل القانونى للشركة.

ب – عدد وأشخاص الشركاء.

ج - الوظائف التنفيذية للشركاء.

## المادة (٤)

## التزامات الموكل

١- لتسهيل الواجبات المنوطة بالوكيل يساعد الموكل الوكيل بأن يضع تحت تصرفه الوكيل البيانات والمعلومات، وبأن يوفر للوكيل المواد المعتادة مثل العينات والرسومات وقوائم الأسعار وشروط التجارة ومواد

الإعلان، على أن يقرر الموكل ما إذا كانت هذه المواد قابلة للاسترجاع أم تخصص للاستخدام من جانب المشترين المحتملين.

٢- يخطر الموكل الوكيل دون إبطاء بقبول أو رفض أية طلبية تفاوض الوكيل بشأنها، ويزود الوكيل بصور من مراسلات الموكل مع العملاء حول هذه الطلبية إلا إذا كانت هذه المراسلات قد تم تبادلها من خلال الوكيل.

## المادة (٥)

## التعاون مع وكلاء الأقسام الأخرى فى مجموعة فرانك

١- يكون الوكيل ويستمر على اتصال بكل وكلاء الأقسام الأخرى فى مجموعة فرانك الموجودين داخل إقليم العقد ويتبادل معهم الأفكار والخبرات بهدف تحقيق أكبر مبيعات ممكنة لكل منتجات فرانك فى إقليم العقد.

٢- فى حالة اشتراك قسمين أو أكثر من مجموعة فرانك فى صفقة تجارية يجوز لشركة "فرانك آدم" ذات المسئولية المحدودة أن تعين القسم الذى يقوم وكيله بالدور القيادى فى التعامل مع هذه الصفقة.

## المادة (٦)

## حظر المنافسة – تمثيل شركات الغير

١- يحظر على الوكيل طوال فترة سريان عقد الوكالة الدخول بشكل مباشر أو غير مباشر فى أية منافسة تضر بالموكل، أو دعم هذه المنافسة بأى شكل، ويسرى هذا الحكم على منتجات العقد سواء الجديدة منها أو المستعملة.

ويخضع أى بيع من الوكيل لمنتجات مستعملة من البرنامج الإنتاجى لمجموعة فرانك لموافقة مسبقة من شركة "فرياد فرانك" ذات المسئولية المحدودة على أن يتم الحصول على هذه الموافقة عن طريق الموكل.

٢- بتوقيع عقد الوكالة يقر الوكيل دأنه لا يرتبط بأية وكالة أو تمثيل لأى شركات أو أشخاص غير الذين ذكرهم خلال المفاوضات التى أدت إلى إبرام عقد الوكالة.

ويسرى ذلك على أى نشاط إنتاجى أو غير ذلك من النشاطات الصناعية أو التجارية أو جميع ذلك مما يكون الوكيل مشتركاً فيه لحسابه الخاص، كما يسرى على أية مشاركة مباشرة أو غير مباشرة من الوكيل فى شركات مملوكة للغير سواء كانت شركات أشخاص أو شركات ذات شخصية اعتبارية، وكذلك على المؤسسات الفرعية التابعة للوكيل داخل أو خارج إقليم العقد.

وإذا رغب الوكيل فى مرحلة لاحقة فى أن يتولى توكيلات أخرى فيما عدا التوكيلات للأقسام الأخرى فى مجموعة فرانك على الوكيل أولاً الحصول على موافقة الموكل التى لم يحجبها عنه دون سبب معقول. ويسرى ذلك فى حالة ما إذا رغب الوكيل فى القيام بأى نشاط إنتاجى أو صناعى آخر أوكليهما لحسابه الخاص، أو إذا رغب فى الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على أية منافع فى شركات الغير أو إذا رغب فى إنشاء أية مؤسسات فرعية داخل أو خارج إقليم العقد.

## المادة (٧)

## المعاملات التى يجريها الوكيل لحسابه الخاص

لا يحق للوكيل شراء منتجات العقد لحسابه الخاص ما لم يكن من حقه ذلك صراحة بموجب "الشروط الخاصة" لعقد الوكالة، أو بموجب اتفاق كتابى خاص تم التوصل إليه لهذا الغرض بين الموكل والوكيل لحالة معينة. ويتم

توضيح شروط وبنود هذا الشراء لحساب الوكيل بالتفصيل فى "الشروط الخاصة" لعقد الوكالة أوفى اتفاق خاص يتم التوصل إليه من حين لآخر. ولا تخضع هذه المعاملات فى أى حال من الأحوال للعمولة.

**المادة (٨)**

**استخدام الاسم الاعتبارى (المعنوى) واليافطات والعلامات المميزة والعلامات التجارية**

١- باستثناء الحالات التى تكون فيها موافقة كتابية مسبقة من الموكل يمتنع الوكيل عن طلب أو إعداد مواد مكتبية أو غير ذلك من المواد المطبوعة التى تشير إلى منتجات الموكل.

٢- يخضع بالمثل أى استخدام من جانب الوكيل لاسم الموكل أو يافطاته أوكليهما، وأى استخدام من جانب الوكيل لأية علامات مميزة أو علامات تجارية خاصة بمجموعة "فرانك آدم" المحدودة، أو أية مادة مطبوعة من أى نوع مثل رؤوس الخطابات، والأظرف، ومواد الدعاية، والكتالوجات، وقوائم الأسعار، والإعلانات فى الصحف، ومواد التعبئة، والمصلقات، وبطاقات البيانات، وبطاقات الأسعار وخلافه لموافقة كتابية مسبقة من الموكل. وللحصول على هذه الموافقة يقدم الوكيل إلى الموكل عينات من المادة المعينة. كما تخضع كافة المطبوعات الخاصة بالموكل أو منتجاته للموافقة المسبقة من الموكل.

٣- لا تنشأ للوكيل أى حقوق من أى نوع من استخدام اسم الموكل أو يافطاته أو علاماته المميزة أو علاماته التجارية. ويتوقف الوكيل عن استخدام هذا الاسم أو هذه اليافطات أو العلامات المميزة أو العلامات التجارية كلما طلب منه الموكل ذلك، ويمتنع عن استخدامهم فى أى حال من الأحوال بعد إنهاء عقد الوكالة.

٤- يخطر الوكيل الموكل دون إبطاء كلما علم الوكيل بأى استخدام من الغير لاسم أو يافطات الموكل أو العلامات المميزة أو العلامات التجارية لشركة "فرانك آدم" المحدودة، أو باستخدام الغير لأسماء أو يافطات أو علامات مميزة أو علامات تجارية مماثلة ما لم يكن الوكيل يعلم دون أدنى شك أن هذا الاستخدام مرخص به من شركة "فرانك آدم" المحدودة.

٥- ما لم تكن هناك موافقة كتابية مسبقة من الموكل يحظر على الوكيل فيما يتعلق بمنتجات العقد استخدام أية علامات تجارية خاصة به أو أية علامات تجارية خاصة به أو أية علامات أخرى من حقه استخدامها خلافاً لذلك، كما يمتنع عن اكتساب حقوق ملكية لعلامات تجارية مماثلة لعلامات شركة "فرانك آدم" ذات المسئولية المحدودة.

## المادة (٩)

## العمولة

١- ما لم يرد فيه نص خلافاً لذلك فى البنود التالية، يتلقى الوكيل عمولة عن كل العقود التى تشمل إنتاج وتسليم منتجات العقد أو أياً منهما (عقود التوريد وعقود الخدمة) التى يبرمها الموكل أثناء مدة عقد الوكالة مع أى عميل مقيم فى إقليم العقد بغض النظر عما إذا كانت هذه العقود قد أبرمت بمساعدة الوكيل أو بدون مساعدته.

ويخضع دفع أجر للوكيل عن إبرام عقود تشمل ترخيصاً من فرانك أو التصنيع المحلى بموجب ترخيص من هذا القبيل لترتيب منفصل يتم إجراؤه من حين لآخر.

٢- ما لم يشترط غير ذلك فى "الشروط الخاصة" يستحق الوكيل تلقى النسب التالية من العمولة عن مختلف مراحل نشاطه: ثلث عن الإبلاغ عن

الصفقة، وثلث عن إجراء المفاوضات قبل إبرام العقد، وثلث عن تنفيذ العقد وخدمة ما بعد البيع.

وفى حالة عدم اشتراك أى طرف آخر فى أى من هذه المراحل، وهى الإبلاغ عن الصفقة، وإجراء المفاوضات قبل إبرام العقد، وتنفيذ العقد، يستحق الوكيل تلقى مبلغ العمولة بالكامل بغض النظر عن مدى مشاركته فى كل مرحلة من هذه المراحل.

وفى حالة تعاون طرف آخر بأمر من الموكل فى مرحلة أو أكثر من المراحل المذكورة يتم بالتساوى اقتسام نسبة العمولة المستحقة عن هذه المرحلة أو المراحل بين الوكيل وهذا الطرف الآخر. ويسرى ذلك بصفة خاصة فى الحالات التالية:

- إذا أجريت مفاوضات العقد خارج إقليم العقد مع عميل مقيم فى إقليم العقد.
- إذا تعامل طرف آخر مع عقود لم تكن قد أبرمت أو نفذت حتى ذلك الحين بعد إنهاء عقد الوكالة.
- أو إذا عين طرف آخر فى الحالات الاستثنائية التى يكون فيها هذا الإجراء ضرورياً للحصول على عقد ما (إذا كان العميل يرغب فى ذلك مثلاً) للتعامل مع هذه الصفقة إما بمفرده أو بالتعاون مع الوكيل.

وفى جميع الحالات يخطر الموكل الوكيل فى أقرب وقت ممكن بتعيين طرف آخر لهذا الغرض. ولا نطبق وصف "الطرف الآخر" بالمعنى المقصود فى هذه المادة على أى من موظفى الموكل. وينطبق وصف "الطرف الآخر" بالمعنى المقصود فى هذه المادة على وكالات البيع والمؤسسات الفرعية التابعة لمجموعة "فرانك".

٣- إذا أجريت مفاوضات تعاقدية داخل إقليم العقد مع عميل مقيم خارج إقليم العقد، واشترك الوكيل فى هذه المفاوضات بناء على طلب الموكل، أو إذا

تم تسليم منتجات من منتجات العقد إلى إقليم العقد بموجب عقد أبرمه الموكل، أو إذا تم تسليم منتجات من منتجات العقد إلى إقليم العقد بموجب عقد أبرمه الموكل مع عميل مقيم خارج إقليم العقد، يستحق الوكيل عندئذ الحصول على ٥٠ بالمائة (٥٠%) من نسبة العمولة المستحقة طبقاً للفقرة ٢ (البند الفرعى ١) من المادة (٩) عن المرحلة المعنية.

٤- فى حالة توقيع عقد ما بعد إنهاء عقد الوكالة، يستحق الوكيل الحصول على عمولة عن الإبلاغ عن الصفقة وعن إجراء المفاوضات التى أدت إلى إبرام العقد وذلك طبقاً للفقرة (٢) من المادة (٩) إذا نسب إبرام العقد فى المقام الأول إلى الجهود التمهيدية والتحضيرية التى قام بها الوكيل خلال مدة عقد الوكالة بشرط أن يكون ذلك العقد قد أبرم فى غضون الفترة الموضحة فى "الشروط الخاصة".

٥- إذا أبرم عقد مع عميل وشارك فيه – الاضافة إلى الموكل – شركات أشخاص أخرى بوصفها أطراف تعاقدية (اتحاد شركات أو مشروع برأسمال مشترك)، لا يستحق الوكيل عمولة إلا على منتجات العقد التى يكون الموكل ملزماً بموجب ذلك العقد بتوريدها للعميل. ولا يسمح بأى استثناء لهذه القاعدة ما لم تتخذ ترتيبات مختلفة بين الموكل والوكيل ويؤكدها الطرفان كتابياً فى بداية المفاوضات المؤدية إلى إبرام هذا المشروع المشترك. ويوضح هذا الاتفاق الكتابى حجم التوريدات الإجمالية التى تستحق عنها العمولة للوكيل وكذلك النسبة المئوية لهذه العمولة.

٦- مع عدم الإخلال بالفقرة (٤) من المادة (٩) تعتبر جميع مطالبات الوكيل عن الخدمات التى أداها والمصاريف التى تكبدها قد تم الوفاء بها بدفع العمولة بغض النظر عما إذا كانت هذه المطالبات تستند إلى عقد الوكالة أو لوائح قانونية. ويخضع أى استثناء لهذه القاعدة للاتفاق الكتابى.

وإذا تكبد الوكيل أثناء تصرفه بناء على تعليمات خاصة من الموكل مصروفات تتجاوز التزاماته بموجب عقد الوكالة تتعلق مثلاً بتأمين ابتدائى لعطاء (عربون) أوأى تأمين إضافى، يكون من حق الوكيل أن يعوضه الموكل عن هذه المصروفات.

وإذا ساعدة الوكيل الموكل بناء على طلب الموكل فى التفاوض مع الغير بهدف إبرام ترخيص أو عقد تصنيع، يمنح الموكل ترخيصاً أو حقوق تصنيع يجوز عندئذ تغطية التعويض المدفوع إلى الوكيل عن النفقات التى تكبدها فيما يتعلق بهذه المساعدة فى اتفاق منفصل يتم إبرامه من وقت لآخر.

٧- يكون الموكل حراً فى أن يقرر استناداً إلى التقدير التجارى السليم ما إذا كان سيبرم صفقة تجارية تمت بمبادرة من الوكيل أم لا، وإذا رفض الموكل التعاقد لا يحق للوكيل الرجوع عليه بأية مطالبة أيا كانت فيما يتعلق بذلك.

٨- لا يحق للوكيل التنازل للغير عن أية مطالبات بالدفع تنشأ عن عقد الوكالة. ولا يكون للوكيل أى حق امتياز على أو حق الاحتفاظ بحيازة أية بضائع أو أشياء تكون ملكاً للموكل.

٩- إذا كان الوكيل يمثل قسمين أو أكثر من مجموعة فرانك جاز لأى قسم من هذه الأقسام أن يجرى مقاصة بين الأرصدة فى أية مطالبة له ضد الوكيل فيما يتعلق بأية مطالبة للوكيل بموجب عقد الوكالة المبرم مع أى قسم من هذه الأقسام.

١٠- ما لم يتفق على غير ذلك كتابياً أو تتطلب لوائح الرقابة على صرف العملات خلافاً لذلك، أوفى كلتا الحالتين، تدفع العمولة بنفس العملة التى دفع بها المشترى.

### المادة (١٠)

### استحقاق وبلوغ موعد المطالبة بالعمولة

١- فى جميع الأحوال، إذا كان العقد يخضع لعمولة فى الحدود المحددة فى المادة (٩) من هذا العقد لا يحق للوكيل المطالبة بهذه العمولة إلا بعد دفع

العميل – سواء بشكل مباشر أو عن طريق الغير – المبالغ المستحقة بالكامل للموكل بموجب عقد التوريد أو عقد الخدمة ذات الصلة، أوكلاهما. وأى دفع مؤقت يقوم به العميل بغرض الوفاء فقط لا سيما عن طريق إعطاء مستندات مثل الكمبيالات أو الشيكات لا يعتبر بمثابة إعفاء كامل للعميل من التزاماته إلى أن يتم سداد كل المبلغ المستحق للموكل من هذه المستندات.

٢- فى حالة الاتفاق على مدفوعات جزئية بين الموكل والعميل، يحق للوكيل تلقى دفعات مقدمة معقولة على حساب العمولة عند تلقى الموكل لهذه الدفعات الجزئية. ويطبق ذلك إذا تلقى الموكل أموالاً من أحد البنوك استناداً إلى طلبية مؤمن عليها وفقاً لشروط "هيرمز" أو على أساس صفقة "عن طريق عقد"، وقيدت منتجات العقد بالفعل على حساب العميل.

وإذا لم يدفع العميل سوى جزء من الأقساط المتفق عليها، وكان من المؤكد أن باقى الأقساط ستظل غير مدفوعة، يعيد الوكيل إلى الموكل الدفعات المقدمة المذكورة المقيدة على حساب العمولة طالما أن الموكل لم يحصل على مستحقاته نظير بضائعه المسلمة وخدماته.

ويعتبر عدم الوفاء من جانب العميل بالنسبة لباقى الأقساط فيما يتعلق بالبند الفرعى السابق واقعة ثابتة كلما تخلف العميل عن الدفع رغم بلوغ موعد الاستحقاق وإرسال إشعار للتذكير بذلك، وطالما ثبت عدم جدوى المحاولات التى من المتوقع بشكل معقول أن يبذلها الموكل لتحصيل المبلغ، وإذا رفض الموكل – فى حالة ما إذا كان لا يزال جزء من التزاماته التعاقدية لم يتم الوفاء به – المضى قدماً فى تنفيذ العقد.

وللموكل أن يقرر على أساس التقدير التجارى السليم ما إذا كان سيتخذ إجراء قانونياً لاسترداد المبالغ المستحقة من العميل أم لا.

وفى حالة حصول الموكل على تعويض بموجب بوليصة تأمين ضد مخاطر التصدير، يستحق الوكيل تلقى عمولة حسب نسبته عند استلام هذه المبالغ.

٣- إذا تخلف العميل عند الدفع فى الحالات التى يلزم فيها الموكل بالوفاء مقدماً، أو إذا طالب العميل بسداد المبالغ المدفوعة بالفعل على أساس أن الموكل لم يف بالتزاماته، يستحق الوكيل عندئذ عمولة كلما حكمت محكمة مدنية أو هيئة تحكيم بأن عدم وفاء العميل يرجع إلى هذا التخلف عن الوفاء من جانب الموكل.

٤- إذا مارس الموكل حق الانسحاب المتفق عليه مع العميل، أو إذا عجز الموكل عن الوفاء بالتزاماته لأسباب لا يكون مسؤولا عنها، أو إذا لم يستطع الموكل كما هو متوقع بشكل معقول الوفاء بهذه الالتزامات لأسباب تكمن فى شخص العميل، وإذا لم يقم العميل بالدفع فى أى من هذه الحالات، لا يحق للوكيل المطالبة بالعمولة.

٥- تؤدى فى أول يوم من كل ربع سنة حسابات العمولة المستحقة للوكيل بموجب الفقرات السابقة عن ربع السنة السابق.

وتكون مبالغ العمولة المحددة على هذا النحو واجبة الدفع فى غضون ٣٠ يوماً من تاريخ الحسابات.

## المادة (١١)

## حساب العمولة

١- فى حالة عقود التوريد، توضح نسبة العمولة وتدرجها – إن وجد – التى تسرى على مختلف منتجات العقد بالنسبة المنوية من قيمة المنتج فى "الشروط الخاصة" لعقد الوكالة.

وفـي حالـة اضـطرار الموكـل لأن يقلـل بـشكل جـوهري الـسعر المـسعر للحـصول علـى العقـد، وعجـز الوكيـل عـن حمـل العميـل علـى قبـول الـسعر المسعر، يجوز للموكل أن يطلب من الوكيل الموافقة على إجراء تقليل معقول فـي عمولتـه. وإذا لـم يـتم التوصـل إلـى اتفـاق بـين الوكيل والموكل، وإذا قـرر الموكل لهذا الـسبب رفض التعاقد لا يحق للوكيل الرجوع علـى الموكل بأيـة مطالبة أيا كانت فيما يتعلق بهذه الرفض.

٢- يحسب المبلغ الفعلى للعمولـة الواجب دفعه علـى عقود التوريد من القيمـة الموضـحة فى فاتورة التسليم على أساس تسليم "فوب"، ميناء بحر الشمال، أو التسليم عند حدود الدولـة قبل المنطقة الجمركيـة بعد خصم أيـة تكاليف ثانويـة مثـل تكـاليف التعبئـة والنولـون والتـأمين والمعاينـة والمـصروفات العامة، وخلافه (سعر المصنع صافى). وتكون النسبة المئويـة الفعليـة لهذا الخـصم كمـا يحـددها الموكل فـى "الـشروط الخاصـة" لمختلـف مجموعـات منتجاته.

وعـلاوة علـى ذلـك، فإنـه عنـد حـساب العمولـة يـستبعد الآتـى أو يخـصم مـن الحـساب:

أ - المصروفات الخاصـة التـى تفرضـها الـسلطات الحكوميـة والموضـحة كل علـى حـدة فـى فـاتورة العميل، مثـل التـى تفـرض علـى سبائك معينـة، أو على الخردة، أو لتوزيع فئات وأسعار النولون بالمساواة.

ب- أية مطالبات للموكل ضد العميل عن دفع تعويضات أو غرامات.

ج - رسوم الامتياز، والمصروفات الجمركية، وكل النفقات والمصروفات التى تدخل فى تمويل الصفقات بالنسبة للعميل.

د - الأقساط أو الرسوم المدعومة واجبة الدفع فى حالة صفقة التبـادل التجـارى أو المعاملات المماثلة.

وتسرى الأحكام الموضحة أعلاه لحساب العمولة واجبة الدفع بموجب عقود التوريد بنفس الطريقة أيضاً مع التغييرات الضرورية على حساب العمولة واجبة الدفع بموجب عقود الخدمة.

وعند تقديم الموكل عرضاً لطلبية وإرسال قبوله للطلبية، يخطر الموكل الوكيل بالمبلغ الفعلى للعمولة الذى يحتمل أن يكون واجب الدفع. ومع ذلك فإن هذا لا يسرى على بيع المنتجات وقطع الغيار وغير ذلك من الأعمال الصغيرة.

٣- لا تخصم التنزيلات الممنوحة على الدفعات المقدمة أو الدفعات النقدية من سعر المصنع صافى حسبما هو موضح فى الفقرة (٢) أعلاه. ولا تخصم أية تنزيلات من أى نوع إلا إذا كان متفقاً صراحة على ذلك فى العقد مع العميل.

٤- إذا تضمن السعر الصافى للمصنع – إعمالاً لبند خاص بتعديل السعر، أو للتعديل التلقائى للسعر منصوصاً عليه فى العقد مع العميل لتغطية التعديلات اللاحقة فى تكلفة العمالة والمواد أو تكلفة أى منهما – إضافات أو خصومات بالمقارنة بالسعر المتفق عليه أصلاً، أو إذا تمت تسوية هذه الإضافات أو الخصومات من جانب الأطراف فى مرحلة لاحقة فإن هذه الإضافات أو الخصومات لا تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب العمولة.

وبغض النظر عن ذلك، يعوض الموكل الوكيل عن كل أو جزء من المصروفات الإضافية التى يثبت الوكيل أنه قد تكبدها فى حالة ما إذا كان قبول العميل لهذه الزيادة فى السعر لم يكن سوى تتويجاً للجهود الخاصة والمصروفات التى بذلت من جانب الوكيل بناء على اتفاق مسبق مع الموكل.

٥- إذا كان العقد المبرم مع العميل لا ينص على توريد وتسليم المنتجات فحسب ولكن أيضاً على تجميعها أو تركيبها أو بدء تشغيلها فى إقليم العقد، فإن

السعر واجب الدفع من العميل عن خدمات التجميع أو التركيب أو بدء التشغيل هذه لا يؤخذ فى الاعتبار عند احتساب العمولة بغض النظر عن أى شئ مما هو وارد فى الفقرة (١) من المادة (١١) من هذا العقد. ويسرى نفس الشئ على انتداب أفراد إلى إقليم العقد بغرض الإشراف على أعمال التركيب أو بدء التشغيل.

فى الحالات التى يتطلب فيها تنفيذ العقد بذل قدر كبير من الوقت والجهد من جانب الوكيل لا سيما فيما يتعلق بالخدمات الشاملة للتركيب أو بتركيب تجهيزات كاملة على أساس تسليم مفتاح، يتوصل الموكل والوكيل إلى اتفاق حول الأجر قبل توقيع العقد مع العميل. وفى حالة عدم اتخاذ ترتيبات من هذا القبيل، وإذا كان الوكيل بناء على طلب صريح من الموكل قد أدى خدمات إضافية جوهرية للغرض المذكور، فإن الوكيل يستحق تعويضه عن المصاريف التى يثبت أنه قد تكبدها فى أداء هذه الخدمات.

## المادة (١٢)

## تقييد المطالبات الناشئة عن عقد الوكالة

جميع المطالبات التى قد تكون للموكل أو للوكيل أو لكليهما بموجب عقد الوكالة تكون محدودة بفترة عامين بعد انتهاء السنة الميلادية التى أصبحت خلالها هذه المطالبات مستحقة، ولا يسرى ذلك على مطالبات الوكيل التى يعترف الموكل بها صراحة.

## المادة (١٣)

## مدة سريان وإنهاء العقد

١- ما لم تنص "الشروط الخاصة" على خلاف ذلك، يسرى عقد الوكالة لأجل غير مسمى.

٢- يجوز لأى طرف إنهاء عقد الوكالة فى نهاية أى نصف عام ميلادى بإعطاء إخطار مسبق مدته ستة شهور بخطاب مسجل موصى عليه (مضمون) بعلم الوصول. ويجوز الاتفاق على غير ذلك فى "الشروط الخاصة" لعقد (مضمون) الوكالة ولكن فى جميع الأحوال لا تقل مدة الإخطار عن ستة شهور.

٣- يجوز لأى طرف إنهاء عقد الوكالة بدون إخطار كلما ظهر سبب هام لهذا الإنهاء (الإنهاء لسبب). ويعتبر هذا السبب الهام قائماً كلما نشأت ظروف لا يمكن فيها لأحد الأطراف أو لكليهما كما هو متوقع بشكل معقول أن يواصل علاقة الوكالة طبيعة وغرض عقد الوكالة، والحقوق والواجبات الناشئة عنه للموكل أو الوكيل أو لكليهما. وعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يتعلق بالأسباب الهامة المحتملة الأخرى، يعتبر ذلك السبب قائماً بصفة خاصة فى الحالات التالية:

أ - إذا لم يقف أحد الطرفين بالتزاماته بموجب عقد الوكالة.

ب- إذا صادف أحد الطرفين صعوبات مالية أو خسر جزء جوهرياً من ممتلكاته، أو إذا أبرم صلح واق من الإفلاس مع الدائنين، أو رفعت دعوى إفلاس، أو غير ذلك من إجراءات تسوية الديون ضد أملاكه، أو إذا دخلت أملاكه فى التصفية.

ج- إذا انتقلت شركة الوكيل – التى يديرها بوصفه مالك وحيد – إلى الغير بتصرف من الوكيل أو نتيجة لوفاته (بين الأحياء أو بسبب الموت).

د - إذا كان الوكيل قد أبرم أيضاً عقود وكالة مع أقسام أخرى فى مجموعة فرانك، وأنهى أى قسم من هذه الأقسام عقد الوكالة الخاص به لسبب ما.

هـ- إذا فشل الوكيل بصفة خاصة فى الواجبات المنوطة به بموجب المادة (٦) من هذا العقد.

٤- عند إنهاء عقود الوكالة، يعيد الوكيل كل البيانات والوثائق التى وفرها له الموكل لا سيما الرسومات والمواد الإعلانية والمطبوعات وخلافه، وكذلك أصل عقد الوكالة. ولا يحق للوكيل الاحتفاظ بحيازة هذه البيانات أو الوثائق.

٥- إذا أعطى أحد الطرفين إخطاراً بإنهاء عقد الوكالة إلى الطرف الآخر سقط حق الوكيل فى تمثيل الموكل بشكل مقصور عليه (حصرى) اعتباراً من تاريخ هذا الإخطار.

## المادة (١٤)

## التبديلات والتعديلات

لا تسرى التبديلات أو التعديلات لعقد الوكالة ما لم يتم تأكيدها كتابياً.

## المادة (١٥)

## القانون المعمول به – مكان الاختصاص

١- يخضع عقد الوكالة للقانون الألمانى على أنه لن تكون للوكيل أية حقوق فى مواجهة الموكل تتعدى تلك الحقوق الممنوحة له بموجب هذه الشروط العامة ووفقاً للشروط الخاصة لعقد الوكالة بغض النظر عما إذا كان الوكلاء التجاريون المقيمون فى ألمانيا يمنحون حقوقاً أكثر شمولية بموجب القانون الألماني.

وفيما يتعلق بتفسير عقد الوكالة هذا يؤخذ بالنص الألماني لعقد الوكالة، وفى حالة الرغبة فى ذلك سترفق ترجمة إنجليزية أو فرنسية أو أسبانية.

٢- أى نزاع ينشأ عن عقد الوكالة يحال إلى محكمة "لاندجريتش إيسن" بوصفها المحكمة المختصة. ومع ذلك يحق للموكل اتخاذ الإجراءات القانونية فى المحكمة المختصة فى مكان عمل الوكيل.

# *Commission Agency Agreement*

## Article I - Scope and Definitions

1) The "General Conditions" set forth hereunder shall apply to any and all agreements made by and between any division of Frank Adam, whether operated as a branch establishment of Frank Adam or as an independent legal entity in the form of a joint stock company or a limited liability company, or in any other legal form, of the one part, and any person or corporation resident abroad, of the other part, relating to an agency for the sale of the products of such division.

2) In the following, the term "Principal" shall mean any division of Frank Adam entering into such Agency Agreement, and the term "Agent" shall mean any person or corporation resident abroad with whom such Agency Agreement is concluded.

## Article II - Contract Territory and Products

1) The Agency shall only cover such territory and such products of Principal (Contract Territory and Contract Products) as are designated in the Agency Agreement signed by Principal and Agent. A product of Principal shall be deemed to be any object marketed by Principal whether of Principal's own production or not (Supply Contracts), as well as any services rendered by Principal under contract for remuneration (Service Contracts).

2) Under exceptional circumstances, Principal in order to make possible the conclusion of a contract may deal directly with a client in the Contract Territory without the assistance of Agent. Principal shall in such cases duly notify Agent of such exceptional circumstances.

3) New products or products other than Contract Products added to Principal's manufacturing programme after the conclusion of Agency Agreement shall not be 'included in the list of Contract Products unless agreement to the effect that such Products be included is reached between the parties and laid down in writing.

4) In the event of Principal being induced or compelled by any circumstances whatsoever to give up the production and/or sale of certain Contract Products within the Contract Territory, then the list of Contract Products covered by the Agency Agreement shall be reduced to the remaining Contract Products and Agent shall not be entitled to any claim in respect of such reduction.

5) Agent shall not appoint any subagents without the prior written consent of Principal.

**Article III - Obligations**

1) Agent shall solicit business for Principal in the Contract Territory and assist Principal in bringing about and in handling business and generally cooperate with Principal in the Contract Territory in such way as to secure the optimum sales of Contract Products and the best possible

performance of sales contracts. Agent shall also assist in the Contract Territory in securing and performing contracts with customers' resident outside his Territory whenever he receives written instructions to this effect form Principal.

Agent shall attend to Principal's interests in every respect and comply with Principal's instructions, particularly with instructions concerning prices, terms of payment, and conditions of delivery.

Agent shall not be entitled to conclude contracts or otherwise legally commit Principal unless Agent receives Principal's written authority to do so in a specific case.

In fulfillment of Agent's duties, Agent shall exercise the standard of care proper to a reputable merchant; Agent shall be responsible to Principal for any damage or loss due to Agent's failure to exercise such care, and he shall, to the best of his knowledge and belief, bring Principal into touch with solvent clients only.

2) Without limitation as to any other activity to be performed by Agent under par. I of this Article, Agent shall in particular:

   a. Regularly visit and advise within his territory all clients and potential buyers of Contract Products;

   b. Inform Principal regularly and in detail about Agent's activities, the market situation and any other facts that

might be of interest with regard to the sale of Contract Products within the Contract Territory. Market reports shall be submitted at least every three months;

c. Advise Principal about the most suitable course to be adopted within the Contract Territory in general advertising;

d. Keep a check on the performance and settlement of business contracted and inform Principal without delay of any difficulties arising, whether of a financial or technical nature, and assist Principal in removing such difficulties;

e. Watch the commercial status of Principal's customers and report on any deterioration of their financial position;

f. Assist Principal in obtaining and defending patents or other industrial property rights and in countering unfair competition within the Contract Territory;

g. Give advice and assistance to any and all persons' including erection personnel delegated to the Contract Territory by Principal.

3) At all times, even after termination of the Agency, Agent shall guard all secrets concerning Principal's business, processes and operations; he shall keep under lock and key any and all documents marked confidential, as well as samples and drawings made available to him by

Principal. Agent shall have his personnel sign a declaration that they will comply with this rule and he shall see to it that it is duly observed at all times.

4) Agent shall observe the rules of fair competition.

5) Agent shall inform Principal without delay of any changes taking place within Agent's firm concerning:

a. The legal form of the firm;

b. The number and persons of the partners; and

c. The executive functions of the partners.

**Article IV - Obligations of Principal**

1) In order to facilitate the duties incumbent upon Agent, Principal shall assist Agent by placing at Agent's disposal data and information and by making available to Agent the usual material such as samples, drawings, price lists, trade conditions, and advertising material; it shall be for Principal to decide whether such material shall be returnable or for the use of potential buyers.

2) Principal shall notify Agent without delay of the acceptance or rejection of any order negotiated by Agent and shall furnish Agent with copies of Principal's correspondence with the customers in respect of such order except where such correspondence has been exchanged through Agent.

**Article V - Cooperation with Agents of Other Divisions of the Frank Group**

1) Agent shall get in touch and keep contact with all the agents of other divisions of the Frank Group resident within the Contract Territory and shall exchange with them ideas and experience with the object of obtaining the greatest possible sales of all Frank products in the Contract Territory.

2) In the event of two or more divisions of the Frank Group being involved in a business transaction, the Frank Adam may appoint the division whose Agent shall assume a leading function in handling the transaction.

**Article VI - Competition Prohibited Representation of Third Firms**

1) As long as the Agency Agreement is in force, Agent shall not, either directly or indirectly, enter into any competition to the detriment of Principal nor further such competition in any way; this provision shall apply to new as well as to used Contract Products.

Any sale by Agent Of used products from the manufacturing programme of the Frank Group shall be subject to the prior consent of Frank Adam which consent shall be obtained through Principal.

2) By signing the Agency Agreement, Agent warrants that lie holds no agency of, nor represents, any firms or

persons other than those indicated by him during the negotiations, which led to the conclusion of the Agency Agreement.

The same applies to any manufacturing and/ or other industrial or commercial activity engaged in by Agent for his own account and to any direct or indirect participation by him in third firms or companies, as well as to branch establishments of his own inside or outside the Contract Territory.

If Agent desires at a later stage to assume further agencies, except agencies for other divisions of the Frank Group, Agent shall first obtain the approval of Principal, which approval shall not be unreasonably withheld. The same shall apply if Agent desires to take up any manufacturing and/or other industrial activity for his own account or if lie desires directly or indirectly to acquire any interests in third firms or to set up any branch establishments inside or Outside the Contract Territory.

**Article VI I - Business Transacted by Agent for his own Account**

Agent shall not have the right to buy Contract Products for his own account unless lie is expressly entitled to do so under the "Special Conditions" to the Agency Agreement or a special written agreement has been reached to this effect between Principal and Agent for a particular case. The terms and conditions of such purchase for Agent's

own account shall be set forth in detail in the "Special Conditions" to the Agency Agreement or in the special agreement to be reached, from time to time. In no event shall such transactions be subject to commission.

**Article VIII - Use of Corporate Name, Signs, Brands, and Trade Marks**

1) Save with the previous written consent of Principal, Agent shall not order or prepare any stationery or other printed matter referring to Principal Products.

2) Any use by Agent of the name and/or signs of Principal, and any use by Agent of any brands or trade marks of Frank Adam oil printed matter of any kind such as letter-heads, envelopes, publicity material, catalogues, price lists, newspaper advertisements, packing material, stickers, labels, tags etc. shall likewise be subject to the prior written approval of Principal. For the purpose of obtaining such approval, Agent shall submit to Principal samples of the material concerned. Publications of any kind concerning Principal or Principal's Products shall be subject to the prior consent of Principal.

3) Agent shall derive no rights whatsoever from the use of Principal's name, signs, brands or trade marks. Agent shall cease using such name, signs, brands or trademarks whenever so requested by Principal and shall in no case use them after termination of the Agency Agreement.

4) Agent shall inform Principal without delay whenever Agent learns of any use by any third party of the name or signs of Principal or of the brands or trade marks of Frank Adam or of similar names, signs, brands or trade marks, unless Agent knows beyond doubt that such use has been authorized by Frank Adam.

5) Save with the prior written consent of Principal, Agent shall not, in connection with Contract Products, use any trade marks of Agent's own or any other marks which Agent is otherwise entitled to use, and Agent shall refrain from acquiring property rights for trade marks similar to those of Frank Adam.

**Article IX - Commission**

1) Except as may be otherwise provided in the following clauses, Agent shall receive commission on all contracts covering the manufacture and/or delivery of Contract Products (Supply Contracts and Service Contracts) which Principal shall conclude during the life of the Agency Agreement with any customer resident in the Contract Territory, irrespective of whether such contracts have been concluded with or without Agent's assistance. The payment of remuneration to Agent for the conclusion of agreements covering a Frank license or local manufacture under such license shall be subject to a separate arrangement to be made from time to time.

2) Unless otherwise stipulated in the "Special Conditions", Agent shall be entitled to receive the following proportions of the commission for the different stages of his activity: 1/3 for reporting the business, 1/3 for conducting negotiations prior to the conclusion of the contract, 1/3 for performance of the contract and after-sale service.

If no third party has been active in any of these stages of reporting the business, conducting negotiations prior to the conclusion of the contract, and performing the contract, then Agent shall be entitled to receive the full amount of commission, irrespective of the extent to which Agent has been active in each of said stages.

If, by order of Principal, a third party has cooperated in one or more of said stages, then the proportion of the commission due for such stage or stages shall be equally shared between Agent and such third party. This shall apply, in particular:

If contract negotiations with a customer resident in the Contract Territory have been conducted outside the Contract Territory; or

If contracts not yet concluded or performed after termination of the Agency Agreement are handled by a third party; or

If, in exceptional cases where such procedure is necessary for securing a contract (for example, if the

customer so desires), a third party has been appointed to handle such business either alone or in collaboration with Agent.

In all cases, Principal shall inform Agent at the earliest possible date of the appointment of a third party for such purpose. An employee of Principal shall not be deemed a third party within the meaning of this clause. Sales agencies and branch establishments of the Frank Group shall be third parties within the meaning of this clause.

3) If contract negotiations with a customer resident outside the Contract Territory have been conducted within the Contract Territory and if Agent has taken part in such negotiations at Principal's request, or if Contract Products covered by a contract concluded by Principal with a customer residing outside the Contract Territory are delivered to the Contract Territory, then Agent shall be entitled to receive 50 per cent of that proportion of the commission due in accordance with par.2 (sub-par.1) of Article IX for the stage concerned.

4) In the event of a contract being signed after the termination of the Agency Agreement, Agent shall be entitled to receive commission for reporting the business and for conducting negotiations leading to the conclusion of the contract in accordance with par. 2 of Article IX if the conclusion thereof is predominantly attributable to Agent's introductory and preparatory

activities during the term of the Agency Agreement, always provided, however, that the contract in question is concluded within the period laid down in the "Special Conditions".

5) If a contract has been concluded with a customer where, in addition to Principal, other firms participate as contracting parties (consortium or joint-venture business), Agent shall be entitled to receive commission only for those Contract Products which Principal is obliged under such contract to supply to the customer. No exception to this rule shall be admitted unless different arrangements are made between, and confirmed in writing by, Principal and Agent at the very beginning of negotiations leading to the conclusion of such joint venture business. Such written agreement shall set forth that portion of the total supplies on which commission is payable to Agent, as well as the percentage of such commission.

6) Without prejudice to par. 5 of Article XI, any and all claims of Agent for services rendered and expenses incurred by Agent shall be deemed to have been satisfied by the payment of commission irrespective of whether such claims are based on the Agency Agreement or on legal regulations. Any exception to this rule shall be subject to written agreement.

If Agent, acting on special instructions form Principal, incurs expenses exceeding Agent's obligations under the Agency Agreement, such as in connection with a bid bond (earnest money) or other collateral security, Agent shall be entitled to be reimbursed by Principal for such expenses.

If Agent, at the request of Principal, shall assist Principal in negotiating with third parties with the object of concluding a license or manufacturing agreement granting Principal license or manufacturing rights, then the reimbursement to Agent of the costs incurred by Agent in connection with such assistance may be covered by a separate agreement to be made from time to time.

7) Principal shall be free to decide on the basis of sound commercial judgment whether or not to conclude a business deal initiated by Agent, and if Principal shall refuse to contract, then Agent shall have no claim whatsoever in respect thereof.

8) Agent shall have no right to assign to any third party any claim to payment arising out of the Agency Agreement. Agent shall have no lien on, or right to retain possession of any goods or objects which are the property of Principal.

9) If Agent shall represent two or more divisions of the Frank Group, then any of such divisions may setoff any claim it has against Agent in respect of any claim Agent

may have under the Agency Agreement concluded with any of such divisions.

10) Unless otherwise agreed upon in writing and/or otherwise required under exchange control regulations, the commission shall be payable in the same currency in which payment has been effected by the buyer.

**Article X - Accrual and Maturity of Claims to Commission**

1) In all cases where a contract is subject to commission within the limits specified under Article IX hereof, Agent shall acquire the claim to such commission only after customer has, directly or through a third party, paid in full the amounts due to Principal under the Supply Contract and/or Service Contract concerned. Any provisional payment made by customer for the purpose of fulfillment only, in particular by giving such instruments as bills of exchange or cheques, shall not be regarded as full discharge of customer's obligations until Principal is satisfied from such instruments to the full amount of Principal's claims.

2) In the event of part payments having been agreed upon between Principal and customer, Agent shall be entitled to receive reasonable advance payments on commission account as and when such part payments are received by Principal. The same shall apply if Principal has received funds from a bank on the basis of a "HERMES-insured

order or a business "a forfait" and the Contract Products have already been invoiced to the customer.

If only part of the installments agreed upon have been paid by the customer and if it is certain that the rest of the installments will remain unpaid, Agent shall then refund to Principal said advance payments on commission account in so far as Principal shall not be satisfied for Principal's deliveries and services.

Non-performance on the part of the customer in respect of the remaining installments shall, for the purposes of the foregoing subparagraph, be deemed to be an established fact whenever the customer has failed, spite of maturity and reminder, to effect payment and such attempts to collect as Principal may reasonably be expected to make have proved unsuccessful and if Principal, in the event of part of Principal's contractual obligations being still unfulfilled, has refused further performance of the contract.

It shall be for Principal to decide on the basis of sound commercial judgment whether or not to take legal action to recover the amounts due from the customer.

If Principal shall obtain compensation under an export risk insurance policy, Agent shall be entitled to receive pro-rata commission as and when such payments are received.

3) If customer, in cases where Principal is obliged to effect performance in advance, fails to pay, or if customer demands reimbursement of the amounts already paid on

may have under the Agency Agreement concluded with any of such divisions.

10)Unless otherwise agreed upon in writing and/or otherwise required under exchange control regulations, the commission shall be payable in the same currency in which payment has been effected by the buyer.

**Article X - Accrual and Maturity of Claims to Commission**

1) In all cases where a contract is subject to commission within the limits specified under Article IX hereof, Agent shall acquire the claim to such commission only after customer has, directly or through a third party, paid in full the amounts due to Principal under the Supply Contract and/or Service Contract concerned. Any provisional payment made by customer for the purpose of fulfillment only, in particular by giving such instruments as bills of exchange or cheques, shall not be regarded as full discharge of customer's obligations until Principal is satisfied from such instruments to the full amount of Principal's claims.

2) In the event of part payments having been agreed upon between Principal and customer, Agent shall be entitled to receive reasonable advance payments on commission account as and when such part payments are received by Principal. The same shall apply if Principal has received funds from a bank on the basis of a "HERMES-insured

order or a business "a forfait" and the Contract Products have already been invoiced to the customer.

If only part of the installments agreed upon have been paid by the customer and if it is certain that the rest of the installments will remain unpaid, Agent shall then refund to Principal said advance payments on commission account in so far as Principal shall not be satisfied for Principal's deliveries and services.

Non-performance on the part of the customer in respect of the remaining installments shall, for the purposes of the foregoing subparagraph, be deemed to be an established fact whenever the customer has failed, spite of maturity and reminder, to effect payment and such attempts to collect as Principal may reasonably be expected to make have proved unsuccessful and if Principal, in the event of part of Principal's contractual obligations being still unfulfilled, has refused further performance of the contract.

It shall be for Principal to decide on the basis of sound commercial judgment whether or not to take legal action to recover the amounts due from the customer.

If Principal shall obtain compensation under an export risk insurance policy, Agent shall be entitled to receive pro-rata commission as and when such payments are received.

3) If customer, in cases where Principal is obliged to effect performance in advance, fails to pay, or if customer demands reimbursement of the amounts already paid on

the grounds that Principal has not met his obligations, then Agent shall be entitled to commission whenever a civil court or a court of arbitration has decided that the customer's non-payment is justified by such default on the part of Principal.

4) If Principal shall exercise a right of withdrawal agreed upon with customer, or if Principal shall be unable to fulfill his obligations for reasons for which Principal is not responsible, or if Principal cannot reasonably be expected to fulfill such obligations for reasons to be found in the person of customer and if in any one of these cases customer does not effect payment, then Agent shall have no claim to commission.

5) Accounts for commission due to Agent under the foregoing paragraphs shall be rendered for the preceding quarter on the first day of every quarter.

The commission amounts so determined shall be payable within 30 days of the date of accounts

**Article XI - Computation of Commission**

1) In the case of Supply Contracts, the rate of commission and the graduation thereof, if any, applicable to the different Contract Products shall be stated in per cent of the product value in the "Special Conditions" to the Agency Agreement.

In the event Principal being compelled to reduce substantially the quoted price in order to secure the contract and Agent also having failed to get the customer to accept the quoted price, then Principal may demand that Agent agree to a reasonable reduction of his commission. If no agreement is reached between Agent and Principal, and if Principal, for this reason, decides to refuse to contract, then Agent shall have no claim whatsoever against Principal in respect of such refusal.

2) The actual amount of commission payable on Supply Contracts shall be calculated from the value stated in the invoice for delivery on all F.O.B. North Sea port or free-at-frontier basis after deducting any incidental costs such as packing, freight, insurance, inspection, and public and other charges (net ex-works price). A lump sum deduction of up to 5 per cent shall be applicable to cover these incidental costs. The actual percentage of such deduction shall be as laid down by Principal in the "Special Conditions" for his different product groups.

Further, in calculating the commission, the following shall be left out of account or deducted:

a - Special charges imposed by government authorities and shown separately in the invoice to customer, e.g. for certain alloys, for scrap, or for equalizing freight rates and prices ;

b - Any claims Principal may have against the customer for payment of damages or penalties ;

c - Royalties, customs charges and all costs and charges involved in financing the business for the customer ;

d - Support premiums or charges payable in the case of barter business or similar transactions,

The provisions set forth above for the calculation of commission payable under Supply Contracts shall also apply mutatis mutandis to the calculation of commission payable under service contracts.

At the time of submitting his offer and of sending his acceptance of order, Principal shall inform Agent of the actual amount of commission likely to be payable. This shall, however, not apply to the sale of series products, spare parts and other small business.

3) Discounts granted for advance or cash payments shall not be deductible from the net ex-works price as defined in par. 2 above. Rebates of any kind shall only be deducted if expressly agreed upon in the contract with the customer.

4) If, as a result of the operation of a price variation or escalator clause stipulated in the contract with the customer to cover subsequent variations in the cost of labor and/or materials, the net ex-works price shall contain additions or deductions as compared with the

price originally agreed upon, or if such price additions or deductions shall be settled by the parties at a later stage, then such additions or deductions shall not be considered in calculating the commission.

Notwithstanding this, principal shall reimburse Agent for all or part of such extra expenses as Agent shall prove to have incurred in the event that it was only by his special effort and expense previously agreed upon with Principal that the customer could be induced to accept such price increase.

5) If the contract made with the customer provides not only for the supply and delivery of Products but also for their assembly, erection or commissioning in the Contract Territory, then, notwithstanding anything contained in par. (I) of Article (II) hereof, the price payable by the customer for such assembly, erection or commissioning services snail not be considered in calculating the commission. The same shall apply to the delegation of personnel to the Contract Territory for the purpose of supervising the erection or commissioning work.

In cases where the performance of a contract requires considerable expense of time and effort on the part of Agent, particularly in connection with overall erection services or the setting up of complete plants on a turn-key basis, Principal and Agent shall come to an agreement on remuneration before the contract with the customer is

signed. If no such arrangements are made and if Agent, at the express request of Principal, rendered substantial extra services for said purpose, then Agent shall be entitled to be reimbursed for the expenses Agent proves to have incurred in rendering such services.

**Article XII - Limitation of Claims arising out of the Agency Agreement**

Any and all claims Principal and/or Agent may have under the Agency Agreement shall be limited to a period of two years following the end of that calendar year during which such claims have become due; this shall not apply to such claims of Agent as Principal shall have expressly recognized.

**Article XIII - Life and Termination of the Agreement**

1) Unless otherwise specified in the "Special Conditions", the Agency Agreement shall run for an indefinite period.

2) The Agency Agreement may be terminated by either party at the end of any calendar half-year by giving 6 months prior notice by registered letter with return receipt. Provisions deviating from the above may be agreed upon in the "Special Conditions" to the Agency Agreement, but in no case shall the period of notice be less than 6 months.

3) The Agency Agreement may be terminated by either party without notice whenever an important reason for

such termination exists (termination for cause). Such important reason shall be deemed to exist whenever circumstances arise under which one party or both parties, considering the nature and the purpose of the Agency Agreement and the rights and duties arising therefrom for Principal and/or Agent, cannot reasonably be expected to continue the agency relationship.

Without limitation as to other possible important reasons, such cause shall, in particular, be deemed to exist:

a. if one of the parties does not fulfill its obligations under the Agency Agreement;

b. if one of the parties becomes involved in financial difficulties or loses an essential part of its property or if composition, bankruptcy or other debt settlement proceedings are instituted against its estate or if it enters into liquidation;

c. If Agent's firm, operated by him as sole proprietor, is transferred to a third party by act of the Agent or in consequence of his death *("inter vivos or mortis causa");*

d. If , in the event of Agent also having concluded Agency Agreements with other divisions of the Frank Group, any such other division has terminated its Agency Agreement for cause;

e. if Agent has, in particular, failed in the duties assumed by him under Article VI hereof.

4) On termination of the Agency Agreements, Agent shall return all data and documents made available to him by Principal, in particular, drawings, advertising material, prints, etc. as well as the original of the Agency Agreement. Agent shall have no right to retain possession of such data or documents.

5) If one party gives notice of termination of the Agency Agreement to the other party, then Agent's right to represent Principal exclusively shall be cancelled as from the date of such notice.

**Article XIV - Alterations and Amendments**

Alterations or amendments to the Agency Agreement shall not be valid unless confirmed as such in writing.

**Article XV - Law to Apply - Place of Jurisdiction**

1) The Agency Agreement shall be governed by German Law with the proviso that Agent shall have no rights vis-a-vis Principal over and above those granted him under these "General Conditions" and under the "Special Conditions" to the Agency Agreement irrespective of whether more extensive rights are assured under German Law to commercial agents resident in Germany.

For the interpretation of the Agency Agreement the German text of the Agency Agreement shall prevail. If desired, an English, French or Spanish translation will be attached.

2) Any disputes arising out of the Agency Agreement shall be referred to the Landgericht Essen as the competent court. However, Principal shall have the right to institute legal proceedings at the court having jurisdiction in Agent's place of business.

# عقد وكيل خدمات سياحية

أنه في يوم ............................ وتاريخ / / ١٤هـ
الموافق / / ٢٠٠م تم الاتفاق والتوقيع في
مدينة ..................................... با لمملكة العربية السعودية

**فيما بين:**

**أولاً:** مؤسسة ............................ لخدمات المعتمرين والزوار مركزها الرئيسي في مدينة مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية
ص.ب ........... الرمز البريدي ................
هاتف : ..............................
فاكس : ..............................
جوال المدير العام: ..............................
بريد إلكتروني: .......................................
مؤسسة منظمة وقائمة حسب الأصول وطبقاً للأنظمة السعودية وبموجب سجل تجاري رقم ..............................
في مدينة مكة المكرمة الصادر من وزارة التجارة وترخيص تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة الصادر من وزارة الحج برقم ( ... ) تاريخ .../.../...هـ ساري المفعول لمدة خمس سنوات أخرى من تاريخ صدوره ويمثلها في هذا العقد المدير العام السيد / ................ ويشار إليها فيما يلي **بالطرف الأول المؤسسة**.

**ثانياً:** مؤسسة/ شركة ..................... وهي مؤسسة / شركة منظمة وقائمة حسب الأصول وطبقاً للأنظمة في.....................
وبموجب سجل تجاري أو ترخيص رسمي رقم ..................
وتاريخ: / / صادر عن إدارة أو وزارة....................في
مدينة..................................
بدولة ................................. ص.ب ........................
الرمز البريدي ......................... هاتف........................
فاكس ................................. جوال .......................
بريد الكتروني ..........................................................
والممثلة في هذا العقد بواسطة:
السيد / ............................................................

جواز سفر رقم ..............................

وتاريخ        /        /        م

بصفته صاحب / مدير المؤسسة / الشركة ........................

ويدعى فيما يلي **بالطرف الثاني أو الوكيل للطرف الأول.**

## تمهيد

لما كان الطرف الأول لديه القدرات والإمكانيات لتقديم الخدمات للمعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف طبقاً للشروط والمواصفات التى حددتها الجهات الرسمية بالمملكة العربية السعودية ومرخص له بأداء تلك الخدمات، ولما كان الطرف الثاني قادراً على تنفيذ برامج رحلات العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف الفردية والجماعية بدقة وانضباط شديدين ولديه القدرة على تسويق خدمات الطرف الأول في جميع أنحاء ..................وذلك بما يكفل تعريف أكبر عدد من راغبي العمرة والزيارة.

ولما كان الطرف الثاني مستوفي لكافة الشروط التي تتطلبها الجهات الرسمية في دولة المعتمر لتنظيم رحلات السفر وبناءً على رغبة الطرفين في أن تكون هذه العلاقة متفقة مع مقتضيات ومتطلبات تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف الصادر بقرار مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية رقم ٩٣ بتاريخ ١٤٢٠/٦/١٠هـ ولائحته التنفيذية والصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٧/ ق/م وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢١هـ وإنفاذاً لأحكام المادة الحادية والعشرون من اللائحة التنفيذية تم الاتفاق والتراضي بين الطرفين على ماياتي:

**المادة الأولى:**

يعتبر التمهيد أعلاه جزأ لا يتجزأ من هذا العقد.

**المادة الثانية: التعريفات :**

يقصد بالعبارات الواردة في هذا العقد المعاني الموضحة إزاء كل منهما ما لم يقتض السياق خلاف ذلك كما أن الكلمات التي ترد بصيغة المفرد تحمل أيضاً صيغة الجمع كلما تطلب ذلك والعكس بالعكس.

١- المملكة: المملكة العربية السعودية.

٢- المعتمرون: الأشخاص القادمون من خارج المملكة لأداء مناسك العمرة أو زيارة المسجد النبوي الشريف.

٣- دولة المعتمر: الدولة أو البلد التي قدم منها المعتمر.
٤- الطـــــرف الأول: مـؤسـســـة ....................... لخدمـة المعتمـرين والزوار.
٥- الطرف الثاني: ........................................................
٦- التنظيم: تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة والصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٣ وتاريخ ١٤٢٠/٦/١٠هـ.
٧- اللائحة: اللائحة التنفيذية للتنظيم والصادرة بقرار وزارة الحج رقم ١٩٧ /ق/م وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٢١هـ
٨- الوزارة: وزارة الحج بالمملكة
٩- الممثلية: سفارة أو قنصلية المملكة في دولة المعتمراو اقرب سفارة أو قنصلية للدول التي لاتوجدبها سفارات للمملكة.
١٠- الجهة الرسمية في المملكة: أي وزارة أو مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة في المملكة.
١١- الجهة الرسمية في بلد المعتمر: أي وزارة أو مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة في بلد المعتمر.
١٢- نطاق العقد يشمل هذا العقد الأراضي التالية(النطاق الجغرافي الذي يغطيه الوكيل حسب التراضي بين الطرفين) على أن يتم وضع التأشيرات في قنصلية المملكة العربية السعودية في ..................

**المادة الثالثة**:

يوقع الطرف الثاني عقداً مع المعتمر بالصيغة المرفقة بهذا العقد ويعتبر كل طرف من أطراف هذا العقد مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام المعتمر عن الخدمات المناطة به وفقاً لأحكام العقد الموقع مع المعتمر.

**المادة الرابعة**:

لما كان حصول المعتمر على التأشيرة من الممثلية يتم عبر الطرف الثاني وفقاً لأحكام المادة السابعة عشرة من اللائحة فانه يتوجب على الطرف الثاني قبل التعاقد مع المعتمر أن يتأكد من توافر التالي:
١ – جواز سفر صالح للسفر للمملكة وساري الصلاحية.
٢ – دفع المعتمر للمبلغ المستحق عليه واللازم لسداد حقوق الطرف الأول حسب مستوى الخدمة المتعاقد عليها وكذلك اللازم لشراء التذكرة ذهاباً وإياباً من دولة المعتمر إلى المملكة.

٣ - أن يبرز للممثلية إما شيك مصدق بقيمة المبلغ المستحق للطرف الأول عن كل معتمر أو شيك بقيمة مستحقات الطرف الأول لكل المعتمرين المطلوب الحصول على تأشيرة عمرة أو زيارة لهم, أو أن يبرز ما يثبت أن هذه المبالغ قد حولت لحساب الطرف الأول على أن تكون هذه الوثائق متوفرة لدى المعتمرين عند وصولهم إلى منافذ الدخول للمملكة.

٤ - توفر الاشتراطات الصحية التي تتطلبها وزارة الصحة بالمملكة.

**المادة الخامسة:**

يلتزم الطرف الثاني بتقديم ضمان بنكي نهائي غير مشروط من أحد البنوك المعتمدة لدى الدولة التي يعمل بها ومقبول من مؤسسة النقد العربي السعودي لمصلحة الطرف الأول بمبلغ وقدره (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال سعودي وعلى أن يكون ساري المفعول طوال مدة العقد ويحفظ مع النسخة الأصلية لدى وزارة الحج.

**المادة السادسة:**

يلتزم الطرف الأول بأن يؤدي الخدمات المنوطة به داخل المملكة في هذا العقد المبرم مع المعتمر بكامل المواصفات والمستوى المتفق عليه مع المعتمر وبالدقة والانضباط وبالمستوى المتفق عليه, كما يلتزم الطرف الأول بتقديم الخدمات المتعاقد عليها مع المعتمر في بلد المعتمر بكامل المواصفات وبالدقة والانضباط والمستوى المتفق عليه.

**المادة السابعة:**

يقر الطرف الثاني بأنه لايوجد أي عقد ساري المفعول بينه وبين أي شخص طبيعي أو أي منشأة سواء كانت مؤسسة أو شركة سعودية أياً كان شكلها النظامي مرخص لها بمزاولة أعمال خدمات المعتمرين في المملكة, كما لايجوز للطرف الثاني التعاقد أثناء سريان هذا العقد مع أي شخص طبيعي أو أي منشأة سواء كانت مؤسسة أو شركة سعودية أياً كان شكلها النظامي مرخص لها بمزاولة أعمال خدمات المعتمرين في المملكة. أو الطلب من الوزارة تسجيل أو تصديق هذا التعاقد.

**المادة الثامنة:**

تحدد قائمة الأسعار والخدمات المرفقة بهذا العقد مقدار الأجور التي يدفعها المعتمر للخدمات حسب نوع ومستوى الخدمة المطلوبة منه, وحسب تعميم

وزارة الحج فقد تم تحديد مبلغ ومقداره (٦٥٠) ريال سعودي للبرنامج كحد ادني.

**المادة التاسعة:**

لما كانت الوزارة تعتمد نظام الحاسب الآلي لإجراء جميع عمليات إعداد برامج وحجوزات المعتمرين ،ويوفر الارتباطات اللازمة بالجهات التي تطلب الوزارة الارتباط بها , وقد اتفق الطرفان على أن يلتزم الطرف الثاني بأن يستخدم نفس البرنامج الذي يستخدمه الطرف الأول والمعتمد من قبل الوزارة.

**المادة العاشرة:**

يلتزم الطرف الثاني بأن يبعث للطرف الأول عبر البرنامج المنصوص عليه في المادة التاسعة أعلاه أو بالبريد الالكتروني على العنوان المبين بديباجة هذا العقد جميع المعلومات المطلوبة عن المعتمرين مثل أسمائهم وأعمارهم وجنسياتهم وأرقام تذاكر سفرهم وتاريخ قدومهم للمملكة وتاريخ مغادرتهم منها وأرقام جوازات سفرهم وواسطة النقل وإسم الناقل ومستوى ونوع الخدمة المطلوبة وفقاً للعقد المبرم بين الطرف الثاني والمعتمر، على أن يتم توفير هذه المعلومات قبل ثلاثة أيام على الأقل من مغادرة المعتمر لدولته.

**المادة الحادية عشرة:**

يلتزم الطرف الثاني بأن يدرج في البنود التالية العقد المبرم بينه وبين المعتمر لالزام المعتمر بتنفيذه مع شرح وافي لهذه البنود وهي:

- مراعاة الأنظمة والتعليمات السارية المفعول بالمملكة.
- الالتزام بمغادرة المملكة بعد انتهاء مدة برنامج العمرة أو الزيارة فوراً دون تأخير وعدم البقاء لأداء فريضة الحج.
- عدم العمل بالمملكة بأجر أو بدون أجر.

مدة صلاحية التأشيرة شهر واحد فقط من صدورها والحصول عليها من القنصلية وليس من تاريخ الدخول للمملكة.
إضافة مبلغ (١٠) ريال سعودي للقادمين بحراً إلى قيمة البرنامج.

**المادة الثانية عشرة:**

يعفى كل طرف الطرف الأخر، كما يعفى كل طرف موظفي ومسئولي ومندوبي الطرف الأخر كل مسئولية أو تعويض، إلا إذا ثبت أن تلك المسئولية أو الحق في التعويض ناجم عن خطأ الطرف الأخر، كما لا يحق لأى من

طرفي هذا العقد الرجوع على الطرف الأخر أو موظفية أو مسئولية أو مندوبية بأى دعوى أو مطالبة أو تعويض وإلا بذات السبب.
تلزم أحكام المادة الحادية والثلاثون من اللائحة الطرف الأول تأمين تذكرة سفر عودة للمعتمر الذي فقد تذكرة العودة، ولما كانت تذكرة المعتمر يصدرها الطرف الثاني أو تصدر بواسطته فقد اتفق الطرفان على أنه ملزم بتعويض الطرف الأول عن قيمة التذكرة التي أصدرها ، وله أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة

**المادة السادسة عشرة:**

لا يجوز لطرف من أطراف هذا العقد التعاقد من الباطن لأداء كافة الالتزامات المناطة به بموجب هذا العقد إلا بعد موافقة الطرف الآخر الكتابية والحصول على موافقة الوزارة. التي تكفل حصوله على قيمة التذكرة من المعتمر في هذه الحالة سواء بالاحتفاظ بالحق في استرداد قيمة التذكرة المفقودة أو بأي وسيلة أخرى يراها مناسبة.

**المادة الرابعة عشرة:**

في حالة إلغاء أو تأجيل المعتمر لرحلته قبل عشرة أيام من تاريخ الوصول يخصم الطرف الأول ما نسبته ٥٠% من قيمة البرنامج المتفق عليه ويعاد باقي المبلغ بعد نهاية فترة العمل عند عمل التصفية النهائية بين الطرفين، ماعدا شهري شعبان ورمضان لا يرد أي مبلغ للطرف الثاني.

**المادة الخامسة عشرة:**

يتحمل الطرف الثاني دفع المصاريف فور تسلمه فاتورة الطرف الأول وهي:

- جميع المصاريف الناتجة عن تخلف المعتمر عن السفر من إقامة وتغذية وتذكرة السفر في حالة انتهاء مدتها.
- الغرامات التي تفرضها وزارة الحج في حالة افتراش المعتمر والغرامات التي تفرضها إدارة الجوازات في حالة التخلف.

مصاريف تحويل المعتمرين لشركة أخرى لعدم إشعارنا بوصول المعتمرين للمملكة على جميع المنافذ الجوية والبحرية والبرية.

**المادة السادسة عشرة:**

لا يجوز لطرف من أطراف هذا العقد التعاقد من الباطن لأداء كافة الالتزامات المناطة به بموجب هذا العقد إلا بعد موافقة الطرف الآخر الكتابية والحصول على موافقة الوزارة.

وزارة الحج فقد تم تحديد مبلغ ومقداره (٦٥٠) ريال سعودي للبرنامج كحد ادني.

**المادة التاسعة:**

لما كانت الوزارة تعتمد نظام الحاسب الآلي لإجراء جميع عمليات إعداد برامج وحجوزات المعتمرين ،ويوفر الارتباطات اللازمة بالجهات التي تطلب الوزارة الارتباط بها , وقد اتفق الطرفان على أن يلتزم الطرف الثاني بأن يستخدم نفس البرنامج الذي يستخدمه الطرف الأول والمعتمد من قبل الوزارة.

**المادة العاشرة:**

يلتزم الطرف الثاني بأن يبعث للطرف الأول عبر البرنامج المنصوص عليه في المادة التاسعة أعلاه أو بالبريد الالكتروني على العنوان المبين بديباجة هذا العقد جميع المعلومات المطلوبة عن المعتمرين مثل أسمائهم وأعمارهم وجنسياتهم وأرقام تذاكر سفرهم وتاريخ قدومهم للمملكة وتاريخ مغادرتهم منها وأرقام جوازات سفرهم وواسطة النقل وإسم الناقل ومستوى ونوع الخدمة المطلوبة وفقاً للعقد المبرم بين الطرف الثاني والمعتمر، على أن يتم توفير هذه المعلومات قبل ثلاثة أيام على الأقل من مغادرة المعتمر لدولته.

**المادة الحادية عشرة:**

يلتزم الطرف الثاني بأن يدرج في البنود التالية العقد المبرم بينه وبين المعتمر لالزام المعتمر بتنفيذه مع شرح وافي لهذه البنود وهي:

- مراعاة الأنظمة والتعليمات السارية المفعول بالمملكة.
- الالتزام بمغادرة المملكة بعد انتهاء مدة برنامج العمرة أو الزيارة فوراً دون تأخير وعدم البقاء لأداء فريضة الحج.
- عدم العمل بالمملكة بأجر أو بدون أجر.

مدة صلاحية التأشيرة شهر واحد فقط من صدورها والحصول عليها من القنصلية وليس من تاريخ الدخول للمملكة.

إضافة مبلغ (١٠) ريال سعودي للقادمين بحراً إلى قيمة البرنامج.

**المادة الثانية عشرة:**

يعفى كل طرف الطرف الأخر، كما يعفى كل طرف موظفي ومسئولي ومندوبي الطرف الأخر كل مسئولية أو تعويض، إلا إذا ثبت أن تلك المسئولية أو الحق في التعويض ناجم عن خطأ الطرف الأخر، كما لا يحق لأى من

طرفي هذا العقد الرجوع على الطرف الأخر أو موظفية أو مسئولية أو مندوبية بأى دعوى أو مطالبة أو تعويض وإلا بذات السبب.
تلزم أحكام المادة الحادية والثلاثون من اللائحة الطرف الأول تأمين تذكرة سفر عودة للمعتمر الذي فقد تذكرة العودة، ولما كانت تذكرة المعتمر يصدرها الطرف الثاني أو تصدر بواسطته فقد اتفق الطرفان على أنه ملزم بتعويض الطرف الأول عن قيمة التذكرة التي أصدرها ، وله أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة

**المادة السادسة عشرة:**

لا يجوز لطرف من أطراف هذا العقد التعاقد من الباطن لأداء كافة الالتزامات المناطة به بموجب هذا العقد إلا بعد موافقة الطرف الآخر الكتابية والحصول على موافقة الوزارة. التي تكفل حصوله على قيمة التذكرة من المعتمر في هذه الحالة سواء بالاحتفاظ بالحق في استرداد قيمة التذكرة المفقودة أو بأي وسيلة أخرى يراها مناسبة.

**المادة الرابعة عشرة:**

في حالة إلغاء أو تأجيل المعتمر لرحلته قبل عشرة أيام من تاريخ الوصول يخصم الطرف الأول ما نسبته ٥٠% من قيمة البرنامج المتفق عليه ويعاد باقي المبلغ بعد نهاية فترة العمل عند عمل التصفية النهائية بين الطرفين، ماعدا شهري شعبان ورمضان لا يرد أي مبلغ للطرف الثاني.

**المادة الخامسة عشرة:**

يتحمل الطرف الثاني دفع المصاريف فور تسلمه فاتورة الطرف الأول وهي:

- جميع المصاريف الناتجة عن تخلف المعتمر عن السفر من إقامة وتغذية وتذكرة السفر في حالة انتهاء مدتها.
- الغرامات التي تفرضها وزارة الحج في حالة افتراش المعتمر والغرامات التي تفرضها إدارة الجوازات في حالة التخلف.

مصاريف تحويل المعتمرين لشركة أخرى لعدم إشعارنا بوصول المعتمرين للمملكة على جميع المنافذ الجوية والبحرية والبرية.

**المادة السادسة عشرة:**

لا يجوز لطرف من أطراف هذا العقد التعاقد من الباطن لأداء كافة الالتزامات المناطة به بموجب هذا العقد إلا بعد موافقة الطرف الآخر الكتابية والحصول على موافقة الوزارة.

**المادة السابعة عشرة:**

إذا أنهى أحد الطرفين العقد أثناء سريانه بدون مسوغ مشروع، يكون للطرف الآخر الحق في الحصول على التعويض اللازم لجبر ضرره من هذا الإنهاء المبتسر للعقد، دون أن يخل ذلك من حقه بالمطالبة بأي من الحقوق التي يرتبها له هذا العقد.

**المادة الثامنة عشرة:**

مدة هذا العقد سنة من تاريخ توقيعه يتجدد تلقائياً مدة مماثلة مالم يشعر أحد الطرفين الآخر قبل شهر من نهاية العقد.

**المادة التاسعة عشرة:**

لا يكون هذا العقد ساري المفعول إلا إذا سجل في الوزارة وصدق عليه من قبلها وفقاً لأحكام الفقرة السادسة من المادة الثانية والعشرون من اللائحة، كما لا تكون أي تعديلات يتفق عليها الطرفان سارية المفعول إلا إذا سجل في الوزارة وصدق عليه فيها أيضاً.

**المادة العشرون:**

في حالة انهاء أو انتهاء العقد المبرم يلتزم طرفي العقد بإبلاغ الوزارة والممثليات في جميع الأراضي التي يشملها نطاق هذا العقد.

**المادة الحادية والعشرون:**

إذا نشب نزاع بين الطرفين لا سمح الله بسبب تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد وتعذر حله ودياً، يحال هذا النزاع إلى محكم يتفق الطرفان عليه خلال خمسة عشرة يوماً من إشعار أي منهما للآخر بطلب تعيين المحكم على أن تكون إجراءات التحكيم وفقاً لنظام التحكيم الساري في المملكة.

**المادة الثانية والعشرون:**

يخضع هذا العقد لأحكام الأنظمة واللوائح السارية المفعول بالمملكة وبخاصة أحكام تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف ولائحته التنفيذية.

**المادة الثالثة والعشرون:**

تكليف الوكيل الخارجي الطرف الثاني التأكد على المعتمرين بعدم التخلف بعد إنتهاء البرنامج ويتحمل الطرف الثاني تبعيات ذلك.

**المادة الرابعة والعشرون:**

أ ـ الحد الأقصى لطلب التأشيرات هو ٣٠٠٠ معتمر خلال فترة العمرة وسوف يتم فتح النظام لاستقبال طلبات جديدة خلال فترة العمرة بعد إثبات مغادرة كافة هذا العدد دون تجاوز نسبة التخلف المعتمد من قبل مقام وزارة الحج.

ب ـ سوف يتم قفل النظام آلياً لطلب التأشيرات في حالة وصول نسبة التخلف ٥% من مجموع القادمين في فترة العمرة.

**المادة الخامسة والعشرون:**

لا يتم إصدار أي تأشيرة إلا بعد إيداع الطرف الثاني قيمة البرنامج في الحساب البنكي المعرف من قبل وزارة الحج.

**المادةال ادسة والعشرون:**

- لا يسمح باستخدام أية حزمة خدمات لطلب إصدار التأشيرات للمعتمرين، إلا بعد إجازتها من وزارة الحج، وتقديم ما يلزم من عقود ومستندات رسمية تفيد بتعاقد شركة أو مؤسسة العمرة مع الجهات المقدمة لعناصر الخدمة التي تشتمل عليها حزمة الخدمات، والتي في مقدمتها خدمات السكن، النقل والخدمات الاختيارية الأخرى كالتغذية............
- إسكان المعتمرين القادمين من خارج المملكة في الفنادق والوحدات السكنية المصنفة والمرخصة من جهة الاختصاص.
- على المرخص له التنسيق مع وكلائه في الخارج لمعرفة مواعيد وصول المعتمرين وإشعار شركة الاستقبال بذلك وتوفير وسائل النقل في المواعيد المحددة، حيث لا يمكن أن يكون منفذ الوصول مكانا لانتظار المعتمرين.
- على المرخص له إشعار الوزارة آليا وخلال ما ليقل عن أربع وعشرين ساعة بالبيانات الفعلية لدخول المعتمرين الفنادق الوحدات السكنية المعتمدة وكذلك مغادرتهم لها.

**المادة السابعة والعشرون:**

أن يكون الوكيل الخارجي في جميع دول العالم عضوا معتمدا في منظمة (إياتا) العالمية ( لإصدار تذاكر الطيران)، ولا يتم اعتماد أي وكيل خارجي إلا عند إبراز عضوية هذه المنظمة.

- أن آخر موعد للمصادقة على عقود الوكلاء الخارجيين هو نهاية شهر جمادى الثاني من كل عام هجري ، مع عدم قبول أي مطالبة بتجاوز ذلك.
- عدم توثيق أو تجديد عقود أي وكيل خارجي ممن سبق التعامل معه من الذين سجلت عليهم نسبة تخلف ١٠% أو أكثر في العام السابق ( على أن لا يقل الحد الأدنى لإجمالي عدد المعتمرين القادمين مئة معتمر ).
- التزام المرخص له بتسييل الضمان البنكي الصادر من الوكيل الخارجي لصالحه، لتأمين وشراء تذاكر عودة المعتمرين المتخلفين إلى بلادهم، متى ما ثبت قدومهم عن طريق ذلك الوكيل، وانتهاء صلاحية التذاكر القادمين بها.
- التقيد التام بالطاقة الاستيعابية لوسيلة النقل البحري وفق الشهادة المعتمدة لذلك دون أي زيادة، عند قدوم المعتمرين من بلادهم إلى المملكة بحراً وتحمل كافة المسئوليات والعقوبات المترتبة على مخالفة ذلك.
- على المرخص له إبلاغ كافة وكلائه الخارجيين بالضوابط والتعليمات الواردة هنا للتقيد بها والعمل بموجبها، وتقديم ما يثبت إقراره بذلك عند توثيق العقود.
- تطبيق عقوبات رادعة على الوكالات المخالفة داخل دولهم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المسئولة عن شئون العمرة في تلك الدول.

**المادة الثامنة والعشرون:**

١. تطبيق تفويج إصدار التأشيرات من قبل الوزارة على دفعات جزئية من بداية فترة العمرة، مع ملاحظة أنه سيتم:
   - إيقاف النظام الآلي لإصدار التأشيرات ( بشكل مؤقت ) عن أي وكيل خارجي متى ما تكشف من المتابعة الآلية بلوغ نسبة تخلف المعتمرين عن العودة إلى بلادهم (٥%) من عدد من قدم فعليا من المعتمرين عن طريق ذلك الوكيل، إلى أن تتم مغادرتهم ( على أن لا يقل الحد الأدنى لإجمال عدد المعتمرين القادمين مئة معتمر ).
   - إيقاف النظام الآلي لإصدار التأشيرات ( بشكل مؤقت) من قبل الوزارة عن أي شركة أو مؤسسة سعودية في أي دولة من دول العالم متى ما تكشف من المتابعة الآلية بلوغ إجمالي نسبة تخلف المعتمرين عن العودة إلى بلادهم ( ١٠ %) من عدد

من قدم فعليا من المعتمرين من تلك الدولة عن طريق تلك الشركة أو المؤسسة إلى أن تتم مغادرتهم ( على أن لا يقل الحد الأدنى لإجمالي عدد المعتمرين القادمين مئة معتمر).

- إيقاف النظام الآلي لإصدار التأشيرات ( بشكل مؤقت) من قبل الوزارة عن أي شركة أو مؤسسة سعودية في جميع الدول متى ما تكشف من المتابعة الآلية بلوغ إجمالي نسبة تحلف المعتمرين عن العودة إلى بلادهم (١٥%) من عدد من قدم فعليا من المعتمرين عن طريق تلك الشركة أوالمؤسسة، إلى أن تتم مغادرتهم ( على أن لا يقل الحد الأدنى لإجمالي عدد المعتمرين القدمين مئة معتمر).
- إيقاف النظام الآلي لمنح تأشيرات العمرة ( بشكل مؤقت) من قبل الوزارة متى ما تكشف أن عدد القادمين بتلك التأشيرات أقل من ٥٠% من عدد ما صدر من التأشيرات ( التي مرعلى إصدارها ثلاثين يوم) لكل وكيل خارجي، إلى أن يتم قدومهم فعليا ( على أن لا يقل الحد الأدنى لإجمالي عدد المعتمرين القادمين مئة معتمر).

٢. عدم قبول إصدار أي تأشيرات للمتخلفين عن العودة في مواعيدهم المحددة من معتمري العامين الماضيين.
٣. التقيد بالطاقة الانتاجية لإصدار التأشيرات ممثليات المملكة في مختلف دول العالم، وعدم المطالبة بتجاوزها.

**المادة التاسعة والعشرون:**

إجراء تقييم دوري من قبل الوزارة في نهاية فترة العمرة من كل عام هجري، وفق النموذج المرفق، يتم في ضوء نتائجه تعليق النظام الآلي للمرخص له لاستكمال بعض الملاحظات، أو إطلاقه.

**المادة ثلاثون:**

- على المرخص له العمل على توازن قدوم المعتمرين خلال فترة العمرة، وعدم تكدس قدومهم خلال شهري شعبان ورمضان.
- على المرخص له الالتزام بتزويد المعتمر حال وصوله إلى المملكة بالأسورة والبطاقات التعريفية بالمعتمر وبالمرخص له وبسكن المعتمر.

- عدم منح ترخيص عمرة جديد لأي شركة أو مؤسسة ممن انتهت تراخيصهم، إذا لم تمارس النشاط نهائيا طوال فترة سريان الترخيص السابق، لا بصفتهم الشخصية ولا بصفتهم الاعتبارية.
- عدم منح ترخيص عمرة جديد لأية شركة أو مؤسسة صدر بحقها قرار بإلغاء الترخيص.
- أن لا يكون المتقدم لطلب الحصول على ترخيص مزاولة نشاط خدمات المعتمرين أحد شركات مركز أنظمة خدمات العمرة ( مخاع).
- التقيد بتنفيذ كل ما يصدر من وزارة الحج من تعليمات وتنظيمات، واتخاذ التدابير اللازمة لسرعة التجاوب مع نداءات مسئولي الوزارة والجهات الحكومية الأخرى.
- للوزارة الحق في تعديل أي من الضوابط الواردة هنا أو إضافة ضوابط جديدة حسب ما تقتضيه المصلحة العامة ووفقا للصلاحيات المنعقدة له نظاما.

**المادة الواحد وثلاثون:**

أبرم هذا العقد من ثلاث نسخ أصلية يحتفظ كل طرف بنسخة منها لديه للعمل بموجبها والنسخة الثالثة تودع لدى الوزارة.

**الختم:** ...............................................

نتعهد نحن شركة / وكالة: ...............................................

للسفر والسياحة في ...............................................

حسب العقد الموقع بيننا وبين مؤسسة الفلاته للعمرة لتنفيذ برامج المعتمرين

القادمين لعام ..... ١٤ هـ بأن جميع الطلبات المقدمة من قبلنا للحصول على

تأشيرة عمرة من المؤسسة هي حسب برامج المعتمرين المتفق عليها مع

المؤسسة ونتعهد بعدم الحصول على تأشيرات لأي معتمر يرغب في التخلف

في المملكة، وفي حالة حصول ذلك نتحمل كافة المسئولية ويحق لمؤسسة

الفلاته إلغاء التأشيرات الصادرة لنا بالقنصلية السعودية، وعدم تعويضنا عن

المبالغ التي تم دفعها للبرامج وإلغاء العقد، وتسيل الضمان الصادر منا لصالح

المخالفات المقررة من قبل الوزارة، وتذاكر المتخلفين.

**مدير الوكالة / الشركة**
الاسم:............................................

التوقيع: ..........................................

**التصديقات**

**الطرف الأول**

الاسم / ..........................

التوقيع /..........................

التاريخ /

الختم:

**الطرف الثاني**
التوقيع /

التاريخ /

الختم:

## *Tourist Service Agent Agreement*

It is on this day .......... (day) dated.....................
Corresponding to .............200 that this agreement
Has been signed in the city of ..............in the Saudi Arabia

**BETWEEN**

1. ...................................ESTABLISHMENT FOR UMRA AND VISITORS SERVICES, its headquarters in Makkah , Kingdom of Saudi Arabia bearing
P.O. Box No. ........
Postal Code No.: .............
Tel.: ........................
Fax.: ........................
Mob : ........................
an existing establishment incorporated in accordance with the rules and by-laws of the Kingdom of Saudi Arabia and its commercials registration No.: 4031026641 issued in Makkah by the Ministry of Commerce and a license to organize services for umrah pilgrims and visitors to the Prophets Mosque coming from outside the Kingdom, issued by the Ministry of Hajj No. (47) on 1/12/1421H valid for five years again from the date of its issuance, represented by its president an director Mr......................hereafter referred to as **the first party.**

**And**

2. ...............................(Establishment / Company) which is an establishment / company established according to the rules and by No.:............dated...............in the city of ..............in ...............(country) having P.O.BOX

No ........Postal Code................
Tel.No...............Mobile Phone No .................
E-mail Address:.......................and is represented in this contract by..................................
Passport No.:...................date of issuance being............as the proprietor/director of ...................
establishment/company, hereafter referred to as second party or the agent of the first party.

**Introduction**

Whereas the first Party has the ability and the capabilities to offer Services to umrah pilgrims and visitors of the prophets mosque according to the conditions and terms set by the formal authorities of the Kingdom of Saudi Arabia and is licensed to perform these services, and whereas the second party is able to organize individual and group programs for umrah pilgrims and for visitors of the prophets mosque, and in addition has the ability to market the first parties services in all parts of ..........which guarantees making a great number of those interested to perform Umrah and visit the Prophets Mosque, aware of such services, and has complied to all conditions required by the formal authorities in the country of a person who is interested to perform Umrah. to organize journeys and to the interest of the two parties. this should be according to the requirements of organizing the services of Umrah pilgrims and visitors of the Prophets Mosque, issued pursuant to the decision of the council of Ministers in the Kingdom No. 93 dated 10/06/1420H and its executive by-laws issued via Ministerial Decision No. 197/G/M dated 21/12/1420H.

Executing the provisions of the executive by-law an agreement is signed between the two parties as per the terms and conditions set forth.

**Article 1**

The above introduction is considered to be a part of this contract.

**Article 2 : Definition:**

The following phrases mentioned in this contract mean the illustrated meaning for each one unless the context bears a different meaning, and the words mentioned here in a singular context carry the meaning of the plural where appropriate and vice versa.

1. The Kingdom: the Kingdom of Saudi Arabia
2. Umrah pilgrims: Persons who come from outside the Kingdom to perform Umrah or visit the Prophets Mosque.
3. The country of Umrah pilgrim: the country or the place from where the Umrah pilgrim comes.
4. the first party ......................... ESTABLISHMENT FOR UMRA AND VISITORS SERVIVES
5. The Second Party:.......................................
6. Organize service: organizing the services for umrah pilgrimage services and visitors of the prophets Mosque coming from outside the Kingdom, in accordance to the decision of the council of Ministers No: ..... dated .../.../...H.
7. The by-law: the executive by-law issued by the decision of the ministry of Hajj No.: 197/G/M Dated 21/12/1420 H
8. The Ministry: the Ministry of Hajj of the Kingdom
9. The Deputation: the Embassy or Consulate of the Kingdom in the country of Umrah pilgrim.

10. The formed authority in the Kingdom: any ministry governmental department or public establishment in the Kingdom.
11. The formal authority in the country: any ministry, governmental department or public establishment in the country of the Umrah pilgrim.
12. The area/country covered by the contract: this contract covers the following area/country

**Article 3:**

The second Party is to sign a contract with the person who is interested to perform Umrah as per the form attached in this contract. Every party in this contract is directly responsible to the Umrah pilgrim to offer him/her services agreed as per the provisions of the contract signed with him/her.

**Article 4:**

Whereas a person who is interested in performing umrah gets the entry visa from the deputation through the second party according to the provisions of Article 17 of the by-law, the second party must ensure the following:

1. The Umrah pilgrim has a valid passport to travel to the Kingdom
2. The Umrah pilgrim pays the amount due to the first party according to the type and class of service agreed upon and purchases a two-way (return) ticket from his/her country to the Kingdom.
3. Show prove to the Deputation that a valid cheque for the sum of money due to the first party by those who require Umrah or visit visa, or show prove that this sum has been transferred to the account of the first party. This document should be with the Umrah pilgrims when arriving at any entry gate of the Kingdom.

4. All health requirements of the Ministry of Health of the Kingdom are met with.

**Article 5 :**

The second party obliged to providing the un conditional bank guarantee from the accredited bank for the state that which who working and acceptable form the Saudi Arabia Monetary Est. In favour of the first party it about ( S.R 100.000) hundred thousand Saudi riyals be valid for all the period of contract and keep it with the original copy of contract in the ministry of Hajj.

**Article 6:**

The First Party is obliged to provide the services agreed upon to the umrah pilgrim as per the contract with full specifications and accuracy. The second party is also obliged to provide the services agreed upon to the umrah pilgrim in his country with all specifications and accuracy agreed upon in the contract.

**Article 7:**

The second party should declare that there is no valid contract between him/her and any other natural person or any establishment, whether it is a Saudi company or establishment, whether its legal status may be, to provide services to umrah pilgrims in the kingdom. The second party is not allowed to enter into any new agreement during the continuity of this contract with any natural person or any establishment, to provide services to umrah pilgrim in the Kingdom or request the Ministry s registration or approval of such a contract.

**Article 8:**

Specification of the services and price lists which enclosed with this contract the amount of wages paid by Mutamer for

services according to the required services and according the ministry of Hajj generalization that will cost amount of ( Sr. 650) for the Package last price.

**Article 9:**

Whereas the Ministry utilizes a computer system, to facilitate processing of programs and reservations of the umrah pilgrim, and to link up with the necessary departments where the Ministry requires such connection, the two parties agree that the second party is obliged to adopt the computer system used by the first party and approved by the ministry.

**Article 10:**

The second party is obliged make available to the first party through the system mentioned above in Article 9 or through the e-mail address mentioned in this contract all required information on the umrah pilgrim including their names, nationalities, ages, races, travel ticket numbers date of arrival to the kingdom, date of departure, passport numbers, means of transportation, any type and class of service required as per the contract agreed upon between the second party and the umrah pilgrim. This information is to be made available at least three days before the departure of the umrah pilgrim form his/her country.

**Article 11:**

The second party commitment with insert the following terms in the conclude contract between him and mutamer for obliged the Mutamer to execute with illustration this terms as follows:

- Abide the regulations and instructions valid in the Kingdom of Kingdom.

- Commitment with departure the Kingdom immediately after the end of period stated in the package for visiting without being late and waiting for Hajj.
- Not working in the Kingdom with wage or without.
- The validation of visa one month from its issued date and it gained from the consulate and not from the date entering the kingdom.
- Adding the amount of (SR.10) 10 Saudi Riyals for coming by sea to the value of package.

**Article 12:**

Each party and its representatives are not liable to bear any responsibility or pay any compensation unless the liability or the right to compensation arises due to the fault of the other party. In addition, no party or the contract has the right to refer to the other party or his employees, his deputies and his seniors to claim a compensation or a right unless for the same reason.

**Article 13:**

Article 31 of the by-law requires the first party to ensure a return ticket to the umrah pilgrim who loses his/her ticket. Whereas the ticket of the umrah pilgrim is issued by the second party or through him/her, the two parties agree that it is the responsibility of the second party to compensate the first party for the cost of the ticket replaced, and he/she ( the second party) has the right to take all necessary steps to guarantee the return of the cost of the ticket from the umrah pilgrim in this case either recovering the cost of the ticket or settling for any other means deemed suitable.

**Article 14:**

In the case of cancellation or postpone the mutamer to his trip the first party must charge 50% from the agreed value of the package if traveler did cancel his/her trip notifying

TH S. Party before 10 days, and the rest of money after the Umrah when the final clarification between the two parties, Except the month of Shaban and Ramadan full payment will be charge to the first party.

**Article 15:**

Undertakes the second side paid the reader expenditures the once of his receipt the bill of the first side:

- All of the payments resultant about non the travel.
- All of the expenditures (the rewards) the one that the ministry imposes is the pilgrim bedding or non their travel.
- The accommodation costs – the feeding –and the travel tickets, if her period that was given with the ineligible spouses ended then they escaped or disappeared.

The Pilgrim transfer expenditures I follow a company that delay, To an arrival except our knowledge from all of the outlets / the navy / the air / the land.

**Article 16:**

Each party to the contract has no right to enter into a sub-contract with a third party to perform all obligations assigned to him/her according to this contract unless there is a written consent from the other party as well as the approval of the Ministry.

**Article 17:**

Should either party terminate the contract during its continuation without any legal reason, the other party has a right to claim the necessary compensation for the damage of termination without forgoing his right to the claims stipulated in this contract.

**Article 18:**

The period of this contract is for one Hijra year from the date of signature and renewable for the same period continuously except any party issues a notice to the other

not to renew the contract before one month preceding the end of the contract.

**Article 19:**

This Contract is not valid unless it is registered and approved by the Ministry according to Item 6 of Article 22 of the by-law. In addition, there should be no modification agreed upon by the parties unless registered and approved by the Ministry.

**Article 20:**

In the event of termination or expiration of the contract the two parties should notify the Ministry and the Deputation in all the countries covered by this contract.

**Article 21:**

Should any dispute arise between the parties due to the execution or interpretation of any part of the contract and there be no amicable solution to this dispute, the dispute can be referred to an arbitrator appointed by both parties within fifteen days of notifying each other. In the event both parties do not appoint or accept the decision of the arbitrator, a request can be made to the Chamber of Commerce in Jeddah to appoint an arbitrator to ensure the procedures of arbitration are in accordance with the arbitration system of Kingdom.

**Article 22:**

This contract is subjected to the provisions of the by-laws and the laws of the Kingdom, especially the provisions of organizing the services of umrah pilgrims and visitors of the Prophet's Mosque.

**Article 23:**

Once the Mutamer Finishes their Umrah Package they are supposed to leave the kingdom. If they continue to stay, the charge will be on second party s account.

**Article 24:**

A) Due to what has been observed in respect of some foreign agents of excesses and misuse of visas demanded, we hereby direct that all new contracts organizing the relationship between Saudi companies and the foreign agents or adjusting current contracts should stipulate that the ceiling for an agent for the number of Umrah performers that can be demanded is (3000) as a maximum and the auto-system will be closed at this number. This system will not be reopened in any Omrah period until after proof that all this number, who came through this foreign agent, has departed.

B) The visa issuance system will stop immediately when escaped ratio touches 5% of Mutamer.

**Article 25:**

The issuing of any visa does not take place except after the deposition of the second party the program value in the informant bank account from ministry of Hajj.

**Article 26:**

- Using services package for issuing Umrah pilgrims' visas require the company to get the approval of the Ministry of Hajj after submitting necessary contracts and legal documents evidencing that the company has signed such contracts embedded in the package, including housing, transport and other optional services such as catering.
- Umrah pilgrims arriving from abroad shall live in hotels and housing units inspected and licensed by the concerned authority.
- The company shall be in touch with its foreign agent who informs the company about Umrah pilgrims' arrival dates so that the company shall timely take necessary

actions for reception and transport, because arriving terminals are not waiting points.

- The company shall notify the Ministry, within twenty four hours, to report actual details of Umrah pilgrims', including their arrival dates, residence in the approved hotels & housing units and departure.

**Article 27:**

- Foreign agent should have a full membership of the International Air Transport Association ( IATA for ticketing) who would only be accepted upon showing the membership card.
- Last date for approving foreign agents' contracts in the end of Jumada Althani of each Islamic calendar year. Applications submitted thereafter are not processed.
- Contracts of any foreign agent previously dealing in this field and reported 10% or more overstayed Umrah pilgrims shall not be authenticated or renewed, providing that the minimum number of total Umrah pilgrims shall not be less than one hundred pilgrims).
- The foreign agent shall undertake and acknowledge to liquidate the bank guarantee for favor of the company for providing return tickets for the Umrah pilgrims to their own country whenever it is proved that those pilgrims arrived through that agent and their Tickets became invalid and he also undertake all responsibilities and penalties resulting from such violation.
- Abiding with the capacity of the marine facility according to the approved certificate without any access in the numbers of the passengers when the Umrah pilgrim came to Saudi Arabia via sea and he also undertake all responsibilities and penalties resulting from such violation.

- The company shall be in touch with its foreign agents and to inform them about the regulations and the instructions stated herein and to Abiding with them accordingly, in addition to introduce a certified statement when the contract was documented.
- Deterrent punishment shall be applied on violating agents in their own countries through coordination with the concerned authorities in those countries.

**Article 28:**

1. Ministry of Hajj shall apply grouping of visas issuance on the basis of partial batches from the early beginning of Umrah season, providing that the ministry should take into consideration the following points:
   a- Automated visa issuance system for each foreign agent shall temporarily be put off when it is discovered from the automated follow-up that (5%) of the total number of pilgrims belong to his agency is overstayed. However, the automated system is activated when all overstayed persons leave the kingdom, providing that the minimum total number of the pilgrims shall not be less than one hundred).
   b- Automated visa issuance system for any Saudi company or establishment at any country worldwide shall temporarily be put off by the Ministry of Hajj when it is discovered from the automated follow-up that (10%) of the total number of pilgrims from this country through that company or establishment is overstayed. However, the automated system is activated when all overstayed persons leave the kingdom, providing that the minimum total number of the pilgrims shall not be less than one hundred).

c- Automated visa issuance system for any Saudi company or establishment at any country worldwide shall temporarily be put off by the Ministry of Hajj when it is discovered from the automated follow-up that (10%) of the total number of pilgrims through that company or establishment is overstayed. However, the automated system is activated when all overstayed persons leave the kingdom, providing that the minimum total number of the pilgrims shall not be less than one hundred.

d- Automated visa issuance system shall temporarily be put off by the Ministry of Hajj when it is discovered that the number of pilgrims arriving to the kingdom are less than (50%) of the visa issued for more the thirty days for each foreign agent until the number pilgrims to whom those visas were issued arriv providing that the minimum total number of t pilgrims shall not be less than one hundred).

2. The ministry shall not accept to issue any visa for pilgrims of the two previous Umrah seasons who have failed to return to their countries timely.
3. The ministry shall take into account the capacity of Saudi Arabia's consulates worldwide and shall not ask those consulates to exceed such a capacity.

**Article 29:**

The ministry shall make a periodic evaluation in each Umrah terminal session annually, according to the attached sample, and in the light of its findings it will decide whether to put off the Automated visa issuance system for any company or establishment till it completes some remarks and statements, or release it.

**Article 30:**

- The company, in association with the foreign agent, shall do its best to achieve the balanced arrival of Umrah pilgrims throughout the season and avoid their accumulation in the months of Sha'aban and Ramadan.
- The company shall provide the Umrah pilgrims, upon their arrival to the kingdom, with wrist bands and identity cards bearing the name of licensee and residence of each pilgrims.
- No new license should be issued for any company or establishment whose license became invalid, if proved that it did not practice its activities during the validity period of the previous license.
- No new license should be issued for any company or establishment, whose license had already cancelled.
- The applicant for issuing license of practicing activity of Mutamireen services should not be a member in (Makkah), center of Umrah services systems companies.
- Abiding with whatsoever instructions and regulations issued by the Ministry of Hajj and taking the necessary precautions in responding to appeals of the ministry and other concerned authorities.
- The ministry has the right to amend regulations stated herein and add new ones as the public interest may require and in accordance with authorities vested to it.

**Article 31:**

This contract is signed in three original copies, each party keeps a copy to act upon its contents and the third copy is submitted to the Ministry.

We certify ............................................

For travel Agency / Tourism based in ...............

According to the contract signed between the first party.....................................................................

And for Umrah & Travel Services (Second party) to arrange Programs / Packages for visitors for the two Holy Mosques during the year 14 ....H.

We also advise if there is any over stayed in the K.S.A. in this situation the second party is fully authorized to cancel all out going Umrah visa in Saudi Embassy. The second party is not responsible to return any visa payment or package fee. Also the second party has the right authority to cancel the Umrah contract between the two parties. And the can plenty us for the over stayed people from our Bank Guarantee as per Ministry of Hajj Conditions plus air Ticket for those people who's are over stayed in the K.S.A.

**General Manager**

Name:....................................................

Sign:....................................................

Stamp:..................................................

**First party Name / ...................................**

Signature /................................

Date /................................

Stamp: ...............................

**Second Party Name/...................................**

Signature /...............................

Date /...................................

Stamp:...........................

# عقد توزيع منتجات

انه في يوم ..................الموافق ..................

اتفق كل من-:

أولا-: ............................

المقيم في: ......................

**(طرف أول منتج)**

ثانيا -: السيد/ ......................

المقيم في/ ........................

**(طرف ثاني موزع)**

بعد أن اقر كل من طرفي هذا الاتفاق بكامل أهليته القانونية للتعاقد والتصرف قانونا اتفقا على الآتي ·

**بند تمهيدي**

حيث ان الطرف الاول يمتلك ويدير (........) الكائن (............) و يعمل في مجال انتاج وتصنيع (...........) سجل تجاري رقم (...........) سجل تجاري (...........) بطاقه ضريبية رقم (...........) ضرائب (...........) ولما كان الطرف الثاني ( ........) شركة ( ................) يعمل في مجال بيع وتوزيع ( .............) ولرغبته في القيام بتوزيع منتجات الطرف الاول فقد تم الاتفاق على ابرام هذا العقد طبقا للشروط والاوضاع التالية على انه من المتفق عليه بين طرفي هذا العقد انه يقصد بالمصطلحات والالفاظ

الاتية اينما وردت في هذا العقد المعاني المحددة لها بهذا البند التمهيدي-:

**المنتج -:** يقصد به الطرف الاول شركة.............

**الموزع -:** يقصد به الطرف الثاني شركة..................

**تاجر الجمله -:** هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يتعامل مع الموزع بشأن بيع منتجات المنتج.

**تاجر التجزئة -:** هو الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يتعامل مع تاجر الجملة بشأن منتجات المنتج او الذي قد يتعاقد معه الموزع مباشرة.

**المنتجات** -: هي جميع ما ينتجه او يصنعه المنتج من ( .............) سواء كانت تم انتجاجها بالفعل او مازل جاري تصنيع هذا اثناء سريان هذا العقد.
**نطاق التوزيع** -: هو الاماكن المحدده اقليميا للموزع لتوزيع منتجات المنتج.
المنتجات المنافسه -: هي كل ما يتشابه مع منتجات المنتج سواء كان هذا التشابه راجعا للشكل.
الخارجي او الحجم او اللون او التصميم والرسم والنموزج الصناعي ام كان راجعا لطبيعة تركيب وتحضير المادة المصنعة.

**البند الأول**

يعتبر البند التمهيدي جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق واحد بنوده الأساسية ٠

**البند الثاني**

بموجب هذا العقد تم الاتفاق على قيام الطرف الثاني (الموزع) بتوزيع منتجات الطرف الاول (المنتج) كموزع وحيد وذلك في نطاق التوزيع المخصص له على النحو التالي: محافظة ........... و محافظة ............و محافظة............. و محافظة ............ ( وذلك في نظير حصول الطرف الثاني على نسبة خصم بواقع ٨ %من القيمة النقدية للمنتجات المحدة من قبل الطرف الاول (المنتج) .

**البند الثالث**

مدة هذا العقد سنتين تبدأ من / / ٢٠٠٦ وتنتهي في / / ٢٠٠٨ ويجدد لمدة اخرى في حالة عدم اعلان احد اطراف هذا العقد برغبته في عدم التجديد قبل موعد غايته شهرين من تاريخ انتهاء العقد وذلك بموجب انذار رسمي.

**البند الرابع**

يلتزم المنتج بموجب هذا العقد بعدم القيام بشخصه او بواسطة الغير بتوزيع المنتجات داخل نطاق التوزيع الخاص بالموزع على ان تكون العبرة في اثبات اخلال المنتج بهذا الالتزام باي سند كتابي يفيدهذه المخالفة وفي حالة ثبوت اخلال المنتج بهذا الالتزام يكون ملزما بتعويض الطرف الثاني بمبلغ وقدره (.........)كشرط جزائي اتفاقي ونهائي غير خاضع لرقابة القضاء اضاقة الى احقية الموزع في طلب انهاء هذا العقد قبل انتهاء مدته.

**البند الخامس**

يلتزم الطرف الاول (المنتج) بتوفير كافة المنتجات للطرف الثاني (الموزع) فور طلبها في حدودالطاقة الانتاجية للطرف الثاني (المنتج).

**البند السادس**

من المتفق عليه بين طرفي هذا العقد ان جميع المنتجات المسلمة للطرف الثاني سواء كان ذلك بموجب ايصال او اذن تسليم بضاعة او اي سند كتابي اخر هي منتجات مبيعة للطرف الثاني (الموزع) يلتزم الاخير بسداد قيمتها بواقع ٥٠ % عند التسليم والباقي يسدد في موعد اقصاه .......... يوما من تاريخ واقعة التسليم.

**البند السابع**

زمان التسليم -: يلتزم المنتج بتسليم المنتجات في موعد غايته ......... يوما من تاريخ طلب الموزع.

**البند الثامن**

مكان التسليم -: من المتفق عليه ان مكان التسليم المنتجات بناء على الطلبيات يكون بمقر المركزالرئيسي لشركة الطرف الثاني (الموزع) على انه يجوز تغير مكان التسليم بشريطة ان يكون داخل نطاق التوزيع وبعد اخطار المنتج بوقت مناسب لا يقل عن ثلاثة ايام.

**البند التاسع**

يكون تسليم المنتجات للموزع او تابعيه بموجب اذن استلام بضائع موقع من الموزع او تابعه بما يفيد الاستلام ويعتبر هذا الاذن ناقلا لملكية المنتجات للموزع و بمثابة اقرار بواقعة الاستلام وصلاحية المنتج ومطابقته لشروط التعاقد.

**البند العاشر**

جميع مصاريف النقل لمقر الموزع تكون على عاتق الطرف الاول المنتج.

**البند الحادي عشر**

يلتزم الموزع بالاسعار التي يحددها المنتج للمنتجات والمحدده بأذن التسليم لكل من تاجر الجملة وتاجر التجزئة المتعاقد معه على انه يجوز للمنتج بعد اخطار الموزع تخفيض السعر او زيادته.

**البند الثاني عشر**

لايجوز للمنتج التدخل في التعاقدات التي تتم بين كل من الموزع وتاجر الجملة او بين الاخير وتاجر التجزئة ولكن يكون الموزع مسئولا في حالة قيام كل من تاجر الجملة او تاجر التجزئة بمخالفة شروط التسعير المددة سلفا من قبل المنتج وفي هذه الحالة يحق للمنتج التدخل بغرض حماية المنتجات وذلك بكافة الوسائل الممكنة.

**البند الثالث عشر**

يلتزم المنتج بتوفير كافة وسائل الدعاية والاعلان المناسبة للمنتجات سواء كانت هذه الوسائل مقروءه ام مسموعة ام مرئية وذلك مع ذكر اسم وصفة الموزع في تلك الدعاية قرين نطاق توزيعه وفي جميع الاحوال تكون تكلفة تلك الدعاية على عاتق المنتج.

**البند الرابع عشر**

يحظر على الطرف الثاني (الموزع) منافسة الطرف الاول (المنتج)كما يحظر عليه التعامل في المنتجات المنافسة للمنتجات المنتج الحالة والمستقبلة سواء كانت تلك المنافسة بالعرض او الدعاية او التوزيع او بأي وسيلة اخرى وفي حالة مخالفة هذا الالتزام يلتزم الموزع بتعويض المنتج بمبلغ (.........) كشرط جزائي نهائي عاريا من رقابة للقضاء اضافة الى احقية المنتج في اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى انذار او حكم قضائي.

**البند الخامس عشر**

لايجوز انهاء هذا العقد قبل انتهاء مدته الا في حالة موت او فلاس احد طرفيه لا قدر الله او تصفية احد الاطراف نشاطه نهائيا وفي هذه الحالة يتعين على الطرف المتوقف اخطار الطرف الاخر برغبته في انهاء العقد قبل موعد غايته شهرين من التصفية النهائية للنشاط.

**البند السادس عشر**

اي نزاع يثور بشان هذا العقد او تنفيذه يكون من اختصاص هيئة تحكيم يكون اعضائها من القانونيين تشكل من ثلاثة اعضاء يكون الحكم التحكيمي الصادر منها ملزما لاطراف هذا العقد طبقا لقانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤.

**البند السابع عشر**

يقر كل من طرفي هذا العقد بان العنوان قرين كل طرف موطنا قانونيا له.

**البند الثامن عشر**

حرر هذا الاتفاق من نسختين ليد كل طرف نسخة للعمل بها عند اللازم.

الطرف الاول (المنتج):

الاسم/

التوقيع/

الطرف الثاني (الموزع):

الاسم/

التوقيع/

الشاهد الأول/

الشاهد الثاني/

# *Distribution Agreement*

This Agreement made and entered on this ................ By and between:

1. Mr. ...............................with his domicile at ..........
   (First Party – Manufacturer)
2. Mr. ...............................with his domicile at ..........
   (Second Party – Distributor)

After the Parties hereto declared that they have the legal capacity to contract and act legally, they agreed upon the following:

Whereas the first party own and manages .......... located at ..........
And works in the field of producing and manufacturing .............
Commercial Register No. ..... . Commercial Register Office at ..........., tax card No. ..... , taxes .........
Whereas the second party .........., ......... Co., working in selling and distributing ........ and as a result of his desire to distribute the first party's products. the parties hereto have mutually agreed to conclude this agreement according to the following conditions and terms.
It is agreed, however, between the parties hereto that the following terms and expressions shall mean the determined meanings thereof under this preamble clause wherever such terms and expressions shall be mentioned herein:
*Manufacturer* shall refer to the first party (company).
*Distributor* shall refer to the second party (company).
*Wholesale Merchant* is the abstract or ordinary person who deals with the distributor concerning the sale of the Manufacturer's products.
*Retailer* is the abstract or ordinary person who deals with the wholesale Merchant concerning the Manufacturer's products or whom the distributor may conclude contracts directly with.
*Products* are all what the manufacturer shall produce or manufacture of ........, whether have already been produced or still being produced during the term hereof.
*Distribution Territory* is the determined areas within the Territory for the distributor to distribute the Manufacturer's Products.

*Competing Products* are all of the same to the out shape, size, color, design, painting and composition of the manufacturing material.

**Clause (1)**
The preliminary clause shall be an integral part of this agreement and one of the basic clauses thereof.

**Clause (2)**
It is agreed hereby that the Second Party (Distributor) shall distribute the first party's (Manufacturer) products as an exclusive Distributor. Such distribution shall be written in the determined Distribution Territory thereof as follows:
Country:
Country:
Country:
Country:
The first party shall deduct an amount of 8% of cash value of the determined product paid to the second party.

**Clause (3)**
The Agreement's term is two years commencing from ..../..../2006 and ending on ..../..../2008.wgere no party in this Agreement declares his desire of non-renewal two months prior to the termination date hereof by a registered mail, return receipt acknowledged, such agreement shall be renewed for another similar term.

**Clause (4)**
The Manufacturer shall not hereby distribute the products, in person or with the assistance of a third party, within the distributor's distribution territory, unless proving the Manufacturer's prejudice to such obligation by any written bond. In case of proving such prejudice, the Manufacturer shall indemnify the second party of a sum of money of ............ as a final and contractual penal clause and shall not be subject to the judiciary review, in addition, the distributor shall have the right to ask for the termination of the Agreement before the end of its term thereof.

# الفصل الثالث

# عقود التراخيص و الامتياز التجاري

# عقد استخدام علامة تجارية

تم ابرام هذا العقد فيما بين:

**الطرف الاول** (صاحب العلامة التجارية) : .......... ..........................

وعنوانه ................. ..........................

وسيشار له في هذه الاتفاقية لاحقا بالـ (الطرف الاول)

**الطرف الثاني** (المرخص له باستخدام العلامة التجارية) : ......................

وعنوانه.......................... ...................

وسيشار له في هذه الاتفاقية لاحقا بالـ (الطرف الثاني )

بشان العلامة التجارية (............................ ) -: المسجلة لدى مسجل العلامات التجارية في ............................ تحت الرقم ................. تاريخ. ................

وسيشار لها لاحقا بالـ (العلامة التجارية )

وحيث ان الطرف الاول صاحب العلامة التجارية المذكورة ومالك سائر حقوقها المقررة بموجب القانون بما فيها حق الترخيص للغير باستخدامها في حدود الشروط التي يتفق عليها ويحددها نطاق الترخيص بالاستخدام.

وحيث ان الطرف الثاني يرغب باستخدام هذه العلامة التجارية في حدود اتفاقية الاستخدام هذه وشروطها.

فقد اتفق الطرفان وهما بكامل اهليتهما ورضائهما المعتبر شرعا وقانونا على ما يلي-:

**مادة ١**

**حكم الديباجة**

مقدمة هذه الاتفاقية ملزمة وجزء لا يتجزأ منها.

**مادة ٢**

**الترخيص بالاستخدام ونطاقه ومدته وبدله**

أ - يوافق الطرف الاول ويجيز استخدام(العلامة التجارية) من قبل الطرف الثاني لمدة ............ تبدأ من تاريخ ............ ، تجدد تلقائيا (او ) (وتعتبر اتفاقية الترخيص هذه منتهية بانتهاء المدة واي اتفاق على الاستخدام لمدة لاحقة بعد انتهاء الاتفاقية يتعين ان يتم بموجب اتفاقية جديدة بين الطرفين ، ولا تعتبر هذه الاتفاقية مجددة او قابلة للتجديد باي حال من الاحوال)

ب - ينحصر استخدام العلامة التجارية بوضعها على منتجات الطرف الثاني )
او منتجات معينة يتم تسميتها ويافطة المحل الكائن في . ....
........................، وباستخدامها للمراسلات والمستندات المتعلقة بالمحل
المذكور فقط (اي يذكر نطاق الاستخدام بدقة) ، ولا يجوز استخدامها لأية
اغراض وفي اية محال غير ما حدد حصرا في هذه المادة.

ج - يدفع الطرف الثاني للطرف الاول لقاء استخدام العلامة التجارية مبلغا
وقدره ......... سنويا ) او ما نسبته ...... من مبيعات او صافي مبيعات او ...
الخ ، تدفع (شهريا او كل ثلاث اشهر او سنويا .. الخ) وتجري المحاسبة بين
الطرفين او من يعيناه لهذه الغاية في ( موعد المحاسبة ) وتعتمد قيود
مبيعات (القيود المحاسبية او عائدات او ميزانيات ... الخ) الطرف الثاني
لبيان عائدات الاستخدام المتعين دفعها للطرف الاول مع حق الاخير
بالاطلاع في كل وقت على اية قيود او مستندات محاسبية او على نظام البيع
للتثبت من سلامة المحاسبة وصحة البدل دون اية معارضة من قبل الطرف
الثاني ، ويعتبر اخلال الطرف الثاني بدفع البدل المتفق عليه او اخلاله
بتمكين الطرف الاول من التثبت من صحته بالطريقة المذكورة موجبا
لتطبيق حكم المادة ٤ من هذه الاتفاقية.

د -يزود الطرف الاول الطرف الثاني باية كتب او تصريحات مطلوبة لاي جهة
من الجهات الرسمية او الاهلية تفيد بالتصريح باستخدام العلامة التجارية
وفقا لشروط اتفاقية الاستخدام وبالشكل الملائم لمصلحة الطرفين.

هـ - تقيد اتفاقية الاستخدام هذه لدى مسجل العلامات التجارية في ...............،
ولا يخل عدم تسجيلها او التاخر فيه لاي سبب بحقوق الطرفين وبسائر
الأحكام المقررة فيها.

**المادة ٣**

**المسؤولية عن الاستخدام**

يتعهد الطرف الثاني تعهدا نهائيا وناجزا - غير قابل للمعارضة او الانكار او
الدفع بما يخالفه – باستخدام العلامة التجارية استخداما مشروعا وفي الحدود
والاغراض المقررة في المادة الثانية فقط ، ويقر بمسؤوليته القانونية عن اية

مطالبات او التزامات تنشأ تجاه المحل المذكور او تجاه الطرف الثاني متصلا باستخدام هذه العلامة بما في ذلك المسؤولية عن اية مخالفات مقررة بموجب القوانين الاردنية بما فيها قوانين الملكية الفكرية بانواعها والمسؤولية عن اية مطالبات تتصل بهذا الاستخدام من الغير سواء اكانت تتعلق بمطالبات مالية عقدية او تتعلق بمسؤوليات قانونية ناشئة عن عمل المحل و/او عن استخدام العلامة من الطرف الثاني ، ولا يتحمل الطرف الاول اية مسؤولية تجاه الغير او اي من الجهات الاهلية او الحكومية عن استخدام هذه العلامة من قبل الطرف الثاني باي وجه من اوجه الاستخدام.

**المادة ٤**

**تنفيذ الالتزامات وفسخ وانفساخ الاتفاقية.**

أ - يتعهد الطرف الاول بضمان الاستخدام للعلامة التجارية من الطرف الثاني وضمان عدم التعرض له بهذا الاستخدام للمدة المقررة في هذه الاتفاقية وبابقاء العلامة التجارية مسجلة خلالها وبعدم نقض هذه الاتفاقية او الرجوع عنها او الطعن بهذا الاستخدام خلال سريانها ما لم ترتكب من الطرف الثاني أية مخالفة موجبة لفسخ هذه الاتفاقية وفق ما تقرره الفقرات التالية من هذه المادة.

ب - بالرغم ما تقرره اية تشريعات او قوانين ، يحق للطرف الاول فسخ هذه الاتفاقية باشعار خطي موجه للطرف الثاني في حال استخدام العلامة التجارية في غير اغراضها او استخدامها على نحو غير مشروع او تجاوز الطرف الثاني نطاق الاستخدام المقرر في هذه الاتفاقية او اخلاله بدفع بدلات الاستخدام او اخلاله بحق الطرف الاول في التثبت من صحة البدل والاطلاع على القيود المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة الثانية او مخالفة الطرف الثاني في هذا الاستخدام للقوانين المرعية وتعريض الطرف الاول للمسؤولية عن هذه المخالفات ، ويلتزم الطرف الثاني دون معارضة او انكار بازالة اليافطات التي تحمل العلامة التجارية ووقف استخدامها على اية منتجات او أوراق او مواد دعائية او مراسلات او مستندات محاسبية في مدة اقصاها شهرين من تاريخ تبلغه اشعار فسخ الاتفاقية وانهائها ، ولا يخل ذلك

بحق الطرف الاول بالحصول على بدل الاستخدام حتى آخر يوم تم فيه استخدام العلامة التجارية باي صورة من الصور او بحقه بالحصول على التعويضات جراء الاستخدام المخالف للقانون.

ج - تعتبر هذه الاتفاقية مفسوخة حكما في تاريخ انتهائها (ان كانت محددة المدة) ولا يجوز بعد هذا التاريخ الاستمرار في استخدام العلآمة التجارية باي وجه من الوجوه ويتعين ازالة اليافطات ووقف الاستخدام على المراسلات والمنتجات والمواد الدعائية وغيرها ، كما تعتبر مفسوخة حكما في حال شطب العلامة التجارية او الغاء او وقف استخدامها بموجب حكم قضائي او بقرار من مسجل العلامات التجارية.

**المادة ٥**

**الولاية القانونية والعناوين المختارة وطرق فض المنازعات**

أ - تطبق القوانين ................ الموضوعية والاجرائية في كل ما لم يرد عليه نص في هذه الاتفاقية.

ب - في حال حدوث نزاع او خلاف حول تفسير او تنفيذ احكام هذه الاتفاقية وما قد ينشا عنها وفي كل ما يتصل بها بين الاطراف ، وبالعموم اية منازعة تتصل بالعلاقة بين الطرفين موضوع هذه الاتفاقية تحال الى التحكيم امام محكم فرد اتفق الطرفان على ان يكون من محكمي المركز العربي للملكية الفكرية وفض المنازعات ، ويطبق المحكم القوانين ........... على النزاع ويقر الطرفان بقبولهما النهائي بقرار المحكم ، وفي حال امتناع أي من الاطراف المثول امام المحكم والاجابة على الادعاءات المحكم المعين السير باجراءات التحكيم في غيبة الطرف الناكل عن الحضور بعد اجراء التبليغات الاصولية من قبل مكتبه اما بارسالها باليد او البريد المسجل للطرف المعني .ويكون القرار الصادر عن المحكم ملزما قابلا للتنفيذ.

ج - يقر الطرفان ان العناوين المثبتة ازاء كل منهما هي الموطن المختار لاجراء التبليغات واية اخطارات او تبليغات او مراسلات على هذه العناوين تعد صحيحة منتجة لاثارها القانونية ما لم يخطر أي طرف الطرف الاخر بتغير عنوانه باخطار خطي بعلم الوصول.

د - في العلاقة بين الطرفين تقبل لغايات الاثبات والاخطار الانذارات العدلية والمراسلات البريدية بانواعها والاتصالات الهاتفية والفاكسات الموقعة من مرسلها وتقبل رسائل البريد الالكتروني وفق النظام الدارج والاعتيادي بين الطرفين وبالعموم اية وسيلة من وسائل الاتصال التي تحقق سلامة اطلاع الطرفين وعلمها على ما يرسله الاخر والتي تظهر ظروف الحال او الاقرار او القبول الصريح او الضمني ان الطرف المرسلة اليه قد علم بمضمونها.

**المادة ٦**

**الاحكام الختامية**

أ - كافة مواد هذه الاتفاقية ملزمة ووحدة واحدة غير قابلة للتجزئة وتنفذ وتفسر على اساس ووفق مفهوم وموجبات مبدا حسن النية.

ب - حررت هذه الاتفاقية من ست مواد بما فيها هذه المادة ومن ثلاث نسخ اصلية بيد كل طرف نسخة للعمل بمقتضاها وتودع الثالثة للتسجيل لدى مسجل العلامات التجارية في.............................

وعلى ذلك وقع الطرفان في مجلس العقد في ................ هذا اليوم ...... الموافق..../../..

| | |
|---|---|
| **الطرف الاول** | **الطرف الثاني** |
| **الاسم** | **الاسم** |
| **التوقيع** | **التوقيع** |

## *Trade Mark Agreement*

Made and entered by and between:

**First Party (Licensor)**...........with its domicile at .............(hereinafter referred to as First Party).

**Second Party (Licensee)**...........with its domicile at ...........(hereinafter referred to as Second Party).

**The Trade Mark**: .............. registered at the Trade Mark Registry at .......No. ..... on............
(hereinafter referred to as Trade Mark)

Whereas the first party, the above mentioned Licensor of the Trade Mark and the owner of all of the conceded rights thereof under law, including the third party's license right to use the Trade Mark under the agreed upon conditions determined by the license limits of use,
Whereas the second party desires to use such Trade Mark within the limits herein and the conditions thereof,
The parties hereto have agreed, with full capacity and with the legally and lawfully considered consent, on the following:

**Article 1: Preamble**
Such preamble hereof is obligatory and an integral part of the Agreement.

**Article 2: License to use, Limits, Terms and Allowance:**

a) The first party shall agree and permit the second party to use (the Trade Mark) for ……. , commences from…………, automatically renewable and / or such agreement shall expire by the end of the terms thereof. Any agreement to use the Trade Mark for another period should be by a new agreement between the two parties. The agreement shall not be deemed renewed or renewable at any case.
b) The Trade Mark shall be put only on the Second Party's products (or specific product that shall be named) and on the poster of the shop located at ……….. The Trade Mark shall used also for the correspondences and the documents of the abovementioned shop only (i.e. the scope of use shall be mentioned accurately). It cannot be used for any purposes or any field except for what has been determined under such clause only.
c) The second party shall pay an amount of ………….. annually (or a per cent of …… of the (net) sale or etc. paid (monthly, every three months, annually, ..etc.) to the first party in exchange for using the Trade Mark. The accountancy shall be made between the two parties or between whom shall be appointed for this purpose at the accountancy date. The sales records (accounting records, returns or balance sheets, etc…. )of the second party, to indicate payable usage returns to the first party in addition to the latter's right to have an access to them at any time, shall depend on any accounting documents or records or on the sale system in order to make sure of the accuracy of the accounting and the allowance without any opposition by the second party. Any failure by the second party

to pay the agreed upon allowance or to enable the first party to make sure of the accuracy thereof by the abovementioned way by applying the provision under clause (4) hereof.

d) The first party shall provide the second party any books or statements required for any of the national or official destinations which shall permit the use of the Trade Mark according to the conditions herein and in the way that serves the interests of the parties hereto.
e) The Agreement shall be registered at the Trade Marks Register Office located at ..... The non-registration or the delay in the registration for any reason shall not affect the rights of the parties hereto or all the provisions declared therein.

**Article (3): Liability of Use:**

A final pledge shall be made by the second party to use the Trade Mark legally and within the determined purposes and limits under Article (2) only. The second party shall declare the legal liability thereof for any claims or obligations arises towards the abovementioned place or towards the second party in connection with the use of such Trade Mark including the liability for any conceded violation under the Jordanian Laws of the different kinds of intellectual property and the liability for any claims in connection with such use by a third party either such claims are related to contractual financial demands or related to legal liabilities caused by the place of business or / and by the use of the Trade Mark by the second party. The first party shall not bear any responsibility, towards a third party, or any of the

governmental or national authorities, for using the Trade Mark by the second party by any way.

**Article (4): Performance of Obligations, Dissolution and Termination of the Agreement:**

a) The first party shall guarantee that the Trade Mark shall be used by the second party. The first party shall not be exposed to the second party during the defined term of using the Trade Mark and shall keep the Trade Mark registered herein during such term. The first party shall not cancel, recourse or contest such Agreement during the valid term thereof unless the second party commits a violation which motivates the dissolution of the Agreement according to what shall be declared hereinafter in such article.

b) In spite of what any be determined by any legislations or laws, the first party shall have the right to dissolve the Agreement by a written notification to the second party in case of using the Trade Mark illegally or apart from the main object or scope of use determined herein or fails to pay the usage allowance or violates the first party's rights of making use of the accuracy of the allowance and having an access to the set forth limitation under Clause (c) of Article (2), or the second party's violation to the concerned laws and exposing the first party to responsibility because of such violation. The second party shall without objection or denial remove the posters that bear the Trade Mark and stop the use thereof on any products, papers, advertising materials, correspondences or accountancy documents two months at most from the notification date of the Agreement's dissolution

and termination. The first party shall have the right to have the usage allowance till the last day of using the Trade Mark in any way and to gain compensations for the illegal use.

c) Such agreement shall be dissolved at the termination date thereof (if limited). After such date, the Trade Mark may not be used in any way and posters shall be removed; and using the Trade Mark on correspondences, products, advertising materials,....etc. shall be stopped. The Agreement shall deem to be dissolved in case of deleting, canceling or stopping the use of the Trade Mark by a judicial provision or by a decision from the Trade Mark Register Office.

**Article (5) : Legal Jurisdiction, Selected Domiciles and Settling Disputes:**

a) The ............ procedural and substantive laws shall be applied on all what have not been mentioned herein.

b) In case of any dispute arises up around the interpretation or the performance of the provisions herein and what shall arise up from and in connection with such provisions between the Parties hereto in general shall be committed to arbitration in front of an arbitrator from the Arab Center for Intellectual Property and Settling Disputes by the agreement of the two parties. The arbitrator shall apply the laws of ............on the dispute and the parties shall declare their final acceptance of the arbitrator's award. In case that any party refuses to appear before the arbitrator and to answer on the claims, the designated arbitrator

shall go in the arbitration procedures in the absence of the party, who refuses to appear, after making the proper notification through the absent party's office either by handing such notification or by a registered mail, return receipt acknowledged, to the concerned party. The award shall be issued by the arbitrator and shall be obligatory and executive.

c) The parties hereto shall declare that the inscribed domiciles thereof are the selected domiciles to send communications and any notifications or communications any correspondences at such domiciles. All of which are correct producing the legal effects thereof unless a party informs the other of changing its domicile thereof by a registered mail, return receipt acknowledged.

d) The relation between the parties hereto shall accept the verification purposes, notifications and judicial warnings, all kinds of registered mails, phone calls, signed faxes by the sender thereof; and shall accept the e. mails messages according to the accustomed and regular system between the two parties, and any mean of communications, in general, which achieves the accurate access and knowledge of the two parties about what the other party shall send and which shall manifest the conditions, implicit or explicit acceptance or declaration that the recipient has known the intended meaning thereof.

**Article (6): Final Provisions:**

a) All of the Articles herein are obligatory and an integral part and shall be performed and interpreted

according to the concept and duties of good faith principal.

b) Executed in six Articles, including this Article and in three authentic coumterparts, one per each Party for necessary action. The third counterpart shall be deposited to be registered at Trade Marks Register Office located at.............

Such Agreement was concluded and signed on............

**First Party**
**Name:**
**Signature:**

**Second Party**
**Name:**
**Signature:**

## شركة إدارة مطالبات
## تعهد بترخيص مؤقت

نتعهد بالالتزام بقواعد هيئة الصحة بأبو ظبي التالية للقيام بنشاطات العمل كشركة إدارة مطالبات وثائق التأمين الصحي في إمارة أبو ظبي.

**أ - سنقوم بالنشاطات التالية:**

١- **إدارة المطالبات:** خدمة و مساندة المريض، إدارة المنافع، تسوية و تعديل المطالبات، المحاسبة، الدفع و التسوية النهائية.

٢- **تأسيس شبكة من مقدمي الخدمات:** من خلال عقود ثنائية أو ثلاثية.

٣- **إدراج و إصدار بطاقات التأمين:** السماح بإظهار الرمز لشركة المطالبات في الجهة الخلفية للبطاقة و لشركة التأمين في الجهة الأمامية منها.

٤- **خدمات استشارية في الاكتتاب:** تقرير عن تحليل مصاريف المطالبات و توصية لاكتتاب فعال.

**<u>ب - لن نقوم بأية نشاطات تتعلق بمخاطر افتراضية للتأمين كالحالات التالية:</u>**

١- الاكتتاب و الإنتاج

٢- إدارة مطالبات مقدمي الخدمات الطبية تجاه أصحاب العمل إلا في حال تغطية صاحب العمل لموظفيه بوثيقة ضمان صحي معززة، و قام بتغطية الحد الأقصى من المصاريف الخاصة بخدمات العلاج الطبي المتوقعة من خلال ضمان بنكي لصالح شركة إدارة المطالبات.

**<u>ج - و من ثم، نؤكد ما يلي:</u>**

١- قمنا بتأسيس مكتب في إمارة أبو ظبي.

٢- قمنا بتقديم جميع المستندات المطلوبة حسب اللائحة وطلب للترخيص.

٣- سنقوم بتقديم السير الذاتية لطاقم الشركة الإداري وما يثبت أن نظام إدارة مطالبات مقدمي الخدمات الطبية فعال وذلك لغرض تسويتها معشركات التأمين.

٤- سنقوم بالحصول على ترخيص وزارة الاقتصاد خلال 90 يوما من تثبيت التعريف لنشاط شركة إدارة المطالبات.

الإخفاق أو عدم التقيد بهذا التعهد و /أو قوانين الضمان الصحي لإمارة أبوظبي يعتبر انتهاكاً، يؤدي إلى إلغاء الترخيص المؤقت و تطبق الغرامات.

## *Third Party Administrator (TPA)*
## *Temporary License Undertaking*

We undertake to abide by the following rules set by HAAD in performing our health insurance administration activities as a TPA operating in the Emirate of Abu Dhabi.

***A) We shall perform the following activities;***

1) **Claims Management:** (patient Support services, management of benefits, claims processing and adjustment, accounting, payment and reconciliation).

2) **Establishment and Management of Network o HealthCare Providers** (through tripartite or bipartite contracts).

3) **Enrollments & Issuing of Access Cards:** (logo of TPA allowed on the back of the card and Insurance logo in the front).

**4) Consultancy Services for Underwriting ( claims trend analysis report and recommendation for effective underwriting);**

**B) We shall not perform activities with insurance risk assumption such as the following:**

1) Underwriting and Production;

2) Self Funded Schemes Administration ,except when employers have covered their employees with an enhanced

insurance product and provided the TPA with a sufficient bank guarantee covering the maximum expected costs for the additional healthcare services to be covered.

**C) Therefore, we hereby confirm the following:**

1) We have established an office in the Emirate of Abu Dhabi (to be verified).

2) We have submitted all the required documents as per the authorization application checklist (to be verified).

3) We shall submit CVs of our company's staff and evidence of the reliability of our system that is used in settling healthcare providers' claims with insurance companies.

4) We shall obtain the Ministry of Economy's TPA activity license within 90 days after the ministry's definition has been established.

Failure to comply with this undertaking and / or all other regulations of Health Insurance Law of Abu Dhabi shall constitute a violation, whereas, the temporary license shall be revoked and penalties shall apply

**Official Signature:**

**Seal:**

**Date:**

# عـقـد تأجير واستثمار رخصة تجارية

أنه في يوم ........... الموافق ......................

تحرر هذا العقد فيما بين كلا من:-

**١ - الطرف الأول:**

الاسـم: ........................، .......... الجنسية، جـواز سفر رقم ..........، مقيم

في....... ص.ب.......

**٢ - الطرف الثاني:**

الاسـم: ........................، .......... الجنسية، جـواز سفر رقم ..........، مقيم

في....... ص.ب.......

## تمـــهـــيد

حيث أن الطرف الثانى يرغب في ممارسة نشاط الوساطة العقارية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وممارسة أى نشاط أخر للشركة مرتبط بهذا النشاط.

وحيث أن الطرف الأول من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة وقد حصل على الرخصة التجارية رقم (.........) والمسماة ( ...........).

فقد تلاقت إرادة الأطراف بالإيجاب والقبول المتبادل بينهما على ابرام هذا الاتفاق وفقا للبنود الآتية:

**المادة الأولى:**

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

**المادة الثانية:**

يقر الطرف الأول بأنه ليس المالك لهذه الشركة وليس له أية سلطة على الشركة أو التصرف فى أموال الشركة أو أصولها أو حساباتها البنكية، وأنه مجرد كفيل للشركة.

**البند الثالث :**

اتفق الأطراف على أن يحصل الطرف الأول على مبلغ شهرى مقطوع وقدره (.......) درهم مقابل استثمار اسمه في الرخصة التجارية سالفة الذكروموضوع الاتفاق.

وليس للطرف الأول أو ورثته أى حق في مطالبات مادية أخرى مقابل هذا التاجير.

**البند الرابع :**

يحق للطرف الثاني وحده قبض كافة عائدات أعمال وتعاقدات ونشاطات الشركة ومستحقاتها وأموالها وحقوقها لدى الغير سواء جهات حكومية أو رسمية أو خاصة أو أفراد، ولهما تتبعها تحت أى يد تكون والمطالبة بها ودياً أو قضائياً، وليس للطرف الأول الحق في قبض أو تتبع أو التصرف في أى عائدات أو أموال الشركة او رهنها او الحصول على اية تسهيلات او قروض بنكية باسمها.

**البند الخامس:**

يقر الطرف الأول أن كافة آلات وأدوات ومنقولات والبضائع والأصول الموجودة بالشركة أو مستودعاتها أو مخازنها عائدة للطرفين الثاني والثالث وحدهما وكذلك كافة مقومات وأدوات وأموال الشركة اللازمة لممارسة نشاطها، ولا يكون للطرف الأول أى أحقية عليها أو المطالبة بشيء فيها.

**البند السادس:**

يمتنع على الطرف الأول اجراء أى تعاقدات أو اتفاقات باسم الشركة وكذلك يمتنع عليه تاجير الرخصة لاى طرف من الغير.

**البند السابع:**

يقوم الطرف الثاني وحده بإدارة جميع أعمال ونشاطات الشركة دون تدخل من الطرف الأول ودون حاجة إلى موافقته أو الرجوع إليه، وله أن يقوم بها بمفرده أو ينيب غيره في كلها أو بعضها دون أية مسئولية على الطرف الأول تجاه الغير.

**البند الثامن :**

يتعين على الطرف الأول في حالة محو قيد الشركة أن يقوم بكل ما هو لازم وضروري من إجراءات لنقل البضائع والاموال والمنقولات ومقومات وأدوات الشركة العائدة للطرف الثاني ، وليس له الحق في الامتناع عن القيام بهذه الإجراءات ويحق للطرف الثاني مطالبته بالتعويض عن الأضرار التي تلحقه إذا تقاعس الطرف الأول عن القيام بالاجراءات اللازمة.

**البند التاسع:**

يمتنع على الطرف الاول إعطاء أى تراخيص اخرى لغير الطرف الثاني على ذات الرخصة أو فتح فروع جديدة لذات الرخصة ولكن يحق للطرف الثاني وحده فتح أية فروع على ذات الرخصة .

**البند العاشر:**

يقر الطرف الأول عند انتهاء هذا التعاقد لاي سبب من الاسباب بعدم الممانعة من تحويل الرخصة الى اي كفيل اخر يختاره الطرفان الثاني ويلتزم الطرف الأول بسرعة التوقيع على كافة المستندات اللازمة لنقل الرخصة باسم الكفيل الجديد بالاضافة الى نقل كفالة كافة العاملين والموظفين المثبتين على رخصة الشركة دون إلغاء كفالتهم أو إعطائهم ختم حرمان وإنهاء إجراءاتهم القانونية .

**البند الحادي عشر:**

مدة العقد خمس سنوات تبدأ من تاريخ التعاقد وتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين برغبته بالإنهاء قبل نهاية المدة بثلاثة أشهر على الأقل بموجب أخطار عدلي على ان يلتزم الطرف الاول بالمبلغ السنوي المقطوع لمدة خمس سنوات دون زيادة.

**البند الثاني عشر:**

يمتد أثر هذا التعاقد إلى الغير أو الورثة في حال وفاة الكفيل لا قدر الله.

**البند الثالث عشر :**

في حال حدوث أى نزاع بين الأطراف حول تفسير وتنفيذ هذا العقد أو لأى سبب من الاسباب فيكون فضه عن طريق محاكم دبي المختصة .

**البند الرابع عشر :**

اذا اعتبر أي حكم أو بند من هذا العقد غير صحيحا قانونا، تظل الأحكام و البنود الأخرى سارية و نافذة.

**البند الخامس عشر:**

تحرر هذا العقد من نسختين طبق الأصل بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند الاقتضاء.

**الطرف الأول:**

**الطرف الثاني:**

## *Lease and Investment of Trade License Contract*

This Contract was concluded as the date of ... .......corresponding to ..............., by and between:

**1. First Party**

Name:......................., ............. National, Passport No. ..........., residing in ............., P.O. Box: .....

**2. Second Party**

Name:......................., ............. National, Passport No. ..........., residing in ............., P.O. Box: .....

**Preamble**

Whereas, the Second Party is desirous to work in the business and activities of Real Estate in Dubai, UAE, and to practice any other activities related to these works, and have the capabilities of practicing this activities,

Whereas, the First Party is a citizen of UAE and the owner of trade license NO. (........), under the trade name (..........),

***The parties mutually agreed upon this Contract according to the following conditions:***

**First Article:**

The above preamble is considered as an integral part of this Contract.

**Second Article:**

The First Party Declares that he is not the owner of the Company and he has no power or authority to manage or to dispose of the Company's property or its assets or its Bank Accounts and he is just a sponsor of the Company.

**Third Article:**

The parties agreed that the First Party shall have a monthly sum amounting to AED (......) in return for investment of the said trade license.

The First Party or its heirs shall have no right to claim for any claims against this agreement.

**Fourth Article:**

The Second Party and the Third Party shall have solely the right of receiving all the revenues of works, contracts, activities of the company and its dues and rights with third party whether governmental, official or individual. They have the right to follow them up in any part and to claim for them amicably or legally. The First Party shall have no right to receive, follow up or dispose of the revenues or the property of the company or mortgaging it or getting any kind of bank facilities by name of the company.

**Fifth Article:**

The First Party declares that all machineries, tools, movables, goods and assets present in the company or in its warehouses or stores belong solely to the Second Party and the Third Party as well as all capabilities, tools and property of the company needed to practice its activities. The First Party shall have no right to claim them or ask for compensation from the company.

**Sixth Article:**

It is not permissible to the First Party to conclude any agreements in the name of Company and it is not permissible to them to rent the license to a third party.

**Seventh Article:**

The Second Party solely undertakes to manage all the businesses and activities of the company without interference of the First Party and without obtaining its consent or referring to him. The Second Party has the right to carry out alone or to be carried out by its representatives in whole or partially without any responsibility on the first party against a Third Party.

**Eight Article:**

The First Party, after the liquidation of the Establishment, shall carry out the necessary actions and procedures to shift the goods, property, movables and tools of the company belonging to the Second Party. The First Party has no right to refuse fulfilling such procedures; and the Second Party has the right to claim for compensation for damages that may be hold when the First Party does not carry out such necessary actions.

**Ninth Article:**

The First Party shall not give any other licenses other than those for the Second Party, or to open new branches, however, the Second Party and the Third Party has the right to open new branches under the same license.

**Tenth Article:**

The First Party, at the expiration of the contract for any reason, shall not refuse to transfer the license to another sponsor appointed by the Second Party and the First Party comply to sign all the required documents for transferring the abovementioned trade license in the name of the new sponsor as well as the transfer of sponsorship of all the staff sponsored by the company without canceling their sponsorship or giving them a ban and finish such legal procedures quickly.

**Eleventh Article:**

The Period of this contract is five years, commencing from the contractual date and renewable automatically, unless one of the parties informs the other of its intention not to renew such contract three months before the expiry date of the contract by means of a legal notice and the First Party shall receive the annual salary for (5) years without any exceeding.

**Twelfth Article:**

This contract shall extend its effect to a third party or its heirs in case of the death of the sponsor.

**Thirteen Article:**

In case any dispute arises between the Parties concerning the interpretation and implementation of this contract or for any other reason, it shall be settled by the competent courts of Dubai.

**Fourteenth Article:**

If any provision or article of this contract shall be deemed legally invalid, the other provisions and articles shall remain in force and effective.

**Fifteenth Article:**

Executed in duplicate, one per each party, for necessary action.

**First Party :**

**Second Party:**

# عقد نقل ملكية علامة تجارية

نظم عقد نقل الملكية هذا في اليوم .......... من شهر .......... سنة .......... بين كل من:

........................المقيم في ...............( المسمى فيما يلي بالمحول) من جهة

و:

........................المقيم في ............... (المسمى فيما يلي بالمحول إليه) من جهة أخرى.

حيث أن المحول هو المالك الوحيد للعلامات التجارية المسجلة في الجزائر تحت لأرقام:

و حيث أن المحول قد اتفق مع المحول إليه على نقل و بيع و تحويل ملكية العلامات التجارية المذكورة إلى المحول إليه. إشهادا بدلك ووفقا للاتفاقية المذكورة و بمقابل مبلغ ..........الذي يعترف المحول باستلامه، ينقل المحول و يحول إلى المحول إليه ملكية العلامات التجارية المذكورة أعلاه مع السمعة التجارية المتعلقة بالبضاعة التي من اجلها سجلت هذه العلامات .و بدلك أصبحت العلامات موضع هدا الاتفاق من تاريخه ملكا خاصا للمحول إليه و من يخلفه بصورة مطلقة.

و يقبل المحول و المحول إليه تحويل الملكية الآنفة الذكر و وكلان بهذا .............................. لاتخاذ الإجراءات الضرورية للقيام بتسجيل هذا العقد لدى دائرة المسجل المختص.

استشهادا على ما تقدم فقد وضعت بهذا العقد الأختام والتواقيع للأطراف المذكورين في اليوم و السنة و المبينين أعلاه.

المحول إليه                                                                 المحول

## *Deed of Assignment of Intellectual Property*

This Assignment made the _____ day of ________ 20
Between:
Of: ........................................
(hereinafter called The Assignor(s) of the one part)
AND
Of: ........................................
(hereinafter called The Assignee(s) of the other part)

Whereas the Assignor(s) is/are the proprietor(s) of the following trademark(s) registered in Algeria under No(s) :.......... and whereas the Assignor(s) has/have agreed with the Assignee(s) to assign, sell and transfer the said registered trademark(s) to the Assignee(s).

NOW THIS DEED WITNESSES that in pursuance of the said agreement and in consideration of the sum of ....... the receipt of which is hereby acknowledged, the Assignor(s) do hereby assign and transfer to the assignee(s) the said registered trademark(s) together with the goods will of the business concerned in the goods in respect of which the said trademark(s) is/are respectively registered. Accordingly, the said registered trademark(s) has/have become as from the date of this DEED the absolute property of the Assignee(s) and their assigns and/or successor(s). The Assignor(s) and the Assignee(s) accept the aforesaid assignment and hereby appoint ................................ to pursue the necessary procedures so as to register this DEED at the registrar concerned.

IN WITNESS WHEREOF the common seals of the parties hereto were hereunto affixed the day and year first above writ.

Assignee(s) Assignor(s)

# عقد تنازل عن علامة تجارية

أبرم هذا التنازل في اليوم ........من شهر............. سنة......... ٢٠ بين- :

المقيم في: .......................................
يسمى فيما بعد بالمتنازل – (الطرف الأول)

و

المقيم في: .......................................
يسمى فيما بعد بالمتنازل له – (الطرف الثاني)

حيث أن المتنازل هو مالك العلامة (العلامات) التجارية التالية والمسجلة في المملكة العربية السعودية تحت الرقم (الأرقام)

وحيث أن المتنازل قد اتفق مع المتنازل له بالتنازل عن العلامة (العلامات) التجارية المسجلة المذكورة بيعها وتحويلها للمتنازل له.

ويشهد هذا العقد أنه وفقا للاتفاق المذكور وفي مقابل مبلغ . وقد تم الإشعار باستلامه فإن المتنازل بموجب هذا العقد يتنازل عن العلامة (العلامات) التجارية المسجلة المذكورة ويحولها إلى المتنازل له بالإضافة إلى السمعة التجارية المتعلقة بالسلع التي سجلت عليها العلامة ( العلامات) التجارية على التوالي.

وهكذا فإن العلامة ( العلامات) التجارية المسجلة المذكورة قد أصبحت من تاريخ هذا العقد ملكا مطلقا للمتنازل له ولمن يتنازل لهم.

وإشهاداً بذلك فقد قام الطرفان بوضع أختامهما في التاريخ المذكور أعلاه.

المتنازل له　　　　　　　　　　　　المتنازل

# *DEED OF ASSIGNMENT*

This Assignment is made on this day of
20 between

Of,
(hereinafter called THE ASSIGNEE(S) of the one part.) and

Of,
(hereinafter called THE ASSIGNEE(S) Of the other part)

WHEREAS the Assignor(s) is/are the proprietor(s) of the following trade mark(s) registered in Saudi Arabia under the No(s).
ANDWHEREEAS the Assignor(s) has/have agreed with the Assignee(s) to assign, sell & transfer the said registered trade mark(s) to the Assignee(s)
NOW THIS DEED WITNESSETH that in pursuance of the said agreement and in consideration of the sum of the receipt of which is hereby acknowledged the Assignor(s) do hereby assign and transfer to the Assignee(s) the said registered rade mark(s) together with the goodwill of the business concerned in the good in respect of which the said trade mark(s) are respectively registered.
Thus the said registered trade mark(s) have become as from the date of this Deed the absolute property of the assignee (s) and his Assign (s)
IN WITNESS WHEREOF the common seals of the parties hereto were hereunto were affixed the day and year first above written.

Assignor(s) Assignee(s)

## نموذج مترجم
## لعقد الترخيص باستخدام براءة الاختراع

انه في يوم    /    /    ١٩٩
بين كل من:

شركة آدم جيل المساهمة، وهى شركة مساهمة تأسست وقائمة بمقتضى قوانين كمنولث فرجينيا – إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية – ومقرها الرئيسى فى .....، فى نيويورك، بالولايات المتحدة والمشار إليها فيما بعد باسم "ف. ف.".

وشركة إيه. بى. سى. وهى شركة ذات مسئولية محدودة تأسست وقائمة بموجب قوانين جمهورية مصر العربية ومقرها الرئيسى فى ............ والمشار إليها فيما بعد باسم "الطرف المحلى".

**تمهيد:**

أ - حيث أن "آ.ج." هى صاحبة علامات تجارية معينة وتسجيلاتها والطلبات الخاصة بتسجيلاتها كما هو موضح فى الجدول الأول المرفق بهذا العقد والتى تشمل السجائر وغيرها من منتجات التبغ.

ب - وحيث أن الطرف المحلى تأسس بموجب قوانين جمهورية مصر العربية لتسويق وترويج وتوزيع السجائر فى جمهورية مصر العربية بموجب ترخيص من "آ.ج.".

ج – وحيث أن "آ.ج." وافقت على منح الطرف المحلى الحق فى اتخاذ التدابير اللازمة لتصنيع وبيع سجائر تحمل العلامات التجارية الخاصة بـ"آ.ج." فى جمهورية مصر العربية بموجب بنود وشروط هذا العقد.

د - وحيث أن "آ.ج." والطرف المحلى بصدد إبرام عقد تصنيع مع الشركة الشرقية، شركة مساهمة مصرية، ومقرها فى .....، والمشار إليها فيما بعد فى هذا العقد باسم "الشرقية" تقوم الشرقية بموجبه لحساب الطرف المحلى بتصنيع سجائر تحمل علامات تجارية تمتلكها "آ.ج." وبعض الشركات التابعة لها.

**لذا – تم الاتفاق بموجب هذا العقد على ما يلى:**

**١- تعريفات:**

فى هذا العقد إلا إذا تطلب السياق خلاف ذلك يقصد بالتعبيرات التالية المعانى الآتية:

**الشركة التابعة:**

تعنى فيما يتعلق بشركة ما أى شركة سواء كانت شركة أشخاص أو شركة ذات شخصية اعتبارية (معنوية) تتحكم فى أو تخضع لسيطرة، أو تحت

السيطرة المشتركة لهذه الشركة، ولهذا الغرض فإن كلمة "تتحكم" تعنى السلطة التى تخول لشركة ما الحصول - عن طريق الاحتفاظ بأسهم أو امتلاك سلطة تصويت فى أو فيما يتعلق بأية شركة أخرى - على ما لا يقل عن ٤٠ فى المائة من إجمالى حقوق التصويت لكل المساهمين فى تلك الشركة.

**عقد التوزيع ......................**

**الدولارات والعلامة $**

تعنى الدولارات بوصفها العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية.

**عقد الإدارة:**

يعنى عقد مبرم فى نفس تاريخ هذا العقد بين "آ.ج." والطرف المحلى لإدارة بعض مجالات أعمال الطرف المحلى بواسطة "آ.ج."

**عقد التصنيع:**

يعنى عقد مبرم فى نفس تاريخ هذا العقد بين د.م. والطرف المحلى والشرقية بمقتضاه تقوم الشرقية لحساب الطرف المحلى بتصنيع سجائر تحمل العلامات التجارية التى تمتلكها "آ.ج." وبعض الشركات التابعة لها.

**الجنيهات والعلامة ج.م.**

تعنى الجنيهات بوصفها العملة القانونية لجمهورية مصر العربية.

**المنتجات:**

تعنى أصناف السجائر التى تحمل إحدى العلامات التجارية الموصوفة فى الجدول الثانى المرفق بهذا العقد.

**عقد التوريد:** ...........................

**الإقليم:**

يعنى جمهورية مصر العربية بخلاف السوق الحرة والمبيعات إلى السفارة الأمريكية والسلك القنصلى الأمريكى وأفراد القوات المسلحة الأمريكية

**العلامات التجارية:**

تعنى تسجيلات العلامات التجارية والطلبات الخاصة بالتسجيل وجميع التسجيلات التى تنشأ عنها، وكذلك بطاقات بيانات المنتج ومحتوى هذه البطاقات من حيث اللفظ والتصميم الموضحة والموصوفة فى الجدول الأول المرفق بهذا العقد وكل التجديدات الخاصة بذلك.

**٢- منح الترخيص:**

٢-١ تمنح "آ.ج." بموجب هذا العقد إلى الطرف المحلى وحده دون سواه الحق فى استخدام العلامات التجارية فيما يتعلق باتخاذ التدابير التى

بمقتضاها تقوم الشرقية بتصنيع المنتجات أو بموجب غير ذلك من الترتيبات التى يتفق عليها بين "آ.ج." والطرف المحلى وكذلك فيما يتعلق بترويج وبيع وتوزيع المنتجات فى الإقليم بواسطة الطرف المحلى، أو وفقاً لشروط عقد التوزيع. ويشترط لمنح الحقوق بموجب هذا العقد إبرام عقد التصنيع، وعقد الإدارة وعقد التوزيع وعقد التوريد فى تاريخ هذا العقد.

٢-٢ يمتنع الطرف المحلى طوال سريان هذا العقد، ما لم تطلب منه ذلك "آ.ج."، عن تصنيع أو ترويج أو توزيع أو بيع ما يلى:

أ - أى منتجات تبع أخرى فى الإقليم بجانب المنتجات.

ب – أى منتج بموجب أو فيما يتعلق بأية علامة أو علامات تجارية أو اسم أو أسماء تجارية غير العلامات التجارية.

ج – أى منتج آخر بموجب العلامات التجارية أو بموجب أو فيما يتعلق بعلامة تجارية أو فيما يتعلق بعلامة تجارية أو اسم صنف أو بطاقة بيانات منتج مماثل بما يسبب الخلط بينه وبين أى من العلامات التجارية.

٢-٣ يوافق الطرف المحلى على الامتناع عن بيع وترويج وتوزيع المنتجات خارج الإقليم أو من أجل إعادة البيع النهائى أو الاستهلاك خارج الإقليم إلا بموافقة كتابية مسبقة من "آ.ج." وسينظر إلى كل طلب من الطرف المحلى للحصول على إذن لبيع المنتجات خارج الإقليم فى ضوء الأسواق المحددة المعنية والظروف الاقتصادية السائدة وقتئذ. وسيتم اتخاذ القرار فى كل حالة من جانب آ.ج. وحدها دون سواها. وستكون الشروط التى تحكم مثل هذه الصادرات المحتملة محل اتفاق كتابى منفصل بين د.م. والطرف المحلى. وسوف يستخدم الطرف المحلى أقصى ما فى وسعه لتنفيذ أحكام هذه الفقرة وسيوقف بيع المنتجات إلى أى مشترى يعتقد الطرف المحلى أو آ.ج. أنه يشترك فى بيع المنتجات أو عرض المنتجات للبيع خارج الإقليم.

**٣- مد الترخيص:**

يجوز لـ آ.ج. حسبما يتراءى لها وحدها بإخطار كتابى أن تمنح الطرف المحلى حقوقاً مماثلة فيما يتعلق بالأصناف الأخرى للسجائر التى تحمل العلامات التجارية لـ"آ.ج." وفى حالة منح حقوق فيما يتعلق بصنف آخر وفقاً لنفس الشروط الواردة فى هذا العقد، يعتبر هذا الصنف قد أضيف إلى الجدول الثانى المرفق بهذا العقد، وتعتبر العلامات التجارية المناسبة، وتسجيلات العلامات التجارية وطلبات تسجيل العلامات التجارية، وبطاقات بيانات المنتج، ومضمون لفظ وتصميم هذه البطاقات المتعلقة بهذا الصنف قد أضيفت إلى الجدول الأول المرفق بهذا العقد.

وفـي أعقـاب أى إخطـار تعتبـر كـل الإد الات إلـى "المنتجـات" و"العلامات التجارية" شاملة لكل هذه الإضافات إلى المحلقين الأول والثانى المرفقين بهذا العقد.

**التصنيع والمواد:**

٤-١ يتخذ الطرف المحلى التدابير الكفيلة بأن يقتصر تصنيع المنتجات على الشرقية طبقاً للمواصفات والتصميمات، وعلى استخدام التبغ وغيره من المواد التى توردها أو تعتمدها "آ.ج."، طبقاً لشروط عقد التصنيع الذى سيتم إبرامه بين "آ.ج." والطرف المحلى والشرقية. كما يتخذ الطرف المحلى التدابير الكفيلة بأن تلتزم الشرقية بالتزاماتها بموجب عقد التصنيع ويمتنع عن التصرف بما يفيد عن هذه الالتزامات إعفاء الشرقية منها أو تعديل شروط عقد التصنيع بدون موافقة كتابية مسبقة من "آ.ج.".

٤-٢ يحق لـ"آ.ج." فى جميع الأوقات خلال سريان هذا العقد أن يعاين عن طريق وكلائه المفوضين على نحو صحيح أى عقار يتم فيه تصنيع أو تخزين المنتجات، أو تخزين المواد التى ستستخدم فى تصنيعها، ويحق لهؤلاء الوكلاء حرية معينة كل أجزاء ذلك العقار، ويجوز لهم معاينة وتقييم هذه المنتجات أو المواد المستخدمة فيها.

٤-٣ يحق لـ "آ.ج." دون قيود أن تطلب، ويكون الطرف المحلى والشرقية ملزمين فوراً بالتنفيذ، إجراء التغييرات فى أسلوب التصنيع والمواد أو تخزينها حسبما يكون ذلك ضرورياً بشكل معقول لضمان مطابقة المنتجات فى جميع الوجوه لمعايير "آ.ج." ومواصفتها وتوجيهاتها.

٤-٤ يمتنع الطرف المحلى عن أن يبيع تحت اسم العلامات التجارية أية منتجات لم يتم تصنيعها وتعبئتها طبقاً للمعايير والمواصفات والتوجيهات التى تحددها "آ.ج." من حين لآخر.

**٥- الترويج والبيع:**

٥-١ يبذل الطرف المحلى – بشكل مباشر أو من خلال الترتيبات التى يتضمنها عقد التوزيع – أقصى ما فى وسعه خلال مدة هذا العقد لترويج وتوزيع وبيع المنتجات فى الإقليم، كما يسعى الطرف المحلى لترويج وتنمية بيع المنتجات فى الإقليم طبقاً للخطط التى يتفق عليها من حين لآخر بين "آ.ج." والطرف المحلى. وفى هذا الشأن، يوافق الطرف المحلى على تحقيق حجم المبيعات من المنتجات، وتخصيص ميزانيات للإعلان والترويج لتدعيم المنتجات حسبما هو موضح فى الجدول الثالث.

٥-٢ يجب أن تتمشى كل سياسات الإعلان والتسويق المتعلقة ببيع المنتجات تحت اسم العلامات التجارية مع سياسات الإعلان والتسويق الخاصة بـ"آ.ج." حسبما تعلن من حين لآخر أثناء مدة هذا العقد وكذلك مع كل القوانين المعمول بها فى الإقليم.

٥-٣ يعرض الطرف المحلى على "آ.ج." قبل أى استخدام عينات نموذجية لكل المواد الإعلانية وبطاقات تعريف المنتج والعبوات والصناديق وعلب الكرتون والملصقات وكل المواد الأخرى التى يقترح استخدامها فيما يتعلق ببيع أو العرض لبيع أو ترويج المنتجات، ولا تستخدم أية مواد أخرى من هذا القبيل ما لم يحصل الطرف المحلى من "آ.ج." على موافقة كتابية بذلك.

٥- ٤ يتأكد الطرف المحلى عند بيع وترويج وعرض المنتجات للبيع من أن موزعيه أو الوكلاء الآخرين لن يفعلوا شيئاً من شأنه فى رأى "آ.ج." أن يشوه أو يؤدى إلى تشويه سمعة العلامات التجارية أو قد يقلل أو يؤثر سلباً على سمعة وشهرة "آ.ج." أو أى من الشركات التابعة لها فى الإقليم أو غيره. وإذا حدثت أية تصرفات من الطرف المحلى رأت "آ.ج." أنها قد تشوه أو تؤدى إلى تشويه سمعة العلامات التجارية، وجب عندئذ على الطرف المحلى فى الحال إجراء التغييرات التى تطلبها "آ.ج." فى الأساليب التى يتبعها الطرف المحلى لبيع المنتجات والترويج لها وعرضها للبيع.

٥-٥ تخول "آ.ج." وتظل مخولة حق الملكية، والملكية الفعلية لجميع حقوق الملكية الفكرية – بما فى ذلك العلامة التجارية والتصميم وحق النشر فى مواد الإعلان والترويج المستخدمة فى بيع المنتجات أو الترويج لها أو عرضها للبيع سواء كانت هذه المواد موردة من "آ.ج." أو تم تصميمها وعملها بمعرفة الطرف المحلى، والتى تجسد أى من العلامات التجارية أو غير ذلك من مواد التصميم الخاصة بـ "آ.ج." ويحق لـ "آ.ج." استخدام مواد الإعلان أو الترويج هذه لأغراضها الخاصة خارج نطاق الإقليم.

**٦- سعر المنتجات:**

٦-١ يقر الطرف المحلى بأن حكومة جمهورية مصر العربية توافق على الأحكام التالية بخصوص سعر البيع المبدئى للمنتجات، ويوافق على أن يبذل كل ما فى وضعه للحصول على أية موافقات حكومية لاحقة قد تطلب. ويكون سعر البيع المبدئى للمنتجات ١,١٠ جنيه لكل علبة تحتوى على ٢٠ سيجارة ٨٠ مم، و١,٢٠جنيه لكل علبة سجائر ١٠٠مم. ونظير كل عشرة (١٠) قروش زيادة فى التكلفة الفعلية للطرف المحلى نتيجة تغيير الجنيهات

بالدولارات المطلوبة لاستيراد المواد الخام تزيد أسعار التجزئة المناظرة لها بمعدل خمسة (٥) قروش لكل علبة. وقد أبلغت "آ.ج." الطرف المحلى بالفئة المتفق عليها لشراء الدولارات بالجنيهات والتى تكون هى الأساس لأسعار التجزئة سابقة الذكر، ويخطر الطرف المحلى آ.ج. فى المستقبل فى كل مرة يزيد فيها سعر الدولار عشرة (١٠) قروش فى التكلفة التى يتحملها الطرف المحلى لشراء الدولارات، والتى تكون الأساس لزيادة سعر العلبة خمسة (٥) قروش في أسعار التجزئة المناظرة لها.

٦-٢ يقوم الطرف المحلى بالحصول على أية زيادة فى سعر التجزئة للمنتجات فور تلقى طلب كتابى من "آ.ج." وسيبذل الطرف المحلى أقصى ما فى وسعه للحصول على كل الموافقات الضرورية اللازمة لكل الزيادات المطلوبة فى سعر المنتجات بما يعكس أية زيادات فى تكلفة التبغ والمواد الأخرى، وزيادة الضرائب وأية تغييرات أخرى فى الظروف الاقتصادية فى الإقليم.

**٧- السجلات والتقارير**

٧-١ يحتفظ الطرف المحلى بسجلات وحسابات دقيقة بالشكل الذى قد تطلبه "آ.ج." من حين لآخر لكل المنتجات الموردة والمباعة من الطرف المحلى بموجب هذا العقد، ويعد الطرف المحلى ويقدم إلى "آ.ج." فى غضون خمسة عشر (١٥) يوماً من نهاية كل شهر ميلادى، وخمسة عشر (١٥) يوماً من انتهاء أو إنهاء هذا العقد – بياناً كتابياً موقعاً من أحد مسؤولى الطرف المحلى يوضح عدد المنتجات الموردة إلى والمباعة بواسطة الطرف المحلى، وإجمالى صافى ثمن مبيعات هذه المنتجات فى آخر شهر ميلادى كامل حسب الأحوال فى الفترة السابقة لهذا الانتهاء أو الإنهاء.

٧-٢ يحق لـ "آ.ج." عن طريق ممثليه المفوضين على نحو صحيح القيام فى كل الأوقات المعقولة بفحص سجلات وحسابات الطرف المحلى واستخراج صور منها.

**٨- الإتاوات:**

٨-١ فى مقابل الحقوق الممنوحة من "آ.ج." للطرف المحلى بموجب هذا العقد يدفع الطرف المحلى إلى "آ.ج." إتاوة مقدارها ...................... دولار عن المنتجات التى يبيعها الطرف المحلى خلال كل شهر ميلادى طوال مدة سريان هذا العقد. ويوافق الطرفان على أن يتم ربط الإتاوة بصافى سعر المصنع للمنتجات (وتعتبر المنتجات قد بيعت من الطرف المحلى بمجرد تسليمها إلى شركة "......................" طبقاً لشروط عقد التوزيع).

٨-٢ تدفع كل المبالغ المطلوب دفعها بموجب الفقرة ٨-١ فى غضون ثلاثين (٣٠) يوماً من نهاية الشهر الميلادى الذى تتعلق به هذه المبالغ، وتكون هذه المبالغ عن عدد المنتجات المبيعة خلال نفس الشهر الميلادى. وتدفع كل هذه المبالغ بالدولار إلى "آ.ج." بحوالة إلى بنك أمريكى رئيسى يقع فى نيويورك بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، تحدده "آ.ج." أو بالنسبة لكل أو بعض المبالغ، بالطريقة التى تحددها "آ.ج." من وقت لآخر.

٨-٣ (الحكم الخاص باقتطاع الضرائب٩

**٩- الموافقات الحكومية**

يحصل الطرف المحلى على كل الموافقات والاعتمادات الحكومية اللازمة لسريان واستمرار صلاحية شروط هذا العقد وعقد التصنيع.

**١٠- حماية العلامة التجارية:**

١٠-١ يبذل الطرف المحلى كل ما فى وسعه لحماية العلامات التجارية بوصفها من ممتلكات "آ.ج." ولهذا الغرض فإنه سيلتزم بنفسه، وسيتأكد أن الشرقية وكل موزعى المنتجات، سيلتزمون تماماً بكل القوانين واللوائح الخاصة بالإقليم المعمول بها بالنسبة لتصنيع أو بيع أو ترويج المنتجات أو استخدام العلامات التجارية للمنتجات.

١٠-٢ يخطر الطرف المحلى "آ.ج." كتابياً فى الحال بأى انتهاك أو احتمال حدوث انتهاك للعلامات التجارية أو بأية حالة من حالات المنافسة غير النزيهة مما قد يصل إلى علمه.

١٠-٣ يمتنع الطرف المحلى فى أى وقت عن المطالبة بأى حق أو حق ملكية أو مصلحة فى أو فيما يتعلق بالعلامات التجارية غير حق استخدامها بموجب كل بنود وشروط هذا العقد، كما يمتنع الطرف المحلى عن التشكيك فى أى وقت فى صلاحية العلامات التجارية.

١٠-٤ يتنازل الطرف المحلى إلى "آ.ج." عن أى حق قد يكتسبه هو أو موزعيه أو وكلائه فى أو فيما يتعلق بالعلامات التجارية من خلال الاستخدام أو خلافه فيما عدا حق استخدام هذه العلامات بموجب كل بنود وشروط هذا العقد.

١٠-٥ يكون لـ"آ.ج." وحددها حق تقدير اتخاذ أية إجراءات أو رفع أية دعوى بخصوص أى انتهاك أو احتمال حدوث انتهاكات للعلامات التجارية. وطبقاً لذلك فإنه يمتنع على الطرف المحلى – إلا إذا طلبت منه "آ.ج." ذلك – رفع أو المشاركة فى رفع أو التهديد برفع أية دعوى قضائية

بخصوص أى من العلامات التجارية. ويجوز لـ"آ.ج." حسب تقديرها وحدها وعلى حسابها إما باسمها أو باسم الطرف المحلى والشرقية أو أياً منهما أن تتخذ الإجراء الذى تراه لازماً أو مفضلاً بما فى ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية والمشاركة فى الإجراءات القانونية التى يرفعها الطرف المحلى بناء على طلب "آ.ج." وكذلك الدفاع عن الإجراءات القانونية المرفوعة ضد الطرف المحلى فى المحاكم القانونية العادية أو محاكم العدالة الطبيعية أو خلافه سواء فى الإقليم أو فى أى مكان آخر لوقف أى انتهاك للعلامات التجارية، وفى حالة استرداد أى مبلغ يكون لـ "آ.ج." وحدها دون سواها الحق فى هذا المبلغ.

١٠-٦ يبرم الطرف المحلى من وقت لآخر بناء على طلب "آ.ج." وعلى حسابها عقود "مستخدم معتمد" بالشكل الذى تحدده "آ.ج." يتم بمقتضاها التصريح والسماح باستخدام العلامات التجارية حسبما هو منصوص عليه فى هذا العقد. ولا ينبغى أن تنص عقود "المستخدم المعتمد" على التزامات من جانب الطرف المحلى تتجاوز الالتزامات المنصوص عليها فى هذا العقد، وفى حالة وجود أى تعارض بين أى عقد أو عقود "لمستخدم معتمد" وهذا العقد، تسود أحكام هذا العقد وتكون لها الأولوية. ويتعهد الطرف المحلى بأن يحرر بناء على طلب "آ.ج." وعلى حسابها، أية وثيقة أخرى وأن يتخذ أية إجراءات أخرى ضرورية لتسجيل أية عقود "لمستخدم معتمد" من هذا القبيل، أو أن يقيد، بناء على طلب "آ.ج." إلغاء هذه العقود، أو أى تصرف آخر تعتبره "آ.ج." ضرورياً لتسجيل أو تقييد الأمور المنصوص عليها فى هذا العقد لدى أية هيئة مختصة أو سجل مختص.

١٠-٧ يمتنع الطرف المحلى عن إبرام أية عقود مع موزعين أو وكلاء دون تلقى موافقة كتابية مسبقة من "آ.ج." وفور تلقى طلب كتابى من "آ.ج." يقوم الطرف المحلى فى الحال بإنهاء أية عقود مع موزعين أو وكلاء، ويعوض "آ.ج." عن أية مطالبات قد ترفع ضده من أى موزع أو وكيل نتيجة لهذا الإنهاء.

**١١- السرية**

١١-١ يحظر على الطرف المحلى فى أى وقت أثناء مدة سريان هذا العقد أو بعد ذلك أن يكشف لأى شخص طبيعى أو اعتبارى (معنوى) غير موظفيه، حسبما يكون مطلوباً بشكل معقول لتنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، أية تقنية فنية، أو عمليات سرية، أو غير ذلك من المعلومات التى تتعلق بـ"آ.ج." أو الشركات التابعة لها أو المنتجات أو عملية التصنيع مما يكون

سرياً بطبيعته أو مما يحظر الطرف المحلى بكونه سرياً ويتلقاه خلال مدة سريان هذا العقد.

ويتأكد الطرف المحلى من عدم إفشاء أى من موظفيه، الذين تلقوا أو قد يتلقوا أو ممن يتاح لهم الإطلاع على التقنية الفنية والعمليات السرية وغير ذلك من المعلومات التى تتصف بالسرية، هذه المعرفة، ويحيط كل هؤلاء الموظفين فى جميع الأوقات بالالتزام الخاص بالامتناع عن هذا الإفشاء وذلك بإعطائهم إشعاراً كتابياً بهذا الالتزام.

وعند انتهاء أو إنهاء هذا العقد لأى سبب من الأسباب يتوقف الطرف المحلى عندئذ وبعد ذلك عن استخدام أية تقنية فنية أو عملية سرية أو غير ذلك من المعلومات السرية التى تم إفشائها له بموجب هذا العقد وفى حالة وضع أى من هذه التقنية الفنية أو العمليات أو المعلومات الأخرى فى شكل مكتوب، تسلم إلى "آ.ج." كل النسخ الموجودة بحوزة الطرف المحلى أو تحت إشرافه عند انتهاء أو إنهاء هذا العقد.

١١-٢ يمتنع الطرف المحلى عن استخدام أى من التقنية الفنية أو العمليات السرية أو غير ذلك من المعلومات السرية التى كشفها "آ.ج." إلى الطرف المحلى بموجب هذا العقد فى تصنيع أو توزيع أو بيع أى منتج تبع بالإضافة إلى المنتجات.

**١٢- تاريخ السريان والمدة والإنهاء**

١٢-١ يسرى هذا العقد اعتباراً من تاريخه، وما لم يتم إنهاؤها قبل ذلك حسبما هو منصوص عليه فى هذا العقد يستمر سريانه حتى تاريخ ....

١٢-٢ يجوز مدة فترة سريان هذا العقد لفترات أخرى، مدة كل منها خمس (٥) سنوات فى حالة اتفاق "آ.ج." والطرف المحلى على ذلك كتابياً قبل تاريخ ..، وطالما اتفق الطرفان فيما يتعلق بالمدد الإضافية على هذا المد قبل الموعد المحدد للإنهاء بثلاثة شهور على الأقل.

١٢-٣ بغض النظر عما سبق ذكره ومع مراعاة أحكام المادة (١٣) من هذا العقد:

أ ) يحل لـ "آ.ج." إنهاء هذا العقد بإعطاء إخطار بالإنهاء فى غضون ستين (٦٠) يوماً على الأقل قبل تاريخ نفاذ الإنهاء المحدد فى الإخطار فى حالة عدم استطاعة الطرف المحلى فى أى وقت ولأى سبب من الأسباب سداد المبالغ المحددة فى هذا العقد بالدولار حسبما هو محدد فى الفقرة ٨ – ٢ أو السداد بالعملة الصعبة حسبما هو محدد طبقاً لشروط عقد التوريد.

ب ) يجوز لأى طرف فى أى وقت بإرسال إخطار كتابى إلى الطرف الأخر كل أو أى حكم من أحكام هذا العقد وإذا لم يعالج هذه المخالفة فى حالة – إمكانية المعالجة – فى غضون ستين (٦٠) يوماً من إرسال إخطار كتابى له يحدد المخالفة ويطلب إصلاحها.

ج ) يجوز لأى طرف إنهاء هذا العقد فى الحال إذا توقف السريان الكامل لعقد التصنيع أو عقد الإنتاج أو عقد التوريد أو عقد التوزيع، أو إذا تم إنهاء أى من هذه العقود لأى سبب.

د ) يجوز لـ "آ.ج." بإرسال إخطار كتابى إلى الطرف المحلى إنهاء هذا الاتفاق فى الحال، إذا توقف الطرف المحلى عن مباشرة العمل التجارى أو فى حالة تعين حارس قضائى أو موظف مماثل على كل أو بعض أصول الطرف المحلى، أو إذا قام الطرف المحلى بإجراء أى تنازل لصالح دائنيه أو لم يسدد ديونه بصفة عامة فى مواعيد استحقاقها، أو إذا اتخذ الطرف المحلى أو دائنيه إجراء أو طلبوا من أية محكمة وقف أعمال الطرف المحلى، أو تعيين مصفى أو موظف مماثل، أو إذا اتخذ الطرف المحلى أية إجراءات قضائية للتصفية، أو الإفلاس أو الإعسار أو الفسخ أو ما شابه ذلك، أو إذا اتخذت ضد الطرف المحلى أية إجراءات من هذا القبيل ولم ترفض فى غضون ستين (٦٠) يوماً.

هـ) يجوز للطرف المحلى فى أى وقت إنهاء هذا العقد فى الحال إذا حدث أى تغيير ففى ملكية الطرف المحلى أو إذا تمت المصادرة الحكومية لعمل أو أصول أو أسهم الطرف المحلى، أو – بطريق مباشر أو غير مباشر – لإشرافه وإداراته.

و ) يجوز للطرف المحلى فى أى وقت إنهاء هذا العقد فى الحال إذا توقف السيد/ .... عن امتلاك ٨٥% على الأقل من أسهم الطرف المحلى.

ز ) يجوز للطرف المحلى فى أى وقت إنهاء هذا العقد فى الحال إذا تعذ على الطرف المحلى بسبب اللوائح الحكومية استيراد مواد ودفع ثمن هذه المواد بالدولار أو تحويل الإتاوات طبقاً لأحكام الفقرة ٨-٢ أو تعذر عليه دفع ثمن بالدولار وتحويل الإتاوات معاً.

ح ) إذا لم يستطع الطرف المحلى زيادة الأسعار القطاعى حسب الفقرة ٦-٢، يحق للطرف المحلى إنهاء هذا العقد بإعطاء إخطار مدته ستين (٦٠) يوماً.

ط ) إذا لم يحقق الطرف المحلى الحد الأدنى من أحجام المبيعات ولم يخصص ميزانيات للإعلان والترويج لدعم المنتجات حسبما هو موضح فى

الجدول الثالث أو فى أى من الحالتين، يحق للطرف المحلى إنهاء هذا العقد بإعطاء إخطار مدته ستين (٦٠) يوماً.

١٢-٤ عند إنهاء هذا العقد بغض النظر عن كيفية حدوث ذلك تتوقف كل الحقوق الممنوحة فى هذا العقد إلى الطرف المحلى، ويمتنع على الطرف المحلى بعد ذلك ترويج أو توزيع أو بيع أى من المنتجات أو المساهمة فى ذلك.

١٢-٥ عند إنهاء هذا العقد بغض النظر عن كيفية حدوث ذلك يتوقف الطرف المحلى، ولا يحق له بعد ذلك، استخدام أى من "العلامات التجارية" أو أى علامة تجارية أو اسم صنف مماثل بما يثير الخلط بينه وبين أى من "العلامات التجارية".

١٢-٦ عند إنهاء هذا العقد لأى سبب من الأسباب يلتزم الطرف المحلى، حسب اختيار "آ.ج." فى غضون (١٠ أو ١٤ أو ٢١) يوماً بما يلى:

أ ) يسلم إلى الطرف المحلى كل التبغ والمطبوعات الإعلانية وغير ذلك من المواد التى زودته بها "آ.ج." وكل المنتجات الموجودة بحوزته وتسدد "آ.ج." إلى الطرف المحلى مبلغ يساوى التكلفة التى تحملها الطرف المحلى فى الحصول على التبغ، وغير ذلك من المواد (سواء كانت مدمجة فى المنتجات أو خلافه) مع مراعاة خصم مبلغ مناسب فيما يتعلق بأية منتجات أو مواد يتبين أنها ليست فى حالة جيدة؛ أو

ب ) إتلاف كل مخزون التبغ والمطبوعات الإعلانية وغير ذلك من المواد التى زودته بها "آ.ج." وكل المنتجات الموجودة فى حوزته؛ أو

ج ) ويسلم إلى "آ.ج." كل المخزون من المنتجات الباقية فى حوزته بعد ثلاثين (٣٠) يوماً من إنهاء هذا العقد مع مراعاة تدفع التعويض المناسب من جانب "آ.ج." عن قيمة المنتجات.

١٢- ٧ بعد إنهاء هذا العقد لأى سبب، يدفع الطرف المحلى – فى غضون ثلاثين (٣٠) يوماً من هذا الإنهاء إلى "آ.ج." المبلغ المستحق بالنسبة للإتاوات عن الفترة النهائية المنتهية فى تاريخ الإنهاء طبقاً للمادة ٨ من هذا العقد

**١٣- القوة القاهرة**

١٣-١ تعفى "آ.ج." والطرف المحلى من أداء التزاماتها بموجب هذا العقد فيما عدا الالتزامات الواردة فى المواد (٢٤، ٥- ٢، ٥-٣ ، ٥-٤، ٨، ١٠، ١١) من هذا العقد إذا حالت دون أداء هذه الالتزامات قوة قاهرة، وبالتحديد، وقوع حوادث – باستثناء ما قد ورد فى المادة ١٢ -٢ أعلاه –

تخرج عن نطاق إرادة وسلوك الطرف المتعاقد الذى يرغب فى إعفائه من التزاماته التعاقدية بسبب وقوع أى حادث من هذا القبيل. وتشمل حوادث القوة القاهرة، على سبيل المثال لا الحصر، الحرائق أو الحوادث أو الانفجارات أو الزلازل أو الفيضانات أو الإضرابات، أو العجز فى المواد أو الطاقة أو الوقود أو تسهيلات النقل أو العمالة، أو العصيان والحرب والأعمال العدائية بين مختلف الدول، والأعمال الحكومية التى تتداخل مع تنفيذ هذا العقد بشرط أن لا تكون هذه الأفعال قد أدى إلى وقوعها الأطراف أنفسهم.

١٣-٢ يخطر الطرف الذى يحتكم إلى حدث من أحداث القوة القاهرة من شأنه أن يؤخر أو يعلق أداء الالتزامات الموضحة فى العقد، الطرف الآخر بوقوع ذلك الحدث فى غضون خمسة عشر (١٥) يوماً من وقوعه.

١٣- ٣ فى حالة عدم استطاعة أى طرف من أطراف هذا العقد أداء التزاماته باستثناء الالتزامات الواردة فى المواد (٢٤، ٥ ـ ٢، ٥ ـ ٣، ٥ ـ ٤ ، ٨، ١٠، ١١) لفترة ثلاثة شهور متواصلة للأسباب المذكورة سابقاً، يدخل الأطراف فى مناقشات بهدف تعديل شروط العقد للتمكين من أداء أى من هذه الالتزامات بشكل مقبول. وإذا لم يتفق على إجراء هذه التعديلات فى غضون ١٠ أو ١٤ أو ٢١ يوماً، يكون عندئذ من حق الطرف غير المقصر فى أداء التزاماته إنهاء هذا العقد بإعطاء إخطار كتابى مسبق مدته ثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل إلى الطرف الآخر، وتسرى أحكام المادة (١٢) من هذا العقد على هذا الإنهاء بشرط أنه إذا تمكن الطرف المقصر من استئناف أداء التزاماته بموجب هذا العقد بما يحوزه رضاء الطرف الآخر، لا يكون لهذا الإخطار أى أثر، ويستمر سريان أحكام هذا العقد بالكامل.

**١٤- العلاقة بين الأطراف**

١٤-١ العلاقة بين أطراف هذا العقد هى علاقة المقاولين المستقلين، وما من شئ فى هذا العقد يعين – أو يفسر – على أنه يعين الطرف المحلى وكيلاً أو ممثلاً لـ "آ.ج."، وكذلك لا يفسر هذا العقد على أنه مشروع برأسمال مشترك من أى نوع. وطبقاً لذلك لا يكون للطرف المحلى صلاحية – ولا يتصرف بوصفه مخولاً صلاحية – التصرف نيابة عن "آ.ج." أو إلزام أو تقييد "آ.ج." بأى التزام أيا كان.

١٤-٢ لا يستحق الطرف المحلى أى مكافأة، أو تعويض مادى، أو مبلغ نظير شهرة المحل التجارى، أو تعويض عن إنهاء الخدمة، أو تعويض عن الضرر أو أى مبلغ لأى سبب آخر نتيجة لإنهاء أو انتهاء هذا العقد طبقاً لشروطه أو طبقاً لقانون أى دولة. ويوافق الطرف المحلى على تعويض

وتبرئة ذمة "آ.ج." والشركات التابعة لها من أى دعوى أو إجراء قضائى يتخذه الغير نتيجة لإنهاء أو انتهاء هذا العقد.

١٤-٣ لا تكون "آ.ج." مسؤولة قبل الغير عن أية مطالبات أياً كانت بما فى ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المطالبات عن انتهاك العلامة التجارية ومسؤولية المنتج مما ينشأ عن أو فيما يتعلق بأى وجه من الوجوه بتصنيع أو شراء أو بيع أو استخدام المنتجات أو أفعال الطرف المحلى، أو وكلائه أو موظفيه، أو مما ينشأ عن أية عقود أو التزامات أخرى يلتزم بها الطرف المحلى أو وكلائه أو موظفيه مع أى أطراف أخرى فيما يتصل أو يتعلق بهذا العقد أو يتم بموجبه. ويعوض الطرف المحلى ويستمر فى تعويض "آ.ج." عند الطلب عن كل التكاليف والمصاريف والمطالبات والالتزامات التى تتحملها "آ.ج." بسبب أية مطالبات يقدمها الغير ضد "آ.ج.". ويؤمن الطرف المحلى لدى شركات تأمين حسنة السمعة فى شكل تقبله "آ.ج." على كل الأمور المشار إليها فى هذه المادة.

**١٥- القانون المعمول به والتحكيم**

١٥-١ يخضع هذا العقد لقوانين ولاية نيويورك ويفسر طبقاً لهذا القوانين (يكتب هنا حكم بخصوص التحكيم يتضمن مكان وهيئة التحكيم والقواعد المعمول بها)،و

١٥-٢ أى نزاع ينشأ بسبب هذا العقد أو أية مطالبة تؤثر على صحته، أو تفسيره، أو أثره، أو أدائه، أو إنهائه يتم الفصل فيه عن طريق إحالة هذا النزاع أو المطالبة إلى .... (يكتب هنا حكماً بخصوص التحكيم يتضمن مكان وهيئة التحكيم والقواعد المعمول بها).

**١٦- الإخطارات**

أى إخطار أو مطالبة أو طلب يتم إعطاؤه أو إرساله بموجب هذا العقد، أو فيما يتعلق به، يجوز بدلاً من تسليمه باليد، إعطائه أو إرساله بخطاب مسجل مدفوع القيمة مسبقاً على العنوان الموضح فى الجدول الثالث الملحق بهذا العقد إلى الطرف الذى يتم إعطاء أو إرسال الخطاب إليه أو إلى العنوان الذى يحدده ذلك الطرف بإخطار كتابى يبلغ إلى الطرف الآخر أو يرسل بالتلكس.

ويعتبر أى إخطار كهذا يرسل بالبريد حسبما هو مذكور سابقاً قد تم إعطاؤه أو إبلاغه بعد سبعة (٧) أيام من إرساله البريد، وأى إخطار من هذا القبيل يرسل بالتلكس يعتبر قد تم إعطاؤه أو بلاغه بعد أربعة وعشرين (٢٤) ساعة من إرساله، وفى إثبات إعطاء أو إتمام أو إبلاغ ذلك يكفى، فى حالة

إرسال أى إخطار بالبريد، إثبات أن الظرف الذى يحتوى على ذلك يحمل طابعاً صحيحاً وموجه حسبما هو مذكور أعلاه وقد وضع فى البريد. وفى حالة الإرسال بالتلكس يكفى إثبات أن هذا التلكس قد أرسل بطريقة صحيحة.

١٧- عـام

١٧-١ يجوز أداء كل أو أية التزامات على عاتق "آ.ج." بموجب هذا العقد نيابة عنه بواسطة واحدة أو أكثر من شركاتها التابعة، وطبقاً لذلك فإن أداء أى من هذه الالتزامات عن طريق شركة تابعة لـ "آ.ج." يعتبر كما لو كان أداءاً بواسطة "آ.ج.".

١٧-٢ يحظر على الطرف المحلى، بدون موافقة كتابية مسبقة من "آ.ج." التنازل عن أو نقل أو تفويض كل أو أى من حقوقه والتزاماته بموجب هذا العقد.

١٧-٣ تشكل البنود والشروط الواردة فى هذا العقد كل الاتفاق القائم، اعتباراً من تاريخ هذا العقد، بين الطرفين بخصوص موضوعه، ويحل محل كل الاتفاقات والتفاهمات والإبلاغات السابقة الشفوية أو الخطية بين الطرفين، إن وجدت، بما فى ذلك تلك الاتفاقات والتفاهمات والإبلاغات، إن وجدت، التى أجرتها أى من الشركات التابعة لـ "آ.ج." بالنسبة لموضوع هذا العقد. ولا يكون أى اتفاق أو تفاهم أو إبلاغ من شأنه أن يغير أو يعدل أو يمد شروط هذا العقد ملزماً لأى طرف من أطراف هذا العقد ما لم يوضح فى وثيقة مكتوبة موقعة منه أو من ممثليه المعتمدين على نحو صحيح وتتضمن إحالة صريحة إلى هذا العقد، ولا يؤدى أى تعامل أو سلوك لاحق من جانب الأطراف أو أياً منهم إلى تعديل أو مد هذا العقد.

١٧-٤ لا يعتبر أى تأخير أو تقصير أو تخلف عن ممارسة أى حق أو تدبير إنصافى منصوصاً عليه فى هذا العقد تنازلاً عن هذا الحق أو التدبير الإنصافى، أو إذعاناً للحدث الذى ترتب عليه هذا الحق أو التدبير الإنصافى، ولكن يجوز ممارسة كل حق أو تدبير إنصافى من هذا القبيل من حين لآخر طالما اعتبر ذلك نافعاً من جانب الطرف الذى يمارس هذا الحق أو التدبير الإنصافى.

١٧-٥ مع عدم الإخلال بأى حق فى فسخ العقد من جانب أى طرف بموجب المادة (١٢) من هذا العقد، إذا أصبح أو تبين أن أى حكم من أحكام هذا العقد باطل أو غير واجب النفاذ فى أى وجه من الوجوه، يتفاوض الطرفان بنية حسنة بغرض الاتفاق على حكم بديل صحيح وواجب النفاذ يكون له أثر مماثل بدرجة كبيرة بقدر الإمكان حسب الظروف.

١٧-٦ تستخدم مختلف العناوين الجاذبية للفقرات فى هذا العقد فقط لسهولة الإحالة إليها، ولا تؤثر بأى حال من الأحوال على تفسير أو معنى الفقرات التى تشير إليها. وتكون الجداول المشار إليها فى هذا العقد جزء لا يتجزء منه ومتمماً له.

إثباتاً لما تقدم أناب الطرفان ممثليهما المعتمدين على نحو صحيح لتوقيع هذا العقد في ..............

عن شركة إيه. بى. سى.

.........................................

عن شركة آدم جيل إنكوربيريتد

.........................................

## *License Agreement*

On: ... / ... /199...

Between :

Adam Jill incorporated, a corporation organized and existing under the laws of the Commonwealth of Virginia, one of the United States of America, with its principal office at ..., New York, USA (hereinafter called "AJ");

And:

ABC Company, a Limited Liability Company organized and existing under the laws of the Arab Republic of Egypt, with its principal office at ... hereinafter called "Local Party".

Whereas:

a) AJ is the owner of certain trademarks, registrations and applications for registrations as listed in the First Schedule hereto covering cigarettes and other tobacco products.

b) The Local Party has been formed under the laws of the Arab Republic of Egypt in order to market, promote and distribute cigarettes in the Arab Republic of Egypt under license from AJ.

c) AJ has agreed to grant to the Local Party the right to procure the manufacture of and sell under certain of AJ's

trademarks cigarettes in the Arab Republic of Egypt upon the terms and conditions of this Agreement.

d) AJ and the Local Party entering into a manufacturing agreement with the Eastern Company, S.A.E., of ... hereinafter called "Eastern" for the manufacture by Eastern for the Local Party of cigarettes bearing trademarks owned by AJ and certain of its Affiliates.

IT IS HEREBY AGREED AS FOLLOWS:

***1. Definitions:***

In this agreement, save where the context otherwise requires, the following expressions shall have the following meanings:

"Affiliate": means in respect of a company, a firm or company controlling, controlled by, or under common control with such company and for this purpose "Control" shall mean the power of a company to secure by means of the holding of shares or the possession of voting power in or in relation to any other company not less than 40% of the total voting rights of all the shareholders of such company;

***"Distribution Agreement":***

"Dollars" and "$" : means dollars being the lawful currency of the United States of America ;

"Management Agreement": means an agreement of even date herewith between AJ and the Local Party for the

management of certain aspects of the business of the Local Party by AJ;

"Manufacturing Agreement": means an agreement of even date herewith between AJ, the local party and Eastern for the manufacture by Eastern for the Local Party of cigarettes bearing trademarks owned by AJ and certain of its Affiliates;

"Pounds" and "L.E.": means pounds being the lawful currency of the Arab Republic of Egypt;

"Products": means the brands of cigarettes bearing one of the Trademarks described in the Second Schedule hereto;

***"Supply Agreement":***

"Territory": means the Arab Republic of Egypt other than the duty free and sales to US embassy and consular staff and members of the US forces;

"Trademarks": means the trademark registrations, applications for trademark registrations and any and all registrations resulting therefrom, as well as the labels and the verbal and design subject matter thereof listed and depicted in the First Schedule hereto and all renewals thereof

***2. License Grant:***

2.1 AJ hereby grants the Local Party the exclusive right to use the Trademarks in connection with the procurement of

the manufacture by Eastern or under such other arrangements as may be agreed between AJ and the Local Party and the promotion, sale and distribution of the Products in the Territory by the Local Party or according to the terms of the Distribution Agreement. The rights hereby granted to the Local Party are conditional upon the execution of the Manufacturing Agreement, the Management Agreement, the Distribution Agreement and the Supply Agreement on the date hereof.

2.2 The Local Party agrees for the duration of this Agreement, that, unless so requested by AJ, it shall not manufacture, promote, distribute or sell:

(i) Any other tobacco products in the Territory besides the Products

(ii) Any product under or in connection with any trademark(s) or trade name(s) other than the Trademarks;

(iii) Any other product under the Trademarks or under or in connection with a trademark, brand name or label confusingly similar to any of the Trademarks.

2.3 The Local Party agrees to retrain from selling, promoting and distributing the Products outside of the Territory, or for eventual resale or consumption outside of the Territory, except with the prior written consent of AJ. Each request by the Local Party for permission to sell the Products outside of the Territory will be examined by AJ in light of the specific markets involved and the then prevailing economic conditions. The final decision will, in

each instance, be taken exclusively by AJ. The terms governing such possible exports will be the subject of a separate written agreement between AJ and the Local Party. The Local Party will use its Lest endeavors to enforce the provisions of this clause and will discontinue the sale of the Products to any purchaser whom the Local Party or AJ believe to be involved in the sale or the offering for sale of the Products outside the Territory.

### *3. Extension of License:*

AJ may, at its sole discretion by written notice, grant the Local Party similar rights in respect of other brands of cigarettes bearing AJ trademarks. If the grant of rights in respect of another brand is made upon the same terms as this Agreement, such brand shall be deemed to have been added to the Second Schedule hereto and the appropriate trademarks, trademark registrations, applications for trademark registrations, labels and verbal and design subject matter thereof relating to such brand shall be deemed to have been added to the First Schedule hereto. Following any such notice, all references to "Products" and "Trademarks" shall be deemed to include all such additions to the First and Second Schedules hereto.

### *4. Manufacture and Materials:*

4.1 The Local Party shall procure that the Products shall only be manufactured by Eastern in accordance with the specifications and designs, and using only tobacco and non-tobacco materials supplied or approved by AJ according to the terms of the Manufacturing Agreement to

be entered into by AJ, the Local Party and Eastern. The Local Party shall also procure that Eastern complies with its obligations under the Manufacturing Agreement and shall not purport to waive or release Eastern from such compliance or amend the terms of the Manufacturing Agreement without the prior written consent of AJ.

4.2 AJ shall at all times during the continuance of this Agreement be entitled to inspect, by its duly authorized agents, any premises where Products are manufactured or stored, or where materials to be used in their manufacture are stored, and the said agents shall have free access to all parts of said premises and may inspect and evaluate any such Products or materials used therefor.

4.3 AJ shall have the unrestricted right to direct, and the Local Party and Eastern shall be bound to immediately apply, such changes in methods of manufacture, materials or storage thereof, as may reasonably be necessary to ensure that the production of the Products complies in all respects with AJ's standards, specifications and directions.

4.4 The Local Party shall not sell under the Trademarks any Products which have not been manufactured and packed in accordance with the standards, specifications and directions as provided by AJ from time to time.

***5. Promotion and Sale:***

5.1 The Local Party shall, either directly or through the arrangements contained in the Distribution Agreement, use its best efforts during the term of this Agreement to

promote, distribute and sell the Products in the Territory. The Local Party shall also endeavor to promote and develop in the Territory the sale of the Products according to such plans as may from time to time be agreed upon by AJ and the Local Party. In this regard, the Local Party agrees to attain the sales volumes of the Products and to dedicate advertising and promotion budgets in support of the Products as set out in the Third Schedule.

5.2 All advertising and marketing policies relating to the sale of the Products under the Trademarks shall comply with the advertising and marketing policies of AJ as expressed from time to time during the term hereof as well as with all applicable laws of the Territory.

5.3 The Local Party shall submit to AJ in advance of any use being made thereof, representative samples of all advertising matter, labels, packages, boxes, cartons, stickers and any and all other materials which it proposes to use in connection with the sale or offering for sale or promotion of the Products, and no Such matter or material shall be so used until approval in writing is received by the Local Party from AJ.

5.4 In selling, promoting and offering for sale the Products, the Local Party shall ensure that its distributors or other agents shall do nothing which in the opinion of AJ tends to discredit it or bring into disrepute the Trademarks which might diminish or adversely affect AJ's or any of its Affiliates reputation and goodwill in the Territory or elsewhere. If any actions of the Local Party, in the opinion of AJ, do risk to discredit or bring into disrepute the

Trademarks, then the Local Party shall forthwith make such changes in its methods of selling, promoting or offering for sale the Products as AJ may require.

5.5 The title and ownership of any and all intellectual property rights, including trademark, design and copyright, in and to the advertisement and promotional materials used in selling, promoting or offering for sale the Products shall, whether such materials are supplied by AJ or designed and created by the Local Party incorporating any of the trademarks or other AJ design materials, be and shall remain vested in AJ and AJ shall be entitled to use any such advertisement or promotional materials for its own purposes outside the Territory.

***6. Price of Products:***

6.1 The Local Party represents that the Government of the Arab Republic of Egypt is in agreement with the following provisions concerning the initial selling price of the Products and it agrees to do everything necessary in order to obtain any subsequent Government approvals, which may be required. The initial selling price of the Products shall be L.E. 1.10 per pack of twenty 80 mm cigarettes and f 1.20 per pack of 100 mm cigarettes. For every ten (10) Piasters increase in the actual cost to the Local Party for the purchase of Dollars against Pounds required for the import of raw materials, the respective retail prices will be increased by five (5) Piastres per pack. The agreed rate for purchasing Dollars against Pounds which is the base for the foregoing retail prices has been notified by AJ to the Local Party, and in the future the Local Party will notify AJ each

time there is a ten (10) Piastres per Dollar increase in its actual cost for purchasing Dollars, which will be the basis for increases of five (5) Piastres per pack in the respective retail prices.

6.2 The Local Party will undertake to obtain any increase in the retail price of the Products upon the written request of AJ. The Local Party will exercise its best efforts to obtain all necessary approvals for all requested increases in the price of the Products in order to reflect any increases in the cost of tobacco and other materials, increases in taxation and any other changes in economic conditions in the Territory.

*7. **Records and Reports:***

7. 1 The Local Party shall keep accurate records and accounts in such form as AJ may from time to time require of all Products supplied to and sold by the Local Party under this Agreement and shall prepare and submit it to AJ, within fifteen (15) days following the end of each calendar month and within fifteen (15) days following the expiration or termination of this Agreement, a written statement, signed by an officer of the Local Party, which sets forth the number of the Products supplied
to and sold by the Local Party and the aggregate net sales price thereof in the most recently completed calendar month or, as the case may be, in the period prior to such expiration or termination.
7.2 AJ by its duly authorized representatives will at all reasonable times have the right to examine such records and accounts of the Local Party and to take extracts thereform.

*8. Royalties:*

8.1 In consideration of the rights granted by AJ to the Local Party hereunder, the Local Party shall pay to AJ a royalty of $ ... in respect of the Products sold by the Local Party during each calendar month during the term of this Agreement. The parties agree that said royalty shall be indexed to the net ex-factory price of the Products. (The Products shall be considered to have been sold by the Local Party once they have been delivered to ... according to the terms of the Distribution Agreement).

8.2 All payments required to be made pursuant to clause 8.1 shall be made within thirty (30) days after the end of the calendar month to which they relate and shall be for the number of Products sold during such calendar month. All such payments shall be made in Dollars to AJ by transfer to a major American bank Located in New York, USA, designated by AJ or, as to the whole or any part thereof, in such manner as AJ may from time to time specify.

8.3 [Provision to cover withholding of taxes].

*9. Government Approvals:*

The Local Party shall obtain all governmental consents and approvals necessary for the coming into effect and the continued validity of the terms of this Agreement and the Manufacturing Agreement.

*10. Trademark Protection:*

10.1 The Local Party shall do everything in its power to protect the Trademarks as the property of AJ. To that end, it

shall, and it shall ensure that Eastern and all distributors of the Products shall, fully comply with all the laws and regulations of the Territory which applicable to the manufacture, sale or promotion of the Products or to the use of the Trademarks for the Products.

10.2 The Local Party shall give prompt notice in writing to AJ of ally infringement or possible infringement of the Trademarks or of instances of unfair competition, which may come to its attention.

10.3 The Local Party shall not at any time claim any right, title or interest in or to the Trademarks other than the right to use the same under all the terms and conditions hereof. Neither shall the Local Party question, at any time, the validity of the Trademarks.

10.4 The Local Party shall assign to AJ any right that it, its distributors or agents may acquire through use or otherwise except for the right to use the same under all the terms and conditions hereof, in or to the Trademarks.

10.5 AJ shall have the sole discretion as to whether any proceedings are commenced or other action undertaken regarding any infringement or possible infringements of the Trademarks. Accordingly, only if requested by AJ to do so, shall the Local Party commence, participate in or threaten any litigation involving any of the Trademarks. AJ may, in its absolute discretion and at its own cost, either in its own name or in the name of the Local Party and/or Eastern, take such action including the initiation of proceedings and participation in proceedings initiated by the at AJ's request

as well as the defense of proceedings brought against the Local Party as it may deem necessary or desirable, at law or in equity or otherwise, either in the Territory or elsewhere, to stop any infringement of the Trademarks and, in the event that any sum is recovered, AJ shall have the exclusive right thereto.

10.6 The Local Party shall from time to time, at AJ's request and expense, enter into registered user agreements in the form prescribed by
AJ authorizing and permitting the use of the Trademarks as herein provided. No such registered user agreements shall provide for obligations of the Local Party which exceed the obligations provided in this Agreement and in the event of any inconsistency between any such registered user agreement (s) and this Agreement, this Agreement shall prevail and take precedence. The Local Party shall, at AJ's request and expense, execute any other document and do such further acts as may be necessary to register any such registered user agreements, or at the request of AJ, to record the cancellation thereof or as otherwise may be considered necessary by AJ in order to record or register with any applicable authority or registrar the matters herein provided.

10.7 File Local Party shall not enter into any agreement with distributors or agents without having received the prior written approval of AJ. The Local Party shall upon receipt of a written request by AJ, immediately terminate any agreements with distributors or agents and shall indemnify AJ against any claims, which may be filed against it by any distributor or agent as a result of such termination.

## *11. Confidentiality*

11.1 The Local Party shall not at any time during the term of this Agreement or thereafter disclose to any person, firm or corporation, other than to its employees as reasonably required to perform its obligations under this Agreement, any know-how, secret processes or other information concerning AJ, its affiliates, the Products or the manufacturing process which is confidential by its nature or which is notified to it as being confidential, which may be received by it during the term of this Agreement.

The Local Party shall ensure that any of its employees who have received, may receive or have access to know-how, secret processes and other confidential information do not disclose such knowledge and shall at all times keep all such employees informed of the obligation to retrain from such disclosure by submitting to them written notice of this obligation.

Upon the expiration or termination of this Agreement for whatever reason the Local Party shall cease to use and will not thereafter use any know how, secret process or other confidential information disclosed to it pursuant thereto. If any such know-how, processes or other information shall have been reduced to writing then all - copies thereof in the Local Party possession or under its control shall, on the expiration or termination of this Agreement, be delivered up to AJ.

11.2 The Local Party will not employ any of the know-how, secret processes or other confidential information disclosed

to it by AJ hereunder in the manufacture, distribution, or sale of any tobacco product besides the Products.

*12. Effective date, term and termination:*

12.1 This Agreement shall take effect as of the date hereof and, unless, sooner terminated as provided herein, shall continue in effect until 31 December 1990.

12.2 The duration of this Agreement may be extended for additional periods of five (5) years in the event that AJ and the Local Party so agree in writing before 130 September 1990 and, insofar as additional extensions are concerned, that the parties agree to such extensions at least three months before the relevant termination date).

12.3 Notwithstanding the foregoing and subject to the provisions of clause 13 hereof

a) AJ shall have the right to terminate this Agreement by giving notice of termination of at least sixty (60) days prior to the effective date of termination specified in such notice, in the event that it shall not be possible at any time, for any reason whatsoever, for the Local Party to make payments hereunder in Dollars as specified in clause 8.2 or to make payments in hard currency as specified according to the terms of the Supply Agreement.

b) Either company may at any time, by written notice to the other party terminate this Agreement, forthwith if the other party shall be in breach of all or any of the provisions hereof and if such breach is capable of remedy has failed to make

good that breach within sixty (60) days after it has been served with written notice specifying the breach and requiring it to be made good;

c) Either company may terminate this Agreement forthwith if the

Manufacturing Agreement, the Management Agreement, the Supply Agreement or the Distribution Agreement ceases to be in - full force and effect or is terminated for any reason;

d) AJ may at any time by written notice to the Local Party terminate this Agreement forthwith if the Local Party ceases to carry on business or if a receiver or similar officer is appointed over all or any of the Local Party's assets or if the Local Party makes any assignment for the benefit of its creditors or fails to pay its debts generally as they fall due, or if the Local Party's members or its creditors take action or apply to any court for the Local Party's winding up or the appointment of a liquidator or similar officer or if any liquidation, bankruptcy, insolvency, dissolution or similar proceedings are instituted by the Local Party or if any such proceedings are instituted against the Local Party and are not dismissed within sixty (60) days;

e) AJ may at any time terminate this Agreement forthwith if there is any change in the ownership of the Local Party or if there is a governmental seizure of the business, assets or shares of the Local Party or, directly or indirectly, of its control and management;

f) AJ may at any time terminate this Agreement forthwith if Mr. Mustafa El Seleidy ceases to be the owner of at least 85% of the shares of the Local Party;

g) AJ may at any time terminate this Agreement forthwith if governmental regulations make it impossible for the Local Party to import materials, pay for said materials in Dollars, and/or remit royalties according to the provisions of clause 8.2.

h) If the Local Party is unable to increase retail prices as per clause 6.2, AJ shall have the right to terminate this Agreement with sixty (60) days notice.

i) If the Local Party does not attain the minimum sales volumes and/or does not dedicate advertising and promotions budgets in support of the Products as set forth in the Third Schedule, AJ shall have the right to terminate this Agreement this Agreement with sixty (60) days notice.

12.4 Upon the termination of this Agreement howsoever caused, all rights herein granted to the Local Party shall cease and the Local Party shall not thereafter promote. distribute, sell or cause to be produced any of the Products.

12.5 Upon the termination of this Agreement, howsoever caused, the Local Party shall cease to use and shall not thereafter use any of the Trademarks or any trademark or brand name confusingly similar to any of the Trademarks.

12.6 On the termination of this Agreement for any reason whatsoever the Local Party, as AJ may within [10, 14 or 21] days of the termination of this Agreement elect, either:

a) Deliver up to AJ all tobacco, advertising literature and other materials supplied to it by AJ and all products in its possession and AJ shall pay to the Local Party an amount equal to the cost to the Local Party of acquiring the tobacco and other materials (whether incorporated into the Products or otherwise) subject to an appropriate deduction in respect of any Products or materials which are found not to be in good condition; or

b) Destroy all stocks of tobacco, advertising literature and other materials supplied to it by AJ and all Products in its Possession.

c) Deliver up to AJ all stocks of the Products remaining in the possession of the Local Party after thirty (30) days of the termination of this Agreement subject to an appropriate reimbursement by AJ for the
value of the Products.

12.7 Following termination of this Agreement for any cause, the Local Party shall within thirty (30) days of such termination, pay to AJ the sum due in respect of royalties for the final period ending on the termination date in accordance with clause 8 hereof.

*13. Force Majeure:*

13.1 AJ and the Local Party shall be relieved from the performance of their obligations under this Agreement except for those obligations contained in clauses 4, . 2, 5.3, 5.4, 8,10 and 11 of the Agreement, if the performance of such obligations is prevented by force majeure, namely, by

the occurrence of events, save as mentioned in clause 12.2 above, which are independent of the will and conduct of the contracting party wishing to be relieved of its contractual obligations due to the occurrence of any such event. Events of force majeure shall include, but shall not be limited to: fires, accidents, explosions, earthquakes, floods, strikes; shortages of materials, energy, fuel, transportation facilities or labor; insurrection' war and hostile acts between different countries; and acts of government which interfere with the performance of this Agreement, provided that such acts have not been brought about by the parties themselves.

13.2 The party invoking an act of force majeure of a nature to delay or suspend the performance of obligations set forth in the Agreement, shall notify the other party within fifteen (15) days of the occurrence of said act of force majeure.

13.3 In the event that any party to this Agreement shall be unable to perform its obligations, other than those obligations contained in clauses 4, 5.2, 5.3, 5.4, 8, 10 and 11, for a consecutive period of three months due to the aforementioned causes, then the parties shall enter into discussions with the view to amending the terms hereof to enable satisfactory performance of any such obligations. If no such modifications can be agreed within [ 10, 14, or 21 ] days then the party not in default of its obligations shall be entitled to terminate this Agreement upon giving to the other party at least thirty (30) days prior written notice and the provisions of clause 12 hereof shall apply to such termination provided that if during that period of notice the party in default is able to resume performing its obligations under this Agreement to the satisfaction of the other party

such notice shall be of no effect and the provisions of this Agreement shall continue in full force and effect.

***14. Relationship of the Parties:***

14.1 The relationship between the parties hereto is that of independent contractors and nothing herein shall, nor shall it be construed, to constitute the Local Party the agent or representative of AJ. Neither shall this Agreement be construed as a joint venture of any sort. Accordingly, the Local Party shall not have the power, and shall, not hold itself out as empowered, to act on behalf of AJ or to bind or commit AJ to any liability whatsoever.

14.2 The Local Party shall not be entitled to any compensation, damages, payment for goodwill that has been established, severance pay, indemnity or any amount for any other cause by reason of the termination or expiration of this Agreement in accordance with its terms or in accordance with the law of any country. The Local Party agrees to indemnity and hold harmless AJ and its Affiliates from any suit or proceeding by any third party resulting from the expiration or termination of this Agreement.

14.3 AJ shall not be liable to any third parties for any claims whatsoever including, but not limited to, trademark infringementand product liability claims, arising out of, or in any way related to, the manufacture, purchase, sale or use of the Products or the actions of the Local Party, its agents or employees, or arising out of any contracts or other commitments made by the Local Party, or its agents or employees, with any other parties in connection with or

relating or pursuant to this Agreement. The Local Party will indemnify and keep AJ indemnified on demand against all and any costs, expenses, claims and liabilities incurred by AJ by reason of any such claims being made against AJ by third parties. The Local Party shall take out insurance with reputable underwriters in a form satisfactory to AJ against all such matters referred to in this clause.

### *15. Governing Law and Arbitration:*

15.1 This Agreement shall be governed by and construed in accordance with the laws of the State of New York [Insert provision regarding arbitration including the location, institution and applicable rules].

15.2 Any dispute arising under this Agreement or any claim affecting its validity, construction, effect, performance or termination shall be determined by submission of said dispute or claim to [insert provision regarding arbitration including the location, institution and application rules].

### *16. Notices:*

Any notice, claim or demand to be given or served hereunder or in connection herewith m4y as an alternative to delivery in person be given or served by prepaid registered delivery letter sent to the address set out in the Third Schedule hereto of the party to whom it is given or served or to such other address as that party may specify by notice in writing served on the other party hereto or sent by telex.

Any such notice sent by post as aforesaid shall be deemed to have been given or served seven (7) days after posting and

any such notice sent by telex shall be deemed to have be given or served twenty-four hours after dispatch and in proving the giving, making of the same, it shall be sufficient to prove, in the case of any notice sent by post that the envelop containing the same was properly stamped and addressed as aforesaid and placed in the post and, in the case of a telex that such telex was duly dispatched.

### *17. General:*

17.1 All and any of the obligations of AJ under this Agreement may be performed on its behalf by one or more of its Affiliates. Accordingly, performance of any such obligation by an Affiliate of AJ shall be deemed to constitute performance by AJ.

17.2 The Local Party shall not, in the absence of the prior written approval of AJ, assign, transfer or delegate all or any of its-rights and obligations under this Agreement.

17.3 The terms and conditions contained herein constitute the entire agreement existing, as of the date hereof, between the parties hereto regarding the subject matter hereof and shall supersede all previous agreements, understandings and communications, either oral or written, if any, between the parties hereto including those, if any, made by any Affiliates of AJ, with respect to the subject matter hereof. No agreement, understanding or communication which varies, modifies or extends the terms of this Agreement shall be binding upon either party hereto unless set forth in a written document signed by it or its duly authorized representatives and containing an express reference to this Agreement. No

subsequent course of dealing or conduct of the parties, or either of them, shall result in a modification or extension of this Agreement.

17.4 No delay or omission or failure to exercise any right or remedy provided for herein 'shall be deemed to be a waiver thereof or acquiescence in the event giving rise to Such right or remedy, but every such right and remedy may be exercised from time to time and so often as may be deemed expedient by the party exercising such right or remedy.

17.5 Without prejudice to any right of termination by any party under clause 12 hereof if any provision of this Agreement becomes or is found to be void, invalid, illegal, inoperative or unenforceable in. any respect, the parties hereto shall negotiate in good faith with a view to agreeing a substitute a valid and enforceable provision with as closely similar effect thereto as may be possible in the circumstances.

17.6 The various paragraph headings herein are for convenience only and shall not affect in any way the interpretation or meaning of the paragraphs to which they refer. The Schedules referred to herein are an integral part of this Agreement.

In Witness whereof, the parties have caused this Agreement to be

signed in ...... on their behalf by their duly authorized representatives.

ABC

BY ...

Adam Jill incorporated

BY ...

# اتفاقية امتياز تجاري

إنه في يوم ............. الموافق ..../../.. م تم الاتفاق بين كل من:

١- شركة .......... سجل تجاري ........ وتاريخ ........... صادر من كارديف ومركزها الرئيسي ...........– لندن ............ –بريطانيا ، وهي شركة ذات مسئوليه محدودة قامت وتأسست بموجب قوانين بريطانيا ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد / .......... بصفته رئيس مجلس الإدارة.
ويشار إليها فيما بعد بالطرف الأول(مانح الامتياز) .

٢- شركة ........... سجل تجاري.......... وتاريخ .......... صادر من القاهرة ومركزها الرئيسي ...... –القاهرة ...... – جمهورية مصر العربية ، وهي شركة ذات مسئوليه محدودة قامت وتأسست بموجب قانون التجارة المصري ويمثلها في التوقيع على هذا العقد السيد / ............... بصفته مديرها العام ويشار إليها فيما بعد بالطرف الثاني (صاحب الامتياز ).

**تمهيد**

بما أن الطرف الأول مانح الامتياز يملك الاسم التجاري " لمطعم .... و "العلامة التجارية" ........" والمبينين تفصيلاً بالمحق رقم (١) المرفق بهذه الاتفاقية لمطعم يبيع وجبات الطعام الأوربية في بريطانيا بما في ذلك تصميم الديكور ونظام ألوان للمباني وصالات الطعام ومناطق الانتظار والمعدات وخدمات العرض وأزياء للعاملين ومعايير للجودة وطرق الإعداد لقوائم الطعام، و كان ولا زال من وقت لآخر يبذل الجهد والمال لتطوير وتحسين مطعم .... ويرغب في التوسع خارج بريطانيا ، وبما أن الطرف الثاني صاحب الامتياز يرغب في فتح مطعم في مدينة القاهرة ) منطقة الإمتياز ( والمبين حدوده ومعالمه من خلال المرفق رقم (١) المرفق بهذا العقد تحت الاسم والعلامة التجارية الخاصين بالطرف الأول مانح الامتياز.
وبناء على رغبة الطرفين في إيجاد علاقة عمل فيما بينهما تكون متفقه مع مقتضيات القوانين ذات الصلة في منطقة الإمتياز ، لخدمة مصالحهما المشتركة وتحديد حقوق والتزامات كل طرف تجاه الأخر وفقاً لأصول التعامل الجيد.
لذلك فقد اتفق الطرفان وهما بكامل أهليتهما المعتبرة للتعاقد على ما يلي: .

**أولاً : أحكام عامة**

١- يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذه الأتفاقية.

٢- التعريفات : تعرف المصطلحات التالية أينما وردت في هذه الأتفاقية على النحو التالي: .

أ. مانح الإمتياز : شركة " مطعم ........ " .... لندن دبليو ٥ في ٣ أتش دي – بريطانيا . هاتف ....... ، فاكس........ ..

ب. صاحب الإمتياز : شركة............. .

ج. الاسم التجاري : ويعني الأسم التجاري الخاص بمانح الإمتياز.

د. العلامة التجارية : وتعني العلامة التجارية الخاصة بمانح الإمتياز وبمنتجاته، والواردة تفصيلاً في الملحق رقم (٢) المرفقة بهذه الاتفاقية.

هـ. منطقة الإمتياز : مدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية.

و. منافذ الإمتياز : هو مطعم الطرف الثاني (صاحب الإمتياز) والمبين حدوده ومعالمة من خلال الملحق رقم (١) المرفق بهذه الاتفاقية.

ز. دليل التشغيل : هو الدليل الكتابي الذي يحتوي تفصيلاً على طريقة إعداد قوائم وجبات الطعام وطريقة تقديمها.

٣- بموجب هذه الاتفاقية فإن مانح الإمتياز يسمح لصاحب الإمتياز بإستعمال أسمه التجاري وعلامته التجارية في منطقة الإمتياز.

٤- مدة هذه الأتفاقية عشر سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ التوقيع عليها قابلة

٥- للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الأخر بعدم رغبته في التجديد قبل انتهاء المدة السارية بستة أشهر على الأقل بواسطة خطاب مسجل.

٦- الإضافة والحذف والتعديل والإلغاء : لا يجوز الإضافة أو الحذف أو التعديل أو الإلغاء لأي من بنود هذه الأتفاقية أو ملحقاتها إلا بموجب وثيقة خطية موقع عليها من قبل الطرفين

٧- المراسلات : جميع المراسلات الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية أو أي من بنودها تكون كتابية ، وترسل بواسطة الفاكس أو البريد على عناوين الطرفين المبينة في هذا العقد بشرط أن يكون هناك إيصال استلام بذلك.

**ثانياً : التزامات مانح الإمتياز**

١- لا يجوز لمانح الإمتياز أو أي من الفروع التابعة له أو الشركات المندمجة معه إدارة أو فتح منفذ لها ي منطقة الإمتياز أو بيع أو منح رخصة امتياز في منطقة الإمتياز لغير الطرف الثاني ) صاحب الإمتياز ( تحت أي مسمي كان بشكل مباشر أو غير مباشر طيلة سريان هذه الأتفاقية.

٢- يلتزم مانح الإمتياز في جميع الأوقات خلال سريان هذه الاتفاقية بأن يوفر لصاحب الإمتياز الدليل التشغيلي الخاص بطريقة إعداد قوائم الطعام وطريقة تقديمها وكذلك أي تعديلات أو تحسينات يدخلها عليه بحيث يكون الدليل التشغيلي محدث طبقاً لما يتم عليه العمل بمطعم المقر الرئيسي ببريطانيا.

٣- يوفر مانح الإمتياز المساعدة الفنية لصاحب الإمتياز والمتمثلة في النصائح المتعلقة بإختيار المعدات المطلوبة وتركيبها وتدريب العاملين والتشاور فيما يتعلق بمشتروات المواد ومتطلبات التخزين وحملة الدعاية المتعلقة بالإفتتاح وحملات الترويج وبصفة عامة كافة النصائح والإشارات المتعلقة بالمتسوى العام لمنفذ الإمتياز.

٤- يلتزم مانح الإمتياز بالمساهمة في نفقات الدعاية والإعلان.

**ثالثاً : التزامات صاحب الإمتياز**

١- يلتزم صاحب الإمتياز بدفع رسو م الإمتياز لمانح الإمتياز والتي تقدر بمبلغ ثلاثمائة ألف ويقوم بسدادها لمانح الإمتياز بحوالة بنكية بالجنيه بالدولار الأمريكي على عنوان مانح الإمتياز الوارد بهذه الاتفاقية.

٢- يلتزم صاحب الإمتياز بأن يبلغ مانح الإمتياز فوراً عن جميع التجاوزات أو التقليدات على الاسم والعلامة التجارية الخاصين به أوعن أي شخص أو منفذ يظهر على أنه" مطعم " .......... التي قد تصل إلى علمه.

٣- يلتزم صاحب الإمتياز ببذل العناية اللازمة في منفذ الإمتياز ، وبأن لا يقوم بأي عمل يسيء إلى الاسم التجاري أو العلامة التجارية لمانح الإمتياز.

**رابعاً : التزامات وحقوق مشتركة**

١- بما أن العقود لا تقوم إلا على مبدأ حسن النية في التعامل فقد التزما الطرفان من خلال هذه الاتفاقية بتنفيذ ما جاءت به وملحقاتها وفقاً للعرف التجاري بما يتفق مع ذلك المبدأ ، كما التزما الطرفان من خلال هذا الاتفاقية بالمحافظة على سرية المفاوضات والترتيبات التعاقدية ، والتفصيلات المالية والفنية طيلة مدة سريانها.

٢- لمانح الإمتياز الحق في أن يحول جميع حقوقه والتزماته بموجب هذه الاتفاقية لأي شخص أخر أو شركة أو مؤسسة ، بشرط أن من يحل محله يكون قادر على القيام بالتزاماته تجاه صاحب الإمتياز كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

٣- لصاحب الإمتياز الحق في تحويل هذه الاتفاقية أو بيعها إلى شخص ثالث بشرط أن من يحل محله يكون قادر على القيام بإلتزاماته تجاه مانح الإمتياز كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

٤- لصاحب الإمتياز الحق في تقديم قوائم طعام إضافة لقوائم الطعام الموجوده في الدليل الإشاري المقدم له من مانح الإمتياز من خلال منذ الإمتياز تتفق مع الطبيعة المحليه لمنفذ الإمتياز.

٥- لصاحب الإمتياز الحق في فتح منافذ إمتياز أخرى في منطقة الإمتياز سواء في حي .... بمدينة القاهرة أو في أحياء أخرى طيلة فترة سريان هذه الاتفاقية.

**خامساً : الضمان**

يقوم صاحب الإمتياز ببيع المنتجات في منفذ الإمتياز بصورة مستقلة عن مانح الإمتياز بحيث يكون له الحرية في تحديد أسعار البيع ، ولا يكون مانح الإمتياز مسئولا عن أي استحقاقات مالية قد تنشأ للغير على منفذ الإمتياز أو العمالة التي تعمل فيه.

**سادساً : إنهاء الأتفاقية وإلغائها والتعويض**

١- تنتهي هذه الاتفاقية بإنتهاء مدتها المنصوص عليها فيها ، أو باستحالة تنفيذها بالنسبة لكل من الطرفين أو أحدهما.

٢- إذا تم إنهاء هذه الأتفاقية أو فسخها من قبل أحد الطرفين في وقت غير مناسب ولسبب غير مشروع وكان من شأن ذلك الإنهاء أو الفسخ إلحاق خسارة بالطرف الآخر ، فإن الطرف المتسبب في هذا الإنهاء أو الفسخ يكون ملزماً بتعويض الطرف المتضرر عما لحقه من خسارة.

٣- مع عدم الإخلال بما جاء في المادة السابقة ، يكون لصاحب الإمتياز الحق في مطالبة مانح الإمتياز بالتعويض عما قد يلحقه من ضرر طبقاً للأتفاقية والعرف التجاري في الأحوال التالية:

أ. إذا قام مانح الإمتياز بإنهاء أو فسخ هذا الأتفاقية في وقت غير مناسب ولسبب لا يد لصاحب الإمتياز فيه.

ب . إذا رفض مانح الإمتياز تجديد هذه الاتفاقية بعد انتهاء مدتها ، وكان نشاط صاحب الإمتياز قد أدى إلى نجاح ظاهر في نمو الاسم التجاري والعلامة التجارية لمانح الإمتياز في منطقة الإمتياز وأن عدم تجديد هذه الاتفاقية يفوت على صاحب الإمتياز فرصة الحصول على ربح نتيجة لعدم تمكينه من الاستفادة من ذلك النمو والنجاح ، على أن يؤخذ في

تقدير ذلك التعويض مدى الجهد الذي بذله صاحب الإمتياز ، والإمكانيات المادية والمعنوية التي سخرها لخدمة عقد الإمتياز.

٤- مع عدم الإخلال بما جاء في المادتين السابقتين ، فإنه في حالة انتهاء أو إنهاء أو فسخ هذه الاتفاقية ، فإن مانح الإمتياز يلتزم بالسماح لصاحب الإمتياز في إستخدام اسمه التجاري و علامته التجارية في منطقة الإمتياز بالقدر الكافي لتصريف المخزون لديه وتصفية جميع أعماله.

**سابعاً : أحكام ختامية**

١- المنازعات : أي نزاع ينشأ عن هذه الأتفاقية أو ملحقاتها في أي وقت من الأوقات يتم حله بالطرق الودية ، فإذا تعذر ذلك يتم حله عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد تحكيم غرفة التجارة العربية الأوربية ، ويعتبر عنوان كل من الطرفين المبين في هذا العقد هو العنوان المعتبر في تنفيذ الإعلانات والإنابات القضائية.

٢- لغة الاتفاقية : حرر هذه الاتفاقية باللغتين العربية والإنجليزية ، وفي حالة اختلاف بعض معاني هذه الاتفاقية نتيجة للترجمة تكون العبرة في ذلك للنص العربي.

٣- نسخ الاتفاقية : حررت هذه الاتفاقية من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

والله الموفق ،،،،،

| طرف أول | طرف ثاني |
|---|---|
| الاسم : | الاسم: |
| التوقيع : | التوقيع: |

## *Franchise Agreements*

Made on .../.../...,
By and Between:

1. ............Co., ............Commercial Register, on................, issued from Cardiff, the Company's Head Office is ............, London, ....... Britain, Ltd., established under the laws of Britain and represented in signature herein by Mr.................. as the Board Chairman (hereinafter referred to as the First Party, the Franchisor).
2. .............Company, ............... Commercial Register, on ..........., issued from Cairo. The Company's Head Office is ........, Cairo, Arab Republic of Egypt, Ltd. established under the ............commercial law and represented in signature herein by Mr. ..................... As the general Manager (hereinafter referred to as the Second Party, the Franchisee).

Preamble

Whereas the First party, the Franchisor, owns the trade name for "..........Restaurant" and the trade mark "............", indicated in detail under appendix (1) attached herein, for a restaurant selling European food in Britain including the decor design, the color system of buildings, dining halls, waiting areas, equipments, offering services, employers' uniform, quality standards and menus preparation methods. The First Party, from time to time, was exerting money and efforts to develop and improve...........Restaurant and desires to be extended outside Britain. Whereas the Second Party, the

Franchisee, desires to open a restaurant in Cairo (The Franchise Territory). The borders and features of such Franchise Territory were indicated under appendix (1) attached herein under the trade name and the trade mark of the First Party, the Franchisor.

In accordance with the desire of the two parties to create a mutual business relation complying with the requirements of the concerned laws in the Franchise Territory, to serve their common interests and to determine the rights and obligations per each Party towards the other one according to the principals of good transaction, therefore parties hereto have agreed, with their complete considerable capacity to contract, on the following:

**First: General Provisions:**

1. The previous Preamble shall be an integral part of the Agreement.
2. Definitions: The following terms shall be, wherever mentioned herein, as follows:
    a) Franchisor: "..........Restaurant, .......... London" Company, W5V3HD, Britain, Phone No........, Fax No. .......
    b) Franchisee: ...........Company.
    c) Trade Name: shall mean the trade name of the Franchisor.
    d) Trade Mark: shall mean the trade mark of the Franchisor and the product thereof, indicated in detail under appendix (2) attached herein.
    e) Franchise Territory: Cairo, Arab Republic of Egypt.

f) Franchise Outlets: The Second Party's, Franchisee, Restaurant with the borders and the features thereof indicated under Appendix (1) herein.
g) Operation guide: is the written guide including a detailed description of how to prepare and present food menus.

3. The Franchisor shall hereby permit the Franchisee to use the trade name and the trade mark thereof in the Franchise Territory.
4. The term of this Agreement shall be ten years commences from the date of signing thereon, renewable for another similar term(s), unless a Party notifies its desire of not renewing six month at least prior to the end of the valid period by a registered mail, return receipt acknowledged.
5. Addition, deletion, modification and Cancellation: No clause of this Agreement or the Appendixes thereof may be added, deleted, modified or cancelled unless by a written document signed by the Parties hereto.
6. Correspondences:
   All of the correspondences in connection with the performance of the Agreement or any of the clauses thereof shall be written. Such correspondences shall be sent by fax or herein, return receipt acknowledged.

**Second : The obligations of the Franchisor:**

1. The Franchisor, any of the branches thereof or any of the incorporated partnership with it may not

manage or open an outlet thereof in the Franchise Territory, nor sell or grant a Franchise License in the Franchise Territory to a third party other than the Second Party, the Franchisee, under any name directly or indirectly during the term of such Agreement.

2. The Franchisor shall, at all times during the term of the agreement, provide the Franchisee with the operating Guide of preparing and presenting the food menus. The Franchisor shall also provide the Franchisee with any modifications or ameliorations of the food menus to have the food menus updated according to the working system in the Restaurant's Head Office in Britain.
3. The Franchisor shall provide the Franchisee with technical assistance such as bits of advice concerning the choice of the required equipments and the installation thereof, the workers' training and the consultation regarding the purchase of the materials, storage requirements, canvassing campaigns and all the bits of advice and signs in general concerning the general level of the Franchise Outlet.
4. The Franchisor shall contribute in the expenses of the canvassing campaigns.

**Third: The obligations of the Franchisee:**

1. The Franchisee shall pay the Franchise fees of 300.00 to the Franchisor by a blank draft in American dollars at the Franchisor's address indicated herein.

2. The Franchisee shall, immediately, inform the Franchisor about all excesses or imitations on the trade name and the trade mark of the Franchisor or about any person or outlet appears as "...........Restaurant" that the Franchisee may learn about.
3. The Franchisee shall pay necessary care in the Franchise Outlet. The Franchisee shall not do any wrong to the trade name or the trade mark of the Franchisor.

**Fourth: Common Rights and Obligations:**

1. Whereas Agreements are only based on principal of good faith in dialing, the parties hereto shall, through the agreement, execute the clauses contained herein and the appendixes thereof according to the commercial tradition to agree with such principal. The parties hereto shall also keep the confidentiality and the financial and technical details during the term of such agreement.
2. The Franchisor shall have the right to transfer its rights and obligations hereby to a third party, company or organization which shall be able to fulfill the Franchisee as stipulated herein.
3. The Franchisee shall have the right to transfer or sell such Agreement to a third party provided that such third party shall be able to fulfill the Franchisee's obligations towards the Franchisor as stipulated herein.
4. The Franchisee shall have the right to present food menus in addition to the existing ones in the

operating guide presented by the Franchisor through the Franchise Outlet.

5. The Franchisee shall have the right to open other Franchise outlets in the Franchise Territory either located at the .......... area in Cairo or at any other areas during the term of this Agreement.

**Fifth: Warranty;**

The Franchisee shall sell the products in the Franchise Outlet independently from the Franchisor. The Franchisee shall have the freedom to determine the sale prices. The Franchisor shall not be liable for any financial dues which may arise up to a third party concerning the Franchise Outlet or the employees working therein.

**Sixth: Termination and Cancellation of the Agreement and Indemnification:**

1. This Agreement shall either be terminated by the end of the stipulated tem herein or by the failure of performing the Agreement by each or both parties.
2. If a party terminates or dissolves this agreement at an unsuitable time and for an illegal reason and such termination or dissolution shall indemnify the damaged Party for the caused damages.
3. Without prejudice to the previous clause, the Franchisor for indemnification for the damages that may be caused according to the agreement and the commercial tradition in the following cases:
    a) if the Franchisor terminates or dissolves the Agreement at

inappropriate time and for a reason out of the Franchisee's hands.

b) if the Franchisor refuses to renew this agreement after the end of the term thereof, and the franchisee's activity had led to an apparent success in the Franchisor's trade name and trade mark in the Franchise Territory and the non-renewal of the Agreement shall deprive the Franchisee from achieving profit because of nor permitting the Franchisee to benefit from such development and success. Such indemnification shall include appreciating the effort exerted by the Franchisee and the abstract and material abilities that were exploited to serve the Franchise Agreement.

4. Without Prejudice to what is included in the two previous clauses, in case of the expiration, termination or dissolution of this Agreement, the Franchisor shall permit the Franchisee to use the Franchisor's name and trade mark in the Franchise Territory sufficiently to dispose the stock thereof and to liquidate all business thereof.

**Seventh: Final Provisions:**

1. Disputes: Any dispute arising up due to this agreement or the Appendixes thereof at any time shall be dissolved by amicable ways. If such amicable ways failed, the dispute shall be solved

by arbitration according to the arbitral rules of the European-Arab Commercial Chamber. The name indicated herein shall be considered name in performing the judicial agencies and notifications.

2. Language: The agreement shall be executed in Arabic and English. Where there is difference in some of the meanings of this agreement, the Arabic text shall be the reference.
3. Counterparts: Executed in two counterparts, one per each Party for necessary action.

First Party
Name:
Signature:

Second Party
Name:
Signature:

# الفصل الرابع

# عقود الشركات التجارية

## المبحث الاول
## شركات الاشخاص

# عقد تأسيس شركة تضامن

انه فى يوم ............ الموافق ............ تحررهذا العقد بإيجاب وقبول صريحين بين كل من:

أولاً: السيد /.....................

الجنسية ..............

الديانة ...............

والمقيم في .................

(طرف أول - شريك متضامن )

ثانياً: السيد /.....................

الجنسية ..............

الديانة ...............

والمقيم في .................

(طرف ثان - شريك متضامن )

ثالثا: السيد /.....................

الجنسية ..............

الديانة ...............

والمقيم في .................

(طرف ثالث - شريك متضامن)

بعد أن أقر جميع الأطراف بأهليتهما للتصرف والتعاقد ، اتفقوا على تكوين شركة تضامن فيما بينهم بالشروط الآتى بيانها:

**البند الأول**

اسم الشركة ............... والسمة التجارية لها..........

**البند الثانى**

غرض الشركة..................

**البند الثالث**

مركز الشركة : كائن بالعقار رقم ........ بشارع ................ ............. قسم .................محافظة.........................

**البند الرابع**

رأس مال الشركة : تم دفعه من جميع الشركاء وحصة كل شريك على النحو الآتى:

حصة الشريك الأول .............. جنيها مصرياً.

حصة الشريك الثانى .............. جنيها مصرياً.

حصة الشريك الثالث .............. جنيها مصرياً.

**البند الخامس**

مدة الشركة : تبدأ من .. / .. / .. وتنتهى فى .. / .. / .. قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الشركاء الآخرين بموجب إنذار على يد محضر أو بخطاب موصى عليه بعلم الوصول برغبته فى الانفصال قبل نهاية مدة الشركة أو مدة محددة بشهر على الأقل.

**البند السادس**

الإدارة وحق التوقيع : موكلة للأطراف الثلاثة مجتمعين أو منفردين بشرط أن تكون الأعمال التى تصدر منهم(منهما) لتحقيق غرض الشركة وضمن أغراضها وبعنوانها . أما بشأن المعاملات التى تزيد قيمتها عن........ جنيه ، وأية تصرفات قانونية أخرى من رهن أو بيع عقارات الشركة أو الحصول على قروض للشركة ، فيجب أن تصدر من جميع الشركاء.

**البند السابع**

اتفق الشركاء أن يتقاضى الطرف........... و .............مرتباً شهرياً عن حق الإدارة تدخل من ضمن مصروفات الشركة.

**البند الثامن**

الحسابات والسنة المالية : تمسك دفاتر تجارية حسب الأصول التجارية يرصد فيها رأس المال النقدى والعينى ، وتبدأ السنة المالية للشركة فى أول .. / ../ .. وتنتهى فى .. / .. /.. على أن يجرد أصول الشركة وخصومها وحساب الأرباح

والخسائر فى إطار ميزانية عمومية للشركة وتكون نافذة فى حقهم بمجرد توقيعهم عليها أو بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال صورة منها لكل منهم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، أو بإنذار على ،يد محضر ويكون لكل شريك الإطلاع على دفاتر الشركة ورصيدها بنفسه أو بتوكيل عنه أو بندب أحد الخبراء.

**البند التاسع**

توزيع الأرباح والخسائر : توزع الأرباح بقدر حصة كل شريك. أما فى حالة الخسارة فى ميزانية إحدى السنوات ، فترحل إلى السنة التالية ،ولا توزع أرباح إلا بعد تغطية خسارة السنوات السابقة.

**البند العاشر**

حظر المنافسة : يتعهد الشركاء بعدم القيام بأى عمل من الأعمال التى تقوم بها الشركة أو أن ينافسها فى الغرض المخصص لها ، و فى حالة ثبوت مخالفة أى شريك لهذا البند يحق لباقى الشركاء فصله ومطالبته بالتعويضات الناتجة عن تصرفه.

**البند الحادى عشر**

الانسحاب والتنازل عن الحصص:

أ - لا يحق لأى شريك أن ينسحب من الشركة قبل نهاية مدتها.

ب -لا يحق لأى شريك أن يبيع حصة أو رهنها أو يتنازل عنها أو جزء منها إلا بموافقة باقى الشركاء كتابة.

ج - وفى حالة أية مخالفة أى شريك لما جاء بالبند السابق لا ينفذ هذا التصرف فى حق باقى الشركاء مع الاحتفاظ بجميع حقوقهم بسائر أنواعها.

**البند الثانى عشر**

وفاة أحد الشركاء أو فقدان أهليته : لا ينتهى عقد الشركة بوفاة أحد الشركاء أو فقدان أهليته ؛ وإنما يحل محله ورثته أو ممثلين بالشروط نفسها عقد الشركة ،ولا يحق لهم وضع الأختام على الشركة أو قسمتها ولايتدخلون فى إدارتها وتستمر إلى نهاية مدتها . وتقتصر حقوق ورثة المتوفى على المطالبة بنصيبهم فى الأرباح التى لم يتم المحاسبة عليها ، وتعتبر الشركة مفسوخة واعتبار

الشريك المتوفى مفصول ، إلا إذا اتفق باقى الشركاء على الاستمرار فيها مع وجود ورثة المتوفى أو من فقد أهليته.

**البند الثالث عشر**

فسخ الشركة : تفسخ الشركة قبل نهاية مدتها فى حالة وجود خسائر ، ويكون بإجماع الشركاء.

**البند الرابع عشر**

فى حالة انتهاء عقد الشركة يجوز للشركاء الاستمرار فيها أو تصفيتها بالطريقة التى يتفقون عليها. وفى حالة عدم الاتفاق ، يكون تصفيتها عن طريق مصفٍّ تختارة الأغلبية .وفى الاختلاف ، تكون المحكمة المختصة هى التى تتولى التصفية بناء على طلب أحد الشركاء.

**البند الخامس عشر**

كل نزاع ينشأ من الشركاء أو الورثة أو من فقد أهليته فى تفسير أى بند من بنود العقد يعقد الاختصاص لمحكمة .............

**البند السادس عشر**

تسجيل الشركة : يتفق الشركاء على أن يكون مدير الشركة هو الذى يقوم بتسجيل هذا العقد والإشهار عنه بالطرق القانونية بمصروفات على عاتق الشركة أو توكيل الشركاء للأستاذ /...............المحامى بتسجيل.........

**البند السابع عشر**

تحرر هذا العقد من ............... بيد كل شريك نسخة للعمل بها وقت اللزوم.

والله خير الشاهدين

توقيع الشركاء:

١. ......................

٢. ......................

٣. ......................

## *Partnership Agreement*

This Agreement, made and entered, with a mutual agreement, into this............. by and between:

First: Mr. ............ of ............ nationality,............., with his domicile at ......... (First Party, General Partner).

Second: Mr. ............ of ............ nationality,............., with his domicile at ......... (Second Party, General Partner).

Third: Mr. ............ of ............ nationality,............., with his domicile at ......... (Third Party, General Partner).

After the parties hereto declare that they have legal capacity to enter into this agreement, they hereby agree to form a Partnership in accordance with the following terms and conditions:

**Clause (1): Name:**
The Partnership's name shall be ................; and the trade mark thereof shall be..................

**Clause (2): Object:**
The Partnership's object shall be...................

**Clause (3): Principal Office:**
The Partnership's principal Office shall be located at ................., district,. .............

**Clause (4): Capital:**

The partnership's capital is ........, paid in full by the partners.

- The First Party's contribution to the said capital is ................
- The Second Party's contribution to the said capital is ................
- The Third Party's contribution to the said capital is ................

**Clause (5): Term:**

The partnership's term shall commence on ..../..../....and shall end on ..../..../...., renewable for other similar period unless either Party notifies the other – by a warning handed in by a process – server or by a registered mail, return receipt acknowledged, of its desire to withdraw from the Partnership, one month at least before the end of the Partnership's term or any renewed period thereof.

**Clause (6): Management and Right of Signing for the Partnership:**

The Managing Partner shall be the three Partners, collectively or severally, provided that the actions thereof shall be to achieve the Partnership's object and shall be included in the Partnership's name and object. However, real transactions in an amount exceeding ........ L.E., and any other legal action such as mortgage or sale of the Partnership's premises or having a loan shall be made by all of the Partners jointly.

**Clause (7):**

The Partners have agreed that ........ and ........the Parties shall receive a salary for the right of management included in the Partnership's expenses.

**Clauses (8): Accounts and Fiscal Year:**

The Partnership shall keep books of account in which the Partnership's capital in ash and in property. The Partnership's fiscal year commences on .../.../... and ends on .../.../... . An inventory of the Partnership's assets and liabilities, profit / loss accounts shall be made in accordance with a balance sheet statement. The Partners shall, upon signing the balance sheet statement or after the lapse of fifteen days from the date of sending a copy of the same to each Partner by a registered mail, return receipt acknowledged, or by a warning handed in by a process server, be deemed to have waived their right to the facts included therein.

Each Partner shall at any time have an access in person or by a proxy or by delegating an accountant to review its balance.

**Clause (9): Profits and Losses Distribution:**

Profits shall be distributed on pro-rata basis. Where in the balance sheet of any fiscal year a loss has been revealed, such loss shall be carried forward to the subsequent year. Dividends shall be distributed to the Partners after the loss of the preceding year shall have been covered.

**Clause (10): Competition Prohibited:**

No Partner shall carry on or compete in any of the Partnership's activities or compete with its specified object. In case of violation to such clause by any Partner, the remaining Partners shall have the right to demand the dismissal of such Partner and to claim appropriate damages for such behavior.

**Clause (11): withdrawal and Assignment of shares:**

a) No Partner shall withdraw from the Partnership before the end of the term thereof.

b) No Partner shall sell, mortgage or assign its shares in part or in whole without a written consent of the other Partners.

c) In case of any violation by any Partner to what is included under the previous clause, such act shall not be applied to the remaining Partners and all their rights shall be kept.

**Clause (12): Partner's Death or Loss of Capacity:**

The Partnership's Agreement shall not be terminated by the death of a partner or the loss of its capacity; but such deceased Partner shall be replaced by its heirs or its representatives under the same conditions of the Partnership's Agreement. Such heirs and representatives shall not have the right to replace the Partnership's property under receivership or to wind-up the Partnership nor will they interfere with managing the business of the Partnership. The Partnership shall continue to exist till the end of its term. The rights of the deceased Partner's heirs shall be excluded to demanding their unsettled share in profit. The Partnership shall automatically be deemed as dismissed unless it is agreed among Partners that the Partnership shall, nonetheless, continue to exist.

**Clause (13): Partnership's Dissolution:**

The Partnership shall be dissolved before the end of its term in case of losses, upon a unanimous agreement of Partners.

**Clause (14):**

In case that the Partnership discharges, the Partners may continue therein or may dissolve it in such manners they

may agree upon. In case of no-agreement, the partnership shall be liquidated by a liquidator to be selected by a majority vote, and, failing this, the competent court of law shall undertake the liquidation upon the request of any Partner.

**Clause (15):**

Any dispute arising from Partners, heirs or who lost its capacity in interpreting any of the clauses herein, the ........... competent court of law shall be concerned.

**Clause (16): Registration:**

Partners agree that the legal registration and notarization of this agreement shall be made by the Partnership's director at the Partnership's expense or by proxy to the Partners of Mr. .............., the lawyer, to register.........

**Clause (17)**

Executed in ........ counterparts, one per each Partner for necessary action.

Partners' signatures:

1....................

2....................

3....................

# عقد تأسيس شركة توصية بسيطة

انه في يوم الموافق........./..../....

تحرر هذا العقد بين كل من-:

١ -السيد/ (طرف اول متضامن)

٢ -السيدة/ (طرف ثاني متضامن)

٣ -السيدة/(طرف ثالث موصى)

والجميع مسلموا الديانة مصريون الجنسية ويقيمون في ..................

وبعد ان اقر جميع الاطراف بأهليتهم للتعاقد والتصرف قانونا صار الاتفاق على الاتى-:

**البند الاول -: بيانات الشركة التجارية**

تكونت بين اطراف هذا العقد شركة توصية بسيطة بغرض ........................ وعنوانها ......................... ومقرها ومركز نشاطها الرئيسى ...............

**البند الثانى -: رأسمال الشركة**

رأس مال الشركة .......... (جنية مصريا فقط لاغير ) موزعة بين الشركاء على النحو

الاتى-:

١ -السيد /...... جنية ( ........ الاف جنيها لاغير)

٢ -السيدة /....... جنية (....... الاف جنية لاغير)

٣ -السيدة /........ جنية ( ....... الف جنيها لاغير)

ويجوز زيادة راس المال او تخفيضة بأجماع الشركاء على ذلك

**البند الثالث -:مدة الشركة**

مدة الشركة خمس سنوات تبدا من .../.. / ٢٠٠٠ وتنتهى فى .../ .../ ٢٠٠٥ قابلة للتجديد لمدد اخرى مماثلة مالم يخطر احد الشركاء الاخرين بورقة من اوراق المحضرين برغبتة فى الا نفصال قبل نهاية مدة الشركة السارية او اية مدة مجدده بستة اشهر على الاقل.

**البند الرابع -: الادارة والتوقيع**

ادارة الشركة والتوقيع عنها للطرفين الاول والثانى والمتضامنين السيد /...........والسيدة / ............... ولهما وكافة السلطات لتحيقيق غرض الشركة ومنها حق الانفراد بشرط تكون الاعمال التى تصدر منها بعنوان الشركة وضمن اغراضها •

**البند الخامس -:الحسابات والسنة المالية**

تسمك دفاتر تجارية لحسابات الشركة يرصد فيها راس المال النقدى والعينى كما تدون بها جميع المصرفات والايرادات وغيرها حسب الاصول التجارية ٠

وتبدا السنة المالية للشركة في اول يناير من كل عام وتنهتى فى نهاية ديسمبر من نفس العام عدا السنة المالية الاولى تبدا من تاريخ هذا وتنتهى بنهاية ديسمبر ٢٠٠٠ ونهاية كل سنة مالية تجرد اصول الشركة وخصومها وحساب الارباح والخسائر وتعمل ميرانية عمومية يحتج بها على الشركاه بمجود توقيعهم عليهما او بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال صورة منها لكل منهم بخطاب مسجل بعلم الوصول ويكون من حق كل منهما ان يطلع فى اى وقت يشا على دفاتر الشركة ورصيدها بنفسة او بمعاينة احد الخبراء المحاسبين.

ويراعى فى تحديد قيمة الارباح والخسائر النهائية للشركة استنزال اجور المستخدمين والعمال والمبالغ التى تعادل قيمة استهلال العدد والالات وتجديدها وقيمة الضرائب المستحقة وغيرها من المصرفات التى يتطلبها حسن سير العمل

**البند السادس -: الارباح والخسائر**

توزع الارباح والخسائر بين الشركاء بعد اعتماد الميزانية السنوية من مدير حسابات الشركة وجميع الشركاء او بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ اخطار الشركاء بها بريديا وذلك بحسب حصة كل شريك في قيمة رأس المال المبين بالبند الثانى من العقد وفى حالة وجود خسارة السنوات السابقة.

**البند السابع -: حظر منافسة الشركة**

محظور على كل شريك ان ينافس الشركة بالقيام بأى عمل من الاعمال التى يقوم بها والا حق لاى من الشركاء الاخرين طلب فصلة من الشركة منع عدم الاخلال بمطالبتة بالتعويضات الناتجة عن تصرفة هذا

**البند الثامن -: الانسحاب والتنازل عن الحصص**

لايحق لاحد الشركين ان ينسحب من الشركة قبل نهاية مدتها والا ان يبيع حصتة فيها او يتنازل عنها او عن جزء منها الا بموافقة جميع الشركاء الاخرين كتابا ٠

**البند التاسع -: وفاة احد الشركاء او فقدان اهليتة**

فى حالة وفاة احد الشركاء او الحجز عليه او اشهار افلاسة او اعساره لايحق لورثته او دائنيه ان يطلبوا بأى حال من الاحوال وضع الاختام على ممتلكات الشركة أو ان يتدخلوا فى شئون ادارتها وتستمر الشركة قائمة بين باقى الشركاء وورثه المتوفى منها او ممثلية لنهاية مدتها وتقتصر حقوق ورثه الشريك

المتوفى او ممثليه على المطالبة بنصيبه فى الارباح التى لم يستليمها والتى تحققها الشركة مستقبلا.

**البند العاشر -: فسخ الشركة**

تفسخ الشركة قبل ميعاد انتهائها فى حالة اجماع الشركاء على ذلك او اذا تجاوزت الخسائر ١٠٠% فى المائة من راس المال مالم يتفق على استمرارها بالرغم من ذلك كذلك تفسخ الشركة تلقائيا بتخارج الشركاء المتضامنين بما يتفق وشرط التخارج فى هذا العقد.

**البند الحادى عشر -:تصفية الشركة او قسمتهما**

فى حالة انتهاء عقد الشركة لاى سبب من الاسباب يقوم الشركاء بتصفيتها بالطريقة التى يتفقون عليها وفى حالة عدم الاتفاق تكون تصفيتها بمعرفة مصنف يختارة الشركاء المتضامنين فاذا لم يتفقوا على اختياره يعين بمعرفة المحكمة المختصة على ان يكون توزيع صافى الناتج من التصفية على الشركاء بنسبة حصصهما فى رأس المال.

**البند الثانى عشر -: النزاع بين الشركاء**

كل نزاع ينشأ بين الشركاء او بينهما ورثة احدهما او ممثليه خاص بأى شرط من شروط هذا العقد يكون الفصل فية اختصاص محكمة ..................... ٠

**البند الثالث عشر -: تسجيل العقد والاشهار عنة**

على الشركاء المتضامنين تسجيل هذا العقد والاشهار عنه بالطرق القانونية بمصروفات على عاتق الشركة٠

**البند الرابع عشر -: نسخ العقد**

تحرر هذا العقد من النسخ بيد كل شريك نسخة للعمل بموجبها وتحفظ النسخة الاصلية بمقر الشركة ونسخة لتودع بمكتب السجل التجارى الموجود فى دائراتة مركز الشركة ٠

والله خير الشاهدين

| | |
|---|---|
| ١ -السيد / | الوقيع: |
| ٢ -السيدة / | التوقيع: |
| ٣ -السيدة / | التوقيع: |

# *A Limited Partnership Agreement*

This Agreement made and entered into this .......... by and between:

1. Mr. ...................... (First General Party)
2. Mrs. ...................... (Second General Party)
3. Mrs. ...................... (Third Limited Party).

All of them are Muslims of an Egyptian nationality residing at .........

After the Parties hereto declare that they have the capacity to enter into this agreement and act legally, the agreement shall be as follows:

**Clause (1): Commercial Data:**

The parties herein have mutually established a Limited Partnership, with an object of ............ The Partnership's name shall be .................... and its principal office shall be located at .........

**Clause (2): Capital:**

The Partnership's capital is .......... L.E. distributed among Partners as follows:

1. Mr. .......... 's contribution to the said capital is .........
2. Mr. .......... 's contribution to the said capital is .........
3. Mr. .......... 's contribution to the said capital is .........

The Partnership's capital may be unanimous agreement of Partners be increased or reduced.

**Clause (3): Term:**

The Partnership's term is five years commencing on .../.../2000 and ending on .../.../2005, renewable for other

similar periods unless either Partner shall notify the others by a process-server of its desire to withdraw from the Partnership; six months at least before the end of the partnership's term or any renewable period thereof.

**Clause (4): Management and signing for Partnership:**

The managing Partners shall be the first and second General Parties, Mr. .................. and Mrs. .................. . The Managing Parties shall conduct he Partnership's business, sign for the Partnership and shall have full authority to achieve the Partnership's object. Each Managing Partner shall have the right to act severally provided that the actions thereof shall be included in the Partnership's name and objects.

**Clause (5): Accounts and Fiscal Year:**

The Partnership shall keep books of accounts in which the Partnership's capital in cash and in property, all expenses, incomes and the like shall be entered in accordance with the generally accepted accounting principals.

The Partnership's fiscal year commences on the first day of January and ends on the last day of December; except the first fiscal year which shall commence as of such date of the formation of the Partnership and shall end on the last day of December, 2000. At the end of each fiscal year, an inventory of the Partnerships assets and liabilities, a profit / loss account and a balance sheet statement shall be made. The partners shall , upon signing the balance sheet statement or after the lapse of fifteen (15) days from the date of sending a copy of the same to each Partner by registered mail, return receipt acknowledged, be deemed to have waived their right to object to the facts included herein.

Each Partner shall at any time have an access in person or with the assistance of an accountant to the Partnership's books of account to review its balance.
In determining the amount of the final profits and losses of the Partnership, deductions for the employees salaries, depreciation amounts of the Partnership's equipment and machinery and the replacement thereof, taxes due and such other expenses as may be required for the good progress of the Partnership's business shall be taken into consideration.

**Clause (6): Profits and Losses:**

Distribution to the Partners of the profits and losses shall, upon approving the balance sheet by the Partnership's Auditor and by Partners or after the lapse of fifteen days from the date of notifying the partners of the same by a registered mail, return receipt acknowledged, be made. Such distribution shall be in accordance with their respective shares in the capital indicated under Clause (2) herein.

**Clause (7): Competition Prohibited:**

No Partner shall compete the partnership's business by carrying on any of the partnership's activities, otherwise, the other Partners shall have the right to demand the dismissal of such partner without prejudice to their right to claim appropriate damages for such conductr.

**Clause (8): Withdrawal and Assignment of Shares:**

No Partner shall withdraw from the Partnership before the end of the term thereof, nor shall sell or assign its shares in part or in whole without a written consent of the other Partners.

**Clause (9): Partner's Death or Loss of Capacity:**

In case of the death, seizure, bankruptcy or insolvency of a Partner, the heirs or creditors of such partner shall not have

the right to demand, in no event, that the partnership's property be placed under receivership nor will they interfere in managing the business of the Partnership. The partnership shall continue to exist between the then remaining Partners and the deceased Partner's heirs or representatives till the end of the Partner's heirs or representatives shall be confined to demanding its unrecieved share which the partnership shall achieve in the future.

**Clause (10): Partnership's Dissolution:**

The partnership shall be dissolved before the end of its term upon unanimous agreement of Partners or if its Partnership losses exceed 100 per cent of the Partnership's capital unless it is agreed that the Partnership shall, nonetheless, continue to exist. The Partnership shall also be dissolved automatically upon the withdrawal of the General Partners in accordance with the withdrawal condition herein.

**Clause 11: Winding-up or Liquidation:**

In case that the Partnership discharged for any reason whatsoever, it shall be liquidated by Partners in such manner as they may agree upon. If Partners fail to reach an agreement, the Partnership shall be liquidated by a liquidator to be selected by the General partners, and, failing this, a liquidator shall be appointed by the competent court of law. The net proceeds of liquidation shall be distributed among Partners in accordance with their respective shares in the capital.

**Clause (12): Disputes among Partners:**

Any disputes arising among Partners or between a Partner's heirs or its representatives and the then remaining Partners

concerning any conditions hereof shall be settled by ................ competent court of first instance.

**Clause (13): Registration and Notarization:**

The legal registration and notarization of this Agreement shall be made by the General Partners at the Partnership's expenses.

**Clause (14): Counterparts:**

Executed in ........ counterparts, one per each Partner for necessary action. The original copy shall be deposited at the Partnership's principal office, and copy shall be deposited at the local commercial Register Office.

1. Mr. ........................ Signature:...............
2. Mr. ........................ Signature:...............
3. Mr. ........................ Signature:...............

# عقد حل وتصفية شركة بالاتفاق

إنه في يوم ............... الموافق ............ تم الاتفاق بين كل من-:

١. - .................
٢. - ......................
٣. - ........................

بعد أن أقر الأطراف بأهليتها للتصرف والتعاقد ، اتفقوا على حل شركة ..........(تضامن – توصية بسيطة) ذات السجل التجاري رقم ............ وتاريخ ............... والمودع مخلص عقد تأسيسها لدى محكمة ............ الابتدائية وفقاً للتالي-:

**البند الاول:**

أولاً : أقر جميع الشركاء بأن الشركة المشار إليه أعلاه قد انحلت (بانقضاء مدتها أو اتفاق الشركاء على حلها قبل انقضاء مدتها ، أو لأي سبب آخر من أسباب الانقضاء) اعتباراً من تاريخ. ...................

**ثانياً** :تظل للشركة شخصيتها المعنوية لحين انتهاء التصفية ، ويمثلها المصفي.

**ثالثاً** : أقر جميع الشركاء بصحة حسابات الشركة وميزانيتها الختامية وقوائم الجرد والتقويم الخاصة بها وحساب الأرباح والخسائر والمرفقة بهذا العقد.

**رابعاً** :أقر كل طرف من الشركاء بتسلمه نصيبه من أموال الشركة نقداً وعيناً وديناً على النحو التالي-:

أ - آلت إلى السيد .......... جميع حقوق والتزامات العقد المؤرخ..... المبرم مع ........ والتزم بتنفيذ جميع التزامات الشركة بمسؤوليته الخاصة . وتسلم جميع مستنداته.

ب -آلت إلى السيد ......... حقوق الشركة في سندات .......... وتسليمها والإلتزم بتحصيل قيمتها لصالحه.

ج -آلت إلى السيد .......... حقوق الشركة في الدعوى رقم أساس ........ لعام ....... المنظورة أمام محكمة ....... في ....... والتزم بمتابعتها وتحمل نتائجها ونفقتها.

د -آل للسيد ....... متجر الشركة الكائن في .......... خالياً من أي شاغل وتسلمه بحالته المذكورة.

هـ- آل للسيد ......... مبلغ ........... ليرة سورية قبضه نقداً وعداً بتاريخ العقد.

و - آلت للسيد .......... العدد والأدوات والآليات والأجهزة والتجهيزات التالية وتسلمها صالحة للاستعمال غير معطوبة ولامكسورة ولامعيبة بعيب ظاهر أو خفي ويغير ضمان من باقي الفرقاء كما تسلم أوراقها ومستنداتها.

ز - استعاد السيد ......... العقار / السيارة / أو أي شيء آخر المقدم حق انتفاعه للشركة كحصة برأسمالها خالياً من أي شاغل / وصالحاً للاستعمال وفق ماأعد له واستلم جميع وثائقه.

ح - آلت ...... التزامات الشركة بموجب السند المؤرخ / / والتزم بوفاء هذه الالتزامات بحلول أجلها بمسؤوليته واستلم جميع وثائقه وإذا تأخر عن الوفاء لزمه أصل الدين وفوائده للدائن وفوائد ٩% كتعويض تكميلي يرجع بها عليه من اضطر للوفاء عنه كمتضامن معه . وذلك دون حاجه لاعذار أو حكم قضائي.

**البند الثاني:**

أ -أقر كل من الفرقاء بعدم لحاقه أي غبن من جراء قسمة أموال الشركة وتوزيعها بين الشركاء على النحو المبين في المادة السابقة وأسقط حقه في إدعاء الغبن.

ب -أعفى كل من الفرقاء باقي شركائه من ضمان أي تعرض أو استحقاق كلي أو جزئي لنصيبه الذي استلمه . والتزم بالتكافل والتضامن معهم بدفع ما يصيبه من ذلك بحسب سهامه في الشركة

أو

ب -ضمن كل من الشركاء لباقيهم أي استحقاق كلي أو تعرض لنصيبه الذي استلمه . والتزم بالتكافل والتضامن معهم بدفع مايصيبه من ذلك بحسب سهامه في الشركة.

ج -يعتبر توقيع كل من الفرقاء على هذا العقد إبراء لذمه الباقين من حصته في وحساب الأرباح والخسائر وقوائم الجرد لحفظها لديه مدة خمسة عشر عاماً تحت الطلب خالية من أي شطب أو تحشية أو حك وبحالة جيدة.

**البند الثالث:**

أ -التزم كل من الفرقاء المتضامنين بتسديد ما يخصه بحسب نسبة أرباحه وخسائره بنظام الشركة من الضرائب والرسوم والغرامات وأية تكاليف أخرى مالية أو بلدية أو جمركية أو جزئية أو تموينية تحقق أو يطالب بها أو تجبى بعد

تاريخ هذا العقد بسبب أي من نشاطات الشركة . وإذا امتنع أو تأخر عن سداد نصيبه واضطر الباقون أو أحدهم المتضامن معه لدفعها لزمته فوائد بنسبة ٩ % عن حصته من تاريخ الدفع وحتى الوفاء التام دون حاجة لاعذار أو حكم قضائي.

ب -يسري ذلك على الشركاء الموصين بشرط ألا يلتزم الشريك الموصي بأكثر مما أصابه من تصفية الشركة.

ج -إذا ظهرت بعد هذا العقد ديون للشركة أو عليها فتنقسم بين الشركاء بحسب سهامهم في توزيع الأرباح والخسائر.

**البند الرابع:**

التزم الفرقاء........ بإيداع نسخة من هذا العقد ديوان محكمة.................. في ..........ونسخة أخرى في السجل التجاري / الصناعي في...........

**البند الخامس:**

نظم هذا العقد من........ نسخة بعدد الفرقاء احتفظ كل منهم بإحداها إضافة لنسختين المذكورتين بالمادة السابقة.

الفريق الأول / ............................

الفريق الثاني / ............................

الفريق الثالث / ............................

# *Dissolution and Liquidation Agreement*

Made on ............. the day of...............
By and Between:............

1. .........................
2. .........................
3. .........................

**Article (1)**
After the Parties hereto declare that they have legal capacity to act and enter into this Agreement, they agreed on the dissolution of ....... Partnership (General Partnership – Limited Partnership) with commercial register No. ..... on ..... The Partnership's Agreement has been deposited at the .......... Court of .......... according to the following:

***First:***
The parties hereto declare that the abovementioned Partnership shall be dissolved (upon the lapse of its term or by a unanimous agreement of the Partners to dissolve it before the end of its term, or any other reason of dissolution). Such dissolution shall be form the date of .....

***Second:***
The Partnership shall keep its juristic personality till the end of the liquidation, and shall be represented by a liquidator.

***Third:***
The Parties hereto declared the accuracy of the Partnership account, final balance sheet, inventory and evolution lists thereof, and profit / loss account herein.

***Fourth:***

Each Partner declared the receipt of his share in the Partnership's capital in cash, in property and in credit as follows:

a) all Agreement's rights and obligations dated on …………, concluded with ………….., have been accrued to Mr. ……………… who has assumed the implementation of the Partnership's liabilities on his own responsibility and has received all the documents thereof.

b) All the Partnership's rights of the …………….. bonds and the delivery thereof have been accrued to Mr. …….., who has assumed the perception of the value thereof for his well fare.

c) The Partnership's rights of the case No. ……….taken cognizance before ……….court, located at ………., to Mr. …………… , he shall prosecute such case, bear the expenses and consequences thereof.

d) The Partnership's store located at ………has been accrued to Mr. ………………… The store has been completely empty and Mr. ………………… has delivered it in the said condition thereof.

e) An amount of money totaling…………..S.L has been paid in cash to Mr. ……………. on the date herein.

f) The following tools, instruments, machinery, sets and equipments has been accrued to Mr. ………who has received them in a suitable condition and not damaged, not broken, and without and apparent or hidden defect, and without a warranty from the remaining dissociated Partners. Mr.

……………..has also received the Partnership's papers and documents.

g) Mr. ………………… has an unoccupied and valid for use of real-estate, car, or any other thing for which an estate has been presented for the Partnership as a share in the capital thereof according to what it is equipped for and the document thereof has been delivered.

h) The Partnership's obligations has been accrued to Mr. …………..under the document dated on ………….. Mr. ……………… shall fulfill such obligations by its determined term on his responsibility and has received all the papers and documents thereof. Where Mr. …………… delays such fulfillment he shall be abide by the origin of the debt and the interest thereof to the creditor. An interest of 9% shall be deemed as a complementary compensation against him by whoever is forced to pay his/her debt as solidary debtors, without the need to any justification or judicial prejudice.

**Article (2):**

a) Each of the dissociated Partners declared that he / she has not caused any unfairness in dividing and distributing the Partnership's capital among the Partners as indicated under the previous Article and has extinguished its right in claiming such unfairness.

b) Each dissociated Partner has freed its remaining Partnership from granting any exposition or any total or partial due to its share which he received. Such Partner was committed to have joint liability and

solidarity with them by paying what shall be committed to in this respect on pro-rata basis.

Or:

b) Each of the partners has guaranteed for the remaining partners any total due or any exposition to its received share. They also were committed to have joint liability and solidarity with them by paying what shall be committed to in this respect on pro-rata basis.

c) The dissociated Partner's signature on this Agreement shall be as a release for the remaining ones of its share in the inventory lists because of keeping them with him for fifteen years under request without any deletion, interlineations or scratching and in a good condition.

**Article (3)**

a) Each of the general dissociated Partners was committed to pay its debt according to its profit / loss percentage in the Partnership's system of taxes, fees, fines and any other financial, municipal, customs, or any supplemental expenses be achieved, demanded or levied after the date of this Agreement resulted from any of the Partnership's activities. Where a General dissociated Partner refuses or delays the payment of its share and the remaining General Partner(s) jointly had to pay an interest of 9 % for its share to be added from the date of payment till the complete fulfillment without any need for excuse or judicial decision.

b) The abovementioned conditions shall be applied to the limited Partners provided that the Partner shall not be obliged by more than what has been imposed upon him as a consequence of the Partnership's liquidation.

c) If, after this agreement, was found out that the Partnership is in or out of debt, such debts shall be divided among Partners according to the shares in the Profit / loss distribution thereof.

**Article (4):**
The dissociated Partner ......... was engaged to deposit a counterpart of this Agreement at ...... civil court located at ..............., and another counterpart at the commercial industrial Register to numerate the Company.

**Article (5):**
Executed in .... Counterparts, one per each dissociated Partner in addition to the abovementioned two counterparts under the previous Article.

**First dissociated Partner: .......................**

**Second dissociated Partner: ..........................**

**Third dissociated Partner: ............................**

## المبحث الثاني
## الشركات ذات المسئولية المحدودة

### عقد تأسيس شركـــة
### شركة ذات مسئولية محدودة
### (النموذج الاول)

انه في يوم الموافق .../ .... / ..... تحرر هذا العقد فيما بين كلا من- :

١. الاسم:........... الجنسية: ...............المهنة:........................ بطاقـة عائليـة/ شخـصية رقـم:.................... سـجل مـدني: ............ بتاريخ ................ مقيم في:...............

٢. الاسم:........... الجنسية: ...............المهنة:........................ بطاقـة عائليـة/ شخـصية رقـم:.................... سـجل مـدني: ............ بتاريخ ................ مقيم في:...............

٣. الاسم:........... الجنسية: ...............المهنة:........................ بطاقـة عائليـة/ شخـصية رقـم:.................... سـجل مـدني: ............ بتاريخ ................ مقيم في:...............

### تمهيـــد

يقر الموقعان على هذا العقد بأنه قد توافرت في كل منهما الاهليه اللازمة لتأسيس الشركة وبأنه لم يسبق صدور أحكام على اى منهما بعقوبة جناية أو جنحه مخلة بالشرف أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ٨٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب التأسيس وبأنهما لا يعملان بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .كما اتفقا فيما بينهما على تأسيس شركة ذات مسئوليه محدودة مصريه الجنسية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام القوانين النافذة وعلى وجه الخصوص قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنه ٩٨١ ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد.

ويقر الموقعان على هذا العقد بانهما قد التزما بمراعاة كافه القواعد المقررة والمنصوص عليها في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة ذلك طبقا للشروط و الأوضاع الاتية :

## الباب الأول

## اسم الشركة – غرضها

## مدتها – مركزها العـــــــام

### مادة ١

### اسم الشركة

شـركة ........................................... شـركه ذات مـسئوليه محدودة.

### مادة ٢

### غرض الشركة

غرض الشركة إنشاء وأقامه وأداره نوادي الغوص مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات أو غيرها التي تزاول أعمالا شبيهه بإعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

### مادة ٣

### مدة الشركة

مدة الشركة هي عشر سنوات تبدأ اعتبارا من تاريخ اكتسابها الشخصية الاعتبارية قابله للاطاله أو التقصير بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا لأحكام هذا العقد وأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة 1981 ولائحته التنفيذية.

### مادة ٤

### مركز الشركة

يكون مركز الشركة الرئيسي بمنطقه المسبط بمدينة دهب محافظة نوب سيناء بجمهورية مصر العربية، ويجوز لمديري الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسي إلى اى جهة أخرى في نفس المدينة، كما يجوز لهم أيضا أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات للشركة في داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها وللشركة أن تقرر نقل المركز الرئيسي لها إلى أية مدينه أخرى داخل جمهورية مصر العربية شريطة أن يكون ذلك بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركاء.

## الباب الثاني

## راس المال – الحصص

### مادة ٥

### قيمة راس المال وتوزيعه على الشركاء

حدد رأسمال الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( خمسون ألف جنيه مصري ) موزع إلى مائه حصة قيمة كل منها ٥٠٠ جنية ) خمسمائة جنيها مصريا ) وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على الوجه الاتى :

اسم صاحب الحصة:

وجنسيته:

عدد الحصص العينية:

عدد الحصص النقدية:

القيمة بالجنية المصري:

نسبة المشاركة:

المجموع:

ويقر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدر ها ٥٠٠٠٠ جنية ( خمسون ألف جنية مصريا ) وأودعت في بنك فرع المرخص له بتلقي لاكتتابات العامة بموجب الشهادة المرفقة .

### مادة ٦

### حقوق والتزامات مالك الحصص

تخول الحصص جميع الشركاء حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفى اقتسام موجودات الشركة عند التصفية كل منهم بقيمة حصصه في راس المال ولا يلتزم الشركاء إلا في حدود قيمة حصصهم، والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصص تتبعها في ايدى كل من توؤل إلية ملكيتها، ويترتب حتما على ملكيه الحصص قبول أحكام هذا العقد وقرارات جمعيتها العامة الصادرة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية وأحكام هذا العقد.

### مادة ٧

### زيادة راس مال الشركة

يجوز زيادة راس مال الشركة على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل المال الاحتياطي إلى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية و طبقا للأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية .

وفى حالة صدور حصص نقدية جديدة يكون للشركاء القدامى حق أفضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة، ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع والشروط التي تعينها إدارة الشركة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.

### مادة ٨

### تخفيض راس المال

للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض راس مال الشركة عند قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض وعلى إلا يقل عن الحد الأدنى لراس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة1981 ، ويكون التخفيض بالطريقة التي تراها الجمعية العامة سواء عن طريق إنقاص عدد الحصص أو استرداد بعضها أو تخفيض القيمة ألاسميه للحصة شريطة أن لأتقل القيمة الاسمية للحصة عن مائه جنية.

### مادة ٩

### انتقال ملكية الحصص

ملكية الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير بموجب محرر رسمي موثق بالشهر العقاري ويجب إثبات هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك والمنصوص عليه بالمادة العاشرة من هذا العقد، ويجب على من يعتزم بيع حصة أو بعضها للغير أن يقوم بأخطار إدارة الشركة بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال يتضمن الاسم الكامل للمتنازل إليه وجنسيته وسنة ومهنته ومحل أقامته وعدد الحصص المتنازل عنها وثمن وشروط هذا البيع، ثم تقوم إدارة الشركة بأخطار باقي الشركاء في خلال الثلاثة أيام ألتاليه بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال ولباقي الشركاء خلال شهر واحد من تاريخ أخطار المتنازل لإدارة الشركة الحق في استرداد الحصص محل التنازل بالشروط ذاتها، وألا سقط هذا الحق وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصص المبيعة بينهم بنسبة حصص كل منهم في راس مال الشركة.

### مادة ١٠

### سجل الشركاء

يعد بالمركز الرئيسي للشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يلي :

١. أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال أقامتهم ومهنهم.
٢. عدد الحصص التي يمتلكها كل شريك وقيمتها الإجمالية.

٣. حالات التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ توقيع المتنازل والمتنازل إليه في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن ألت إليه الحصص في حالة الانتقال بطريق الميراث، ولا يكون للتنازل أو الانتقال اثر في مواجهه الشركة أو الغير إلا من تاريخ قيده في السجل المذكور. ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الإطلاع على هذا السجل في أوقات العمل اليومي للشركة وترسل إدارة الشركة في خلال شهر يناير في كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة بالسجل المذكور إلى مصلحة الشركات كما يتعين على إدارة الشركة أن تقوم بأخطار الجهة المذكورة باى تغيير قد يطرأ على بيانات سجل الشركاء خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ إثباته بالسجل

## الباب الثالث

## إدارة الشركـــــة

### مادة ١١

### حق الإدارة ومدتها

يتولى إدارة الشركة مدير أو مديرين تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء أو من غيرهم واستثناء من طريقه التعيين سالفة الذكر عين الشركاء:

١. ......................................

٢. ......................................

ويباشر المديران وظائفهم لمده غير محدده. ويقر المديران بأنه لم يسبق صدور أحكام قضائية ضد أحدهما بعقوبة جنائية أو جنحه مخلة بالشرف أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ٨٩، ١٦٢،163 ، 164من القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب التأسيس وبأنهما لا يعملان بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام .

### مادة ١٢

### سلطات إدارة الشركة

يمثل المديران الشركة في علاقتها مع الغير ولهما في هذا الصدد أوسع السلطات لأداره الشركة والتعامل باسمها فيما عدا ما احتفظ به صراحة عقد الشركة أوالقانون أو لائحته التنفيذية للجمعية العامة.

مادة ١٣

## عزل المديرين

المدير قابل للعزل في اى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع راس المال على الأقل.

مادة ١٤

## خلو إدارة الشركة من مديـــــــــر

في حالة خلو إدارة الشركة من مدير تدعى الجمعية العامة غير العادية للانعقاد خلال شهر على الأكثر للنظر في الأمر وتعيين مديرا جديدا مع مراعاة أحكام المادة ٦٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

مادة ١٥

## مكافأة إدارة الشركة وبدلاتـــــــها

للمدير الحق في مبلغ سنوي اجمالى قدرة ٢٤٠٠ جنية ألفان وأربعمائة جنيه بصفة مكافأة تدفع كل سنة وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقه في الأرباح على الوجه المبين في المادة ٣٤ من هذا العقد.

مادة ١٦

## مطبوعات الشركة

يجب أن تحمل الإعلانات ونسخ العقود وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة اسم الشركة وان تسبقه أو تلحقه عبارة شركة ذات مسئولية محدودة مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة الرئيسي وبيان راس المال بحسب قيمته الثابتة في أخر ميزانية معتمدة للشركة.

مادة ١٧

## تبليغات الشركة

تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئه خطابات موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال .

# الباب الرابع

# الجمعية العامـــــة

مادة ١٨

## مكان انعقاد الجمعية العامة للشركـــــاء

تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة دهب محافظة جنوب سيناء.

## مادة ١٩
## حق حضور الجمعية
## العامة للشركـــــاء

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة للشركاء مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بنفسه أو عن طريق وكيل من لشركاء أو غيرهم بتوكيل خاص ولكل شريك أو وكيل عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يمتلكه أو يمثله من حصص دون تحديد .

## مادة ٢٠
## رئاسة الجمعية العامة
## للشركـــــاء

يرأس اجتماع الجمعية العامة ويعين الرئيس أمينا للسر ومراجعا لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العامة تعينهما ويجب أن يحضر الاجتماع احد المديرين على الأقل.

## مادة ٢١
## إخطارات الدعوة
## لانعقاد الجمعية العامــة للشركـــــاء

توجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة للشركاء بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال وترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل في محل أقامته الثابت بسجل الشركاء ويجب أن يتضمن أخطار الدعوة بيان جدول الأعمال ومكان وزمان الاجتماع ويوضع جدول الأعمال بمعرفة الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد .

## مادة ٢٢
## مداولات الجمعية العامة
## للشركاء وقراراتها

لا يجوز للجمعية العامة للشركاء أن تتداول في غير المسائل المدرجة في جدول أعمالها المحدد سلفا بأخطار الدعوة ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع، وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة للشركاء طبقا لعقد الشركة وأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحتة التنفيذية ملزمة لجميع الشركاء بمن فيهم الغائبين والمخالفين في الراى وعديمي الأهلية وناقصيها .

## مادة ٢٣
## الجمعية العامة العادية للشركـــــــــاء

تنعقد الجمعية العامة العادية للشركاء كل سنة بناء على دعوة من إدارة الشركة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة وذلك خلال الثلاثة اشهر على الأكثر التالية لنهاية السنة المالية للشركة ولإدارة الشركة أن تقرر دعوة الجمعية العامة العادية للشركاء للانعقاد غير العادي كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى إدارة الشركة أن تدعو الجمعية العامة العادية للشركاء إلى انعقاد غير عادى إذا طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملك ٥ % من راس مال الشركة على الأقل بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب .

ولمراقب الحسابات أو مصلحة الشركات أن تدعو الجمعية العامة العادية للشركاء للانعقاد في دور انعقاد غير عادى في الأحوال التي تتراخى فيها إدارة الشركة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيهه الدعوى للانعقاد .

## مادة ٢٤
## اختصاصات الجمعية العامة العاديــــــة للشركـــــاء

تجتمع الجمعية العامة العادية للشركاء مرة على الأقل كل سنة خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية وتنظر الجمعية على الأخص في
لمسائل الآتية :

١ . تقرير مراقب الحسابات
٢ . مراقبة أعمال إدارة الشركة والنظر في إخلائها من المسئولية
٣ . المصادقة على القوائم المالية
٤ . الموافقة على توزيع الأرباح وتحيد مكافأة الإدارة
٥ . تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه
٦ . تعيين المديرين وتحديد مكافأتهم

## مادة ٢٥
## نصاب صحة انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء ونصاب صحة قراراتها

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء صحيحا إلا إذا حضرة شركاء يمثلون ( نصف ) راس المال على الأقل فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية العامة العادية إلى اجتماع ثاني يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعتبر اجتماعها الثاني

صحيحا مهما كان عدد الحصص الممثلة فيه، ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني وتصدر فيه القرارات بأغلبية عدد أصوات الحصص الحاضرة والممثلة في الاجتماع على الأقل وفى حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الاجتماع .

### مادة ٢٦

### اختصاصات الجمعية العامة غير العادية للشركاء

تختص الجمعية العامة غير العادية للشركاء بتعديل عقد الشركة مع مراعاة ما يلي :

١. لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شانه المساس بالحقوق الأساسية لمالك الحصص التي يستمدها بصفته شريكا .
٢. يجوز إضافة إغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى .
٣. يكون للجمعية العامة غير العادية للشركاء النظر في زيادة راس المال أو تخفيضه أو إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة أو اندماج الشركة.

### مادة ٢٧

### نصاب صحة انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركاء ونصاب صحة قراراتها

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على لجمعية العامة غير العادية للشركاء الأحكام الآتية .

١. تجتمع الجمعية العامة غير العادية للشركاء بناء على دعوة من إدارة الشركة وعلى إدارة الشركة توجيه الدعوة إذا طلب منها ذلك عدد من الشركاء يمثل ١٠ % من راس مال الشركة على الأقل لأسباب جدية وإذا لم تقم إدارة الشركة بدعوة الجمعية خلال شهر واحد من تقديم الطلب إليها كان للمطالبين أن يتقدموا إلى مصلحة الشركات التي تتولى توجيه الدعوة .
٢. لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركاء صحيحا إلا إذا حضرة شركاء يمثلون ( نصف ) راس المال على الأقل فإذا لم

يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثاني خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضرة شركاء يمثلون ( ثلث ) راس المال على الأقل

٣. تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركاء في اجتماعها الأول بموافقة ( ٤٠ % ) على الأقل و تصدر قراراتها في اجتماعها الثاني بموافقة ( ٢٥ % ) على الأقل. وإذا كان القرار يتعلق بعزل احد المديرين فأنة يلزم أن يصدر بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع راس المال على الأقل بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزلة .

**مادة ٢٨**

**تسجيل أسماء الحاضري**

**في اجتماع الجمعية العامة للشركاء**

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالاصاله أو بالإنابة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقبا لحسابات وفارز الأصوات.

**مادة ٢٩**

**المناقشة والاستجواب**

يكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها واستجواب إدارة الشركة ومراقب الحسابات بشأنها، وتجيب إدارة الشركة أو مراقب الحسابات على أسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر وإذا رأى الشريك أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

**مادة ٣٠**

**طريقة التصويت**

يكون التصويت في الجمعية العامة للشركاء علنيا ويجب أن يكون التصويت بطريقه سرية إذا كان القرار يتعلق بتعيين المديرين أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسئولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس الاجتماع أو عدد من الشركاء يمثل الأصوات الحاضرة والممثلة في الاجتماع على الأقل .

### مادة ٣١

### محضر الاجتماع وسجل المحاضــر

يحر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلي الجهات الإدارية المختصة كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الشركاء إثباته في المحضر. وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة للشركات بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص مرقومه صفحاته ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وفارزو الأصوات ومراقب الحسابات وتصدق إدارة الشركة على صور أو مستخرجات هذه المحاضر، ويجب إرسال صوره من محضر اجتماع الجمعية العامة للشركاء إلى مصلحة الشركات خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

## الباب الخامس

## سنة الشركة – الجرد – الحساب الختامي

## المال الاحتياطي – توزيع الأرباح

### ماده ( ٣٢

### السنة المالية للشركة

السنة المالية لشركة اثنتا عشر شهرا ميلادية تبدأ من أول شهر يناير وتنتهي في أخر شهر ديسمبر من كل عام على أن السنة المالية الأولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى أخر شهر ديسمبر من العام التالي وتنعقد أول جمعية عامة غير عادية سنوية للشركاء عقب هذه السنة .

### مادة ٣٣

### التقرير السنوي عن نشاط الشركة

### واعداد القوائم المالية

يجب على إدارة الشركة أن تعد عن كل سنة مالية خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهائها القوائم المالية وتقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة المالية ذاتها. وتودع القوائم المالية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ إعدادها مكتب السجل التجاري المختص ولكل ذي شان أن يطلع عليها لدية ويجب إرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى إلى كل شريك ومصلحة الشركات ومراقب الحسابات بطريق البريد

الموصى علية المصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل .

**ماده ٣٤**

**توزيع الأرباح**

**وتجنيب الاحتياطـــــي**

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الأخرى كما يلي يبدأ تجنيب مبلغ يوازى ٢٥ % على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي ويوقف هذا التجنيب متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازى ٧٥ % على الأقل من راس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك يتعين العودة إلى التجنيب .

١. يقطتع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ١٠ % من راس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنة إذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة
٢. يخصص بعد ما تقدم مبلغ لا تتجاوز نسبته ٥ % من الأرباح المتبقية لمكافأة إدارة الشركة
٣. تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح إدارة الشركة واعتماد الجمعية العامة توزع على العاملين .
٤. يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح إدارة الشركة إلى السنة المالية المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادى أو مال للاستهلاك غير العادي إما الخسائر أن وجدت فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم كل بأكثر من قيمة حصصه .

**ماده ٣٥**

**استخدام الاحتياطي**

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة للشركاء بناء على اقتراح المديرين فيما يعود على الشركة بالنفع .

**ماده ٣٦**

**مكان وزمان دفع**

**حصص الأربـــــاح**

تدفع حصص الأرباح إلى الشركاء في المكان والمواعيد التي تحددها إدارة الشركة بشرط إلا تتجاوز شهر واحد من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع.

ويجوز لإدارة الشركة أن تقوم بتوزيع مبلغ من اصل حصص أرباح الشركة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك .

**الباب السادس**

**مراقب حسابات الشركة**

**ومستشارها القانوني**

**مادة ٣٧**

**مراقب حسابات الشركة**

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ إلى ١٠٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحتة التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شانهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة للشركاء وتقدر اتعابة واستثناء مما تقدم عين الشركاء السيد / .................................. المحاسب القانوني س.م.م ( ) المقيم في مراقبا أولا لحسابات الشركة ويقر المراقب بقبوله التعيين وبتوافر الشروط المقررة في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة في شخصه وبعدم مخالفته لأحكام المواد من ١٠٣ إلى ١٠٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويسال المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفة وكيلا عن مجموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب أو يستوضحه عما ورد به .

**ماده ٣٨**

**المستشار القانوني للشركة**

يكون للشركة مستشار قانوني من المقيدين بجدول الاستئناف على الأقل يتم تعينه وتقدر أتعابه بقرار من الجمعية العامة للشركاء واستثناء مماتقدم عين الشركاء السيد / .................................. المحامي والمقيم في .................................. مستشارا قانونيا أولا للشركة ويقر المستشار بقبوله التعيين.

**الباب السابع**

**في المنازعات ودعاوى المسئولية**

**المدنية ودعاوى البطلان**

**ماده ٣٩**

**السلطة المختصة برفع المنازعات**

مع عدم الإخلال بحقوق الشركاء المقررة فأنة لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشتركة ضد أداره الشركة إلا باسم مجموع الشركاء

وبمقتضى قرار من الجمعية العامة للشركاء ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر أداره الشركة بذلك بموجب خطاب موصى علية بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال قبل انعقاد الجمعية العامة للشركاء بشهر واحد على الأقل ويجب على إدارة الشركة أدراج الاقتراح في جدول أعمال الجمعية العامة للشركاء . وإذا رفضت الجمعية العامة للشركاء هذا الاقتراح فلا يجوز لاى شريك أعاده طرحة باسمة الشخصي إما إذا قبل تعين الجمعية العامة لمباشره الدعوى مندوبا أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الإعلانات الرسمية.

## مادة ٤٠

## دعوى المسئولية المدنية

لا يترتب على اى قرار يصدر من الجمعية العامة للشركاء سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أداره الشركة بسبب الأخطاء التي تقع منها في تنفيذ مهمتها وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية المدنية قد عرض على الجمعية العامة للشركاء بتقرير من إدارة الشركة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير أداره الشركة أو تقرير مراقب الحسابات حسب الأحوال .

## مادة ٤١

## دعوى البطلان

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة للشركاء بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو عقد الشركة وكذلك يجوز أبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الشركاء أو للأضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأداره الشركة أو غيرها دون اعتبار لمصلحة الشركة ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا الشركاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ويجوز لمصلحة الشركات أن تنوب عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا بأسباب جدية ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كان لم يكن بالنسبة إلى جميع الشركاء وعلى أداره الشركة نشر ملخص الحكم بالبطلان في أحدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات وتسقط دعوى البطلان بمضي سنة من تاريخ صدور القرار ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك.

## الباب الثامن
## في حل الشركة وتصفيتها
### ماده ٤٢
### حل الشركة قبل انقضاء اجلها

في حالة خسارة نصف راس مال الشركة تحل الشركة قبل انقضاء اجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية للشركاء خلاف ذلك.

### مادة ٤٣
### تصفية الشركة

مع مراعاة أحكام القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يجب عند انتهاء مده الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد لها أن تعين الجمعية العامة بناء على طلب أداره الشركة مصفيا أو أكثر من بين الشركاء أو غيرهم وتحدد سلطاتهم وأتعابهم كما تبين طريقه التصفية.

وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفى وتحدد أتعابه و لاينتهى عمل المصفى بوفاة الشركاء أو إشهار إفلاسهم أو إعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم وتنتهي سلطة أداره الشركة بتعيين المصفين إما سلطة الجمعية العامة للشركاء فتبقى قائمة طوال مده التصفية إلى أن يتم إخلاء عهده المصفين.

## الباب التاسع
## أحكام ختامية
### مادة ٤٤
### القانون الواجب التطبيق

تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها فيما لم يرد نص بشانه نص خاص في هذا العقد.

### ماده ٤٥
### نسخ العقد

حرر هذا العقد بمدينة بجمهورية مصر العربية في يوم ( ) الموافق / / ميلادية الموافق / / هجرية من ( ) نسخة لكل من المتعاقدين نسخة والباقي لتقديمها إلى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

## مادة ٤٦
## في إيداع العقد
## ووكيل المؤسسين ومصاريف التأسيس

يودع هذا العقد في السجل التجاري وينشر طبقا للقانون وقد فوض الشركاء السيد/.................................. في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والمصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي يتم إنفاقها في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة.

توقيعات المؤسسين :

# *ESTABLISHMENT AGREEMENT*

## *Limited Liability Company*

This day the corresponding to / / 2005
By and between the signatories hereunder:

1. Name:....................

Nationality:......................
Profession:...............................
ID. No. ..............issued from............... civil Register office , with his domicile at ...............

2. Name:....................

Nationality:......................
Profession:...............................
ID. No. ..............issued from............... civil Register office , with his domicile at ...............

3. Name:....................

Nationality:......................
Profession:...............................
ID. No. ..............issued from............... civil Register office , with his domicile at ...............

## *Preamble*

The signatories of this contract acknowledge that each of them has the legal capacity needed for the establishment of the company, that no judgments of conviction has been rendered against any of them in a felony, a misdemeanor affecting honor or any of the penalties provided for in the articles (89),( 1 62),( 163 ),( 164) of the Law No. 159 of 1981 during the five years preceding the submission of the application of establishment (unless rehabilitated) and that they are not employed with the Government, the public sector or the business public sector. They agreed among

them to establish a limited Liability Company enjoying the Egyptian nationality by virtue of a license from the Government of the Arab of Egypt in accordance with the Laws prevailing in it, the Companies Law No.159 of 1981 as amended and its executive regulations, and in accordance with the provisions of this contract. The signatories of this contract acknowledge that they have committed themselves to duly observe all prescribed rules provided for in the said laws to establish this company according to the following formalities and conditions.

## *Chapter One*

## Name of the company, its object, its Term and its head office

### *Article 1*

**The name of the Company**

The name of the Company is:............................ Company, A Limited Liability Company

### *Article 2*

**The object of the company**

The object of the company is With due diligence to the provisions of the Laws, regulations and prevailing decisions, and provided that the necessary license for practicing such activities has been attained. The Company may have interest with other companies, or may participate in any aspect with other companies practicing similar business or that may aid it in the fulfillment of its object in Egypt or abroad. It may merge with the said entities, may buy them or annex them in accordance with the provisions of the Law and its executive regulations.

## *Article 3*

### The term of the company

The term of the company is ( ) years, beginning from the date of acquiring the juridical personality, and it may be extended or shortened after taking the necessary procedure in accordance with the provisions of this contract and of the Law No.159 of 1981 and its executive regulations.

## *Article 4*

### Head office of the company

The head office of the company shall be the city of Dahab Governorate South Sinai of in the Arab Republic of Egypt. The managers of the company may transfer the head office to any other place in the same city. They may also decide to establish branches, or agencies for the company in the Arab Republic of Egypt or abroad. The company may decide to move its head office to any other city inside the Arab Republic of Egypt subject to the approval of the extraordinary general meeting of the associates.

# Chapter 2

# Capital — Quotas

## *Article 5*

### The capital and its distribution

The capital of the company has been defined by LE (50000 ) distributed to (100 ) quotas , the value of each is L.E (500 ) These quotas are distributed among the associates as follows

Name of the owner of the quota

Nationality

Number of Quotas in kind

Number of quotas in cash

Value in .............. L.E

Percentage of association

Total

The associates attest that the quotas in cash had been paid in full in the amount of (50000) LE and had been deposited in Bank ............. Branch ........... which is authorized to receive public subscriptions by virtue of the attached certificate.

### *Article 6*

### Rights and obligations of the owner of quota

The quota confers to all associates equal rights in getting profits and in the participation in the properties of the company at the time of liquidation each in pro rata of his quotas in the capital and the associates shall not be liable except within the value of their quotas. Rights and obligations related to quotas may be sued in the hands of each owner who may receive them. The ownership of the quotas entails inevitably the acceptance of the provisions of this contract and the decisions of the general meeting in accordance with the provisions of Law 159 of 1981 as amended and its executive regulations and the provisions of this contract.

### *Article 7*

### Increase of the capital of the company

The capital of the company may be increased at one or more times by issuing new quotas or by the transfer of a reserve into quotas by a decision from the extraordinary general meeting in accordance with the provisions provided for in the companies LawNo.159 of 1981 and its executive regulations.

In the case of issuing new cash quotas the old associates shall have the right of priority in the subscription thereof in pro rata to the number of old quotas owned by each. This right shall be used according to the formalities and

conditions prescribed by the management of the company, unless the extraordinary general meeting decides otherwise.

### *Article 8*

### Reduction of the capital of the company

The extraordinary general meeting may decide to reduce the capital of the company if serious reasons justifying such reduction provided that the minimum capital may not be less than the limit provided for in the executive regulations of the Law No. 159 of 1981. The reduction shall be effected in the manner prescribed by the general meeting whether by decreasing the number of quotas or recovering some of them or by reducing the nominal value of quotas provided that the nominal value of the quota may not be less than one hundred Pounds.

### *Article 9*

### Transfer of title of quotas

The ownership of quotas is transferable among parties or among them and third parties bay virtue of a written assignment. Such transfer or disposition shall be evidenced in the record prepared for it and provided for in Article 10 of this contract. Each associate wishing to sell his quotas or some of them to third parties shall notify the management of the company accordingly by virtue of a registered letter accompanied with acknowledgment of receipt or by hand against receipt stating the complete name of the assignee, his nationality, occupation, domicile, the number of quotas assigned and the price and conditions of sale. The management of the company shall notify the rest of the associates during the three following days by virtue of a registered letter accompanied with acknowledgment of receipt or by hand against receipt. The other partners shall

have a period of one month of the date of notification delivered from the assignor to the management of the company, during which they have the right of preemption upon the assigned quotas in the same conditions. If this right is claimed by more than one partner the sold quotas shall be distributed among them in pro rata to the quotas of each in the capital of the company.

### *Article 10*

### The record of associates

A record of associates shall be prepared in the head office of the company and shall include the following:

1) Names of associates, their nationalities, domiciles and occupations.

2) Number of quotas owned by each associate and their total value.

3) Assignments of shares or transfer of title indicating the date of signing each the assignee and the assignor in case of dispositions among living persons, the signature of the manager and the assignee of the quota in case of transfer by cause of inheritance. The assignment or the transfer may not produce any effect towards the company of third parties except as of the date of registration in the said register. Each associate and each interested person other than the associates may peruse this register during the daily working hours of the company. The management of the company shall send during the month of January of each year a list comprising the indications stated in the said record to the Companies Organization. The management of the company shall notify the said Organization with any change in the record of partners during five days at the most from the date of entry in the record.

*Chapter 3*

# The management of the company

*Article 11*

**The right to manage and its duration**

One or more managers shall perform the management of the company. They shall be appointed by the general meeting from among the associates or from others, and by exception from this manner of appointment the associates agreed to appoint:

1. Mr..................... of ..............nationality domiciled at.......................
2. Mr..................... of ..............nationality domiciled at.......................
3. Mr..................... of ..............nationality domiciled at.......................

The first period of management ends at.......... or the managers shall exercise their profession for an indefinite period.

The managers acknowledge that no judgments of conviction has been rendered against any of them in a felony, a misdemeanor affecting honor or any of the penalties provided for in the articles (89),(162),(1 63),(164) of the Law No. 159 of 1981 during the five years preceding the submission of the application of establishment and that they are not employed with the Government, the public sector or the business public sector.

*Article 12*

**The powers of the management of the company**

The manager(s) represent the company in its relations with third parties and he/they has/have in this connection the most extensive powers to manage the company and to deal

in its name except in matters expressly reserved in the contract of the company, in the Law or its executive regulations for the general meeting.

*Article 13*

**Removal of the managers**

The majority of associates owning three quarters of the capital at least may remove a manager at any time by a motivated decision.

*Article 14*

**The vacancy of the post of a manager**

In case of the vacancy of a post of a manager in the company, the extraordinary general meeting shall be invited to a meeting during one month at the most to consider the matter and appoint a new manager with due diligence to the provisions of Article 26 of the Law 159 of 1981.

*Article 15*

**Remuneration and allocations for company's management**

The manager has the right to an annual sum amounting to LE ( ) as a remuneration paid each ( ) and it will be entered in the general expenses account. The manager has over this remuneration the right to recover the representation expenses, the allowances of travel and transport, he (they) has (have) right to a portion in profits as illustrated in Article 34 of this contract.

*Article 16*

**Printed matter of the company**

All announcements, copies of contracts and other papers and printed matters issued by the company shall bear its name and be preceded or followed by the wording "a limited liability company", written in clear readable letters with the indication of the head office of the company and

the capital as evidence in the last approved balance sheet of the company

*Article 17*

**Notifications of the company**

Notifications of the company referred to in this contract whether among associates or with the company shall be effected by registered letters with acknowkdgment of receipt or by hand against receipt.

## *Chapter 4*

## The general meeting

*Article 18*

**The place of holding the general meeting of associates**

The general meeting represents all the associates and may not be held except in the city of Dahab.

*Article 19*

**The right to attend the general meeting of associates**

Each associate has the right to attend the general meeting of associates whatever may be the number of quotas he owns in person or by a proxy from the associates or from others by a special procurator. Each associate or proxy shall have a number of votes corresponding to the number of quotas he owns or represents without limitation.

*Article 20*

**The chairmanship of the general meeting of associates**

The general meeting shall be chaired by the chairman shall appoint a secretary and a checker for the votes provided that the general meeting shall approve their appointment. The meeting shall be attended b one at least of the managers.

## *Article 21*

## **Notification of the invitation of the general meeting of the associates**

The invitation for the attendance of the general meeting of associates shall be directed by virtue of a registered letter with acknowledgment of receipt or by hand against receipt. The notification shall be sent to each associate at least fifteen days before the date of holding the general meeting to his domicile evidenced in the register of associates. The notification shall include the agenda of works, the place and time of the meeting, and the agenda of work shall be drawn by the body which directs the invitation.

## *Article 22*

## **Deliberations of the general *meeting* of associates and its decisions**

The general meeting of the associates may not deliberate in matters other than those stated in the agenda of works previously mentioned in the notification of holding the meeting. However, the general meeting may deliberate in serious matters which may arise during the meeting. The decisions issued by the general meeting of associates in accordance with the contract of the company and the provisions of the Law 159 of 1981 and the executive regulations shall be binding upon all associates including the absent and the dissenting in opinion as well as minors and incapacitated persons.

## *Article 23*

## **The ordinary general meeting of the associates**

The ordinary general meeting of associates shall be held each year upon invitation from the management of the company in the time and place mentioned in the

announcement of invitation, during the three months at the most following the end of the financial year of the company. The management of the company may decide to hold the ordinary general meeting into an extraordinary meeting if necessity so requires. The management of the company shall invite the ordinary general meeting of associates to an extraordinary meeting if requested by the auditor or a number of associates representing 5% of the capital of the company at least, by virtue of a registered letter with acknowledgment of receipt or by hand against receipt provided that the reasons for such request shall be clarified. The auditor or the Companies Organization may invite the ordinary general meeting of associates to an extraordinary session in the cases where the management of the company delays in inviting it despite the fact that the invitation is obligatory and a month lapses as of the time of occurrence. of the fact or commencement of the date during which the invitation should be directed.

### *Article 24*

### Functions of the ordinary general meeting of associates

The ordinary general meeting of associates convenes at least once every year during the three months following the end of the financial year and it considers specifically the following matters:

1. The report of the auditor
2. The supervision of the works of the management of the company and its discharge of responsibility
3. Approving the financial statements.
4. Approving the distribution of profits and determining the remuneration of the management.
5. Appointing the auditor and determining his fees

6. Appointing the managers and determining their remuneration.

*Article 25*

**The quorum of validity of holding the ordinary general meeting and the validity of its decisions**

The ordinary general meeting of associates shall not be valid unless attended by associates representing 50 % at least of the capital. If this minimum is not met in the first meeting the general meeting must be invited to a second meeting to be held during the thirty days following the first meeting and this second meeting shall be valid whatever may be the number of quotas represented therein. The invitation to the first meeting may suffice if it contained the time of the second meeting. Decisions shall be issued by at least the majority of the number of votes of quotas present and represented in the meeting and in case of a tie the side of the chairman of the meeting shall be the preponderant.

*Article 26*

**Functions of the extraordinary general meeting of associates**

1. The extraordinary general meeting of the associates is competent to amend the contract of incorporation of the company with due diligence to the following: The obligations of associates shall not be increased, and every decision issued by the general meeting affecting the substantial rights of the owner of quotas inspired by his quality as associate shall be null and void.
2. Additional, supplementary or near purposes may be added to the original purpose of the company.

3. The extraordinary general meeting of associates may consider the increase or reduction of the capital, extending or shortening the term of the company or its dissolution before the end of its term or the change of the percentage of the loss leading to the dissolution or merger of the company.

*Article 27*

**Quorum of the validity of the extraordinary general meeting of associates and the quorum of its decisions.**

Without due regard to the provisions of the ordinary general meeting, the extraordinary genera meeting shall be subject to the following provisions:

1. The extraordinary general meeting of associates shall be held on invitation from the management of the company and this management shall make the invitation if requested to do so by a number of associates representing at least 10% of the capital of the company for justifying reasons. If the management of the company did not invite the general meeting during one month of the submission of the application, the applicants may submit their application to the Companies Organization which makes the invitation.
2. The extraordinary general meeting of associates shall not be valid unless attended by associates representing at least of the capital. If this minimum is not met in the first meeting, the general meeting must be invited to a second meeting during the thirty days following the first meeting. The second meeting shall be valid if attended by associates representing at least.
3. The decisions of the extraordinary general meeting of associates in the first meeting shall be issued by the

approval of at least, and the decisions in the second meeting shall be issued by the approval of at least If the decision relates to the discharge of a manager it shall be issued by the approval of the numerical majority of associates owning the three quarters after the exclusion of the quotas of the discharged manager.

### *Article 28*

### Registration of the names of those present in the general meeting of associates

The names of attending associates shall be registered in a special record evidencing their attendance, whether as principals or per procurator. Such record shall be signed before the beginning of the meeting by each of the auditor and the checker for the poll.

### *Article 29*

### Deliberation and inquisitions

Each associate attending the general meeting shall have the right of deliberating on matters stated in the agenda and to put questions to the management of the company and the auditors in their respect. The management of the company or the auditor may answer the questions of associates within the limits which may not expose the interest of the company or the public interest to any prejudice. If the associate finds that the answer to his question is not enough he may request a decision from the general meeting and this decision shall be enforceable.

### *Article 30*

### The mode of voting

Voting in the general meeting of the associates shall be public and must be in a secret manner if the decision relates to the appointment or discharge of managers or, filling the

lawsuit of responsibility against them or if the secrecy was requested by the chairman of the meeting or a number of associates representing at least one tenth of the votes attending or represented in the meeting.

### *Article 31*

### The minutes of meeting and the register of minutes

Minutes of the meeting shall be written including the evidence of attendance, the quorum of the meeting and the presence of competent administrative authorities and organizations, as well as sufficient synopsis of all deliberations of the general meeting, all events that may occur during the meeting, the decisions taken in the meeting, the number of votes approving or dissenting to them and all what the associates request to be evidenced in the minutes.

The minutes of the sessions of the general meeting of associates shall be regular recorded after each session in a special record with serial numbered pages, and shall be signed, together with the minutes by the chairman of the meeting, the secretary, the checker for poll and the auditor. The management of the company shall attest the copies and extracts of the minutes of the general meeting of associates a copy of which shall be sent to the Companies Organization during, at the most one month as of the date of the meeting.

## *Chapter 5*

## The year of the company, inventory, final, account, Reserve fund and distribution of profits

### *Article 32*

### The financial year of the company

The financial year of the company shall be twelve (AD) months beginning from the month of ( ) and ending at the end of the month of ( ) each year. However, the first financial year includes the period from the date of final establishment till the end of the month of ( ) of the following year, and the first ordinary general meeting of associates shall be held after the said year.

### *Article 33*

### The annual report of activity of the company and the preparation of the financial statements

The management of the company shall prepare for every financial year, during at the most two months of the end of the year, the financial statements, a report of company's activity during the financial year and its financial position at the end of the financial year. The financial statements shall be deposited after fifteen days as of the date of its preparation, in the competent commercial registry and any interested person may peruse it there. A copy of the paper stated in the first paragraph shall be sent to each associate, to the Companies Organization and the auditor by registered mail accompanied with acknowledgment of receipt or by hand against receipt two weeks at least before the date of holding the general meeting.

### *Article 34*

### Distribution of profits and making reserves

The annual net profits of the company shall be distributed after the deduction of all general expenses and charges as follows:

1. Deduction begins with a sum amounting at least to 15 % of the profits to constitute the legal reserve, and this deduction ceases when the total reserve amounts to at least 50% of the capital. The deduction shall be

resumed when the reserve decreases under this percentage.

2. The next deduction shall be for the sum necessary to distribute a first portion of profits amounting at least to 10 % of the profits among associates according to the value of their quotas. If the profits of the company in one year do not permit to distribute this portion, it may not be claimed from the profits of the coming years.
3. a sum not exceeding 5 % of the rest of the profits shall be devoted, after the preceding deduction, for the remuneration of the management of the company.
4. A percentage of profits shall be devoted for the distribution among; he employees upon suggestion of :he management of the company and approval of the general meeting.
5. The rest of profits shall be distributed among the associates as additional portion of profits or it may be brought forward upon suggestion of the management of the company to the following year or an unusual reserve or depreciation fund may be constituted of such sums. As to losses, if any, they shall be borne by the associates in proportion to their quotas provided no one may lose more than the value of his quotas.

*Article 35*

**The use of reserve**

The reserve may be used by a decision from the general meeting of associates, upon suggestion from the managers, in the interest of the company.

*Article 36*

**Time and venue of payment of profits**

The portion of profits shall be paid to the associates in the time and venue determined by the management of the company, provided that it may not exceed one month from the date of the decision of the distribution of the general meeting. The management of the company may decide to distribute a sum from the original portions of current profits of the company if the profits devoted and current permits it to do.

## *Chapter 6*
## The auditor of the company and the legal adviser

### *Article 37*
### The auditor of the company

With due regard to the provisions of Articles (103) to (109) of the Law 159 of 1981 and its executive regulations, the company shall have one or more auditors among those satisfying the conditions provided for in the Law of exercizing the profession of accountancy and auditing to be appointed by the general meeting of the associates and the said meeting shall determine his fees. By way of exception from the foregoing, the associates have appointed Mr.................., legal accountant registered under No ( . ) residing at ...................... to be the first auditor of the company. The auditor acknowledges his acceptance of his appointment and that he in person satisfies the conditions prescribed in the Law of the profession of accountancy and auditing and that he did not contravene the provisions of the articles from (103) to (109) of the Law No. 159 of 1981 as amended.

The auditor shall be responsible for the validity of the indications stated in his report in his quality as proxy for all associates. Each associate has the right during the general

meeting to discuss the report of the auditor or to ask for clarification upon its contents.

*Article 38*

**The legal adviser of the company**

The company shall have a legal adviser among the lawyers registered in the table of appeal courts at least, to be appointed and his fees shall be determined by By way of exception from the foregoing the associates have appointed Mr............................., lawyer residing at ........................ as the first legal adviser of the company. The legal adviser acknowledges his acceptance to this appointment

## *Chapter 7*

## Disputes, actions of civil responsibility and actions of nullity

*Article 39*

**The body competent to initiate disputes**

Without prejudice to the rights of associates legally prescribed, disputes affecting the common interest of the company may not be initiated against the management of the company except in the names of the whole associates and by a decision from the general meeting of associates. Each associate wishing to initiate a dispute of this kind shall notify the management of the company accordingly by virtue of a registered letter accompanied with the acknowledgment of receipt or by hand against receipt one month at least before holding the general meeting. The management of the company shall insert such suggestion in the agenda of the general meeting of associates. If the general meeting of associates refuses this suggestion no other associate may re-submit it in his own name, but in case of acceptance, the general meeting shall appoint one or

more delegates to initiate and follow the action and to receive all official notifications.

### *Article 40*

### The action of civil liability

No decision issued from the general meeting of associates may entail the extinguishing of the action of civil liability against the management of the company because of the faults committed in the execution of its functions. If the fault initiating the civil liability has been brought before the general meeting of associates by a report from the management of the company or the auditor, the action shall extinguish by the lapse of one year as of the date of the decision of the general meeting approving the report of the management of the company or report of the auditor (as the case may be).

### *Article 41*

### The action of nullity

Without any prejudice to the rights of bona fide third parties, shall be null and void every decision issued by the general meeting of the associates in contrariety to the provisions of the Law No.159 of 1981 or the contract of incorporation of the company. Shall also be null and void every decision issued for the sake of a certain category of the associates or to cause nuisance to them or to bring a special benefit to the management of the company or others regardless of the interest of the company. Nullity in such case may not be claimed except by the associates who objected the decision in the minutes of the meeting or who were absent for justifiable causes.

The Companies Organization may replace them in claiming the nullity if serious reasons were submitted to it. The judgment of nullity shall ensue that the decision is

considered non existing as to all associates and the management of the company shall publish the summary of the judgment of nullity in one of the daily newspapers and in the Companies Gazette. The action of nullity extinguishes by the lapse of one year as of the date of issuing the decision. The initiation of the action may not suspend the execution of the decision unless the court orders otherwise.

## *Chapter 8*
## Dissolution and liquidation of the company

### *Article 42*
### Dissolution of the company before Maturity

In case the company loses half of its capital, the company shall be dissolved before the end of its term unless the extraordinary general meeting of the associates decides otherwise.

### *Article 43*
### Liquidation of the company

With due regard to the provisions of the Law No.159 of 1981 and its executive regulations, the general meeting upon request from the management of the company shall appoint one or more liquidators among the associates or from others, at the end of the term of the company or in case of dissolution before the end of its term. The general meeting shall define their powers, their fees and prescribe the method of liquidation. In case the company is dissolved by a court judgment or because of its nullity, the court shall define the method of liquidation, appoints the liquidator and determines his fees. The task of the liquidator may not end by the death of associates, their bankruptcy, insolvency, or interdiction even if he was appointed by them. The power of

the management of the company shall end by the appointment of the liquidators, but the power of the general meeting of associates shall continue to exist during the period of liquidation until the liquidators are discharged

## *Chapter 9*

## Final provisions

### *Article 44*

### The applicable Law

The provisions of the Law of joint stock companies, partnerships limited by shares and the limited liability companies issued by the Law No.159 of 1981 as amended and its executive regulations shall apply unless otherwise provided for in this contract.

### *Article 45*

### Copies of the contract

This contract has been written in the city of Dahab in the Arab Republic of Egypt , on the day corresponding to / / (AD) , corresponding to / / (AH),of copies, one for each of the parties and the rest for presentment to the concerned bodies for the issuance of the decision authorizing the establishment.

### *Article 46*

### The deposit of the contract, the founders proxy and establishment expenses

This contract shall be deposited with the commercial register and be published in line with the Law. The associates has delegated Mr. ...................... to take all the necessary procedure in this respect. Expenses reimbursements, wages and charges incurred for the establishment of the company shall be deducted from the account of general expenses.

***Signatures:***

**عقد تأسيس**
**شركة الأحمدي للاستثمارات التجارية**
**شركة ذات مسئولية محدودة**
**(النموذج الثاني)**

أنه فى يوم .... الموافق.....

حرر هذا العقد فيما بين كل من:

<u>١ـ الطرف الأول:</u>

الاسم: ........................، .......... الجنسية، جواز سفر رقم ..........، مقيم في....... ص.ب.......

<u>٢ـ الطرف الثاني:</u>

الاسم: ........................، .......... الجنسية، جواز سفر رقم ..........، مقيم في....... ص.ب.......

## تمهيد

اتفق الأطراف فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لأحكام القوانين النافذة وأحكام قانون الشركات الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانونين الاتحاديين ١٣ لسنة ١٩٨٨ و٤ لسنة ١٩٩٠ ووفقا لأحكام وبنود هذا العقد.

## الباب الأول

### اسم الشركة – غرضها – مدتها – مقرها الرئيسي- سجل الشركاء

<u>(مادة ١) اسم الشركة</u>

اسم الشركة هو( **الاحمدي للاستثمارات التجارية شركة ذات مسئولية محدودة).**

**(مادة ٢) غرض الشركة**

غرض الشركة هو

١- الاستثمار فى المشروعات التجارية.
٢- الاستثمار فى المشروعات الصناعية.
٣- الاستثمار فى المشروعات الزراعية.

يكون لـ " الشركة " كافة الصلاحيات المطلوبة التي تمكنها من تحقيق أغراضها الواردة أعلاه بما في ذلك لكن دون حصر الصلاحية في:

اكتساب وامتلاك وحيازة وبيع أو تأجير أو رهن أو التصرف بخلاف ذلك في أصولها وممتلكاتها سواء المنقولة وغير المنقولة (في الحدود التي يسمح بها القانون) على النحو الذي يجوز أن يكون مفضيا إلى تحقيق أغراض الشركة.

الشراء أو الاكتساب بشكل أخر وتأسيس وإقامة مكاتب وورش ومعدات وماكينات وأشياء أخرى تكون ضرورية أو مناسبة لأغراض إنجاز نشاط الشركة.

مزاولة كافة الأعمال التجارية والمالية والصناعية دون تقييد وكذلك الأنشطة الأخرى المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بأغراض أو أدوات " الشركة " أو لتطوير النشاط والتوقيع على كافة العقود والالتزامات القانونية وتنفيذها على النحو الذي يجوز أن يكون ضرورياً فيما يتعلق بذلك .

تكوين مشاريع مشتركة مع أي شخص أخر أو شركة أخرى لغرض مزاولة نشاط مماثل أو متعلق بنشاط " الشركة " أو بغرض شراء أي نشاط كشركة ناجحة. بيع كافة أصول " الشركة " أو أي جزء منها.

تفسر أغراض وصلاحيات " الشركة " بشكل واسع ودون تقييد للمعني ويجوز توسيع النشاط وتعديله أو تغييره من وقت إلى أخر طبقاً لما يقرره " الشركاء " في اجتماع لـ " الجمعية العمومية ".

تكون " الشركة " كياناً قانونياً مستقلاً عن شخصية " الشركاء " فيها ويكون لها كافة صلاحيات الشخص الطبيعي.

**مادة (٣) مدة الشركة**

مدة الشركة هى ٢٠ سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ويجوز تمديد المدة باتفاق الأطراف ووفقا لهذا العقد.

**مادة (٤) مقر الشركة الرئيسى**

يكون مقر الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بإمارة دبي، ويجوز للشركاء أن يقرروا نقل المركز الرئيسى إلى أية جهة أخرى ويجب أن يتم هذا بموجب قرار جمعية عامة غير عادية كما يجوز للشركة إنشاء فروع أو وكالات للشركة فى دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.

**مادة (٥) سجل الشركاء**

يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتى:

- أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال إقامتهم ومهنهم.
- عدد الحصص التى يمتلكها كل شريك ومقدار مادفعه.
- حالات التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ توقيع المتنازل والمتنازل إليه فى حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن آلت إليه الحصة فى حالة الانتقال بطريق الميراث ولا يكون للتنازل أو الانتقال اثر بالنسبة إلى الشركة أو إلى الغير الا من تاريخ قيده فى هذا السجل.

**الباب الثانى**

**رأس المال ـ الحصص**

**مادة (٥) رأس المال**

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٣٠٠٠,٠٠٠ درهم (فقط ثلاثة ملايين درهم) موزعة على ٣٠٠٠ حصة قيمة كل حصة ١٠٠٠ درهم وجميعها حصص نقدية موزعة على الشركاء كالآتي:

١ ـ الاسم: بدر بن عبد الله بن حمد الاحمدي

- عدد الحصص: ١٥٠٠
- القيمة: ١٥٠,٠٠٠٠درهم
- نسبة المشاركة: ٥٠%

٢ - الاسم: حمد بن عبد الله بن حمد الاحمدي

- عدد الحصص: ١٥٠٠
- القيمة: ١٥٠,٠٠٠٠ درهم
- نسبة المشاركة: ٥٠%

ويقر الشركاء بأنه تم إيداع رأس المال بالكامل فى أحد البنوك المرخصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وتم إصدار شهادة بنكية بذلك.

**المادة (٦) الحصص**

تخول الحصص حقوقا متساوية فى الحصول على الأرباح وفى اقتسام ملكية موجودات الشركة عند التصفية ولا يلتزم الشركاء الا فى حدود قيمة حصصهم.

الحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها فى أيدى كل من تنول إليه ملكيتها ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا العقد وقرارات الجمعية العامة.

**المادة (٧) زيادة وتخفيض رأس المال**

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو تحويل رأس المال الاحتياطى الحر على حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء وطبقا للأحكام المنصوص عليها فى قانون الشركات.

**المادة (٨) التنازل عن الحصص**

١- مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام " عقد " التأسيس هذا ، يجوز لأي من الشركاء أن يتنازل عن حصصه في رأس مال " الشركة " إلى الشركاء الآخرين أو إلى طرف ثالث عن طريق سند رسمي محرر خطيا يوضح اسم المتنازل والمتنازل إليه وعدد الحصص والسعر وتاريخ التنازل ، ولا يسجل أي تنازل لحين إتمام تسليم هذا المستند إلى " الشركة".

٢- ما لم يتفق كافة "الشركاء" خطياً على خلاف ذلك، لا يجوز لـ " شريك " أن يتنازل عن كافة حصصه في "الشركة" أو أي جزء منها (سواء كان ذلك إلى "شريك" آخر أو إلي طرف ثالث) إلا فقط بعد أن يكون قد عرضها بشروط مماثلة على كافة "الشركاء" الموجودين بالنسبة والتناسب مع حصص كل منهم في رأس المال وفقاً لأحكام المادة ٧-٤ أدناه .

٣- في الحدود التي تمنع أي " شريك " من غير مواطني دولة أ. ع . م أثناء ممارسته لحقه في أن يشتري ويسجل باسمه الحصص التي يملكها " شريك " من مواطني دولة ا. ع . م لأسباب عائدة إلى القوانين النافذة التي تضع قيداً على الحد الأقصى لملكية الأجانب لنسبة من رأس مال " الشركة" يقوم " الشريك " من مواطني دولة أ. ع . م عند استلامه لثمن الشراء المعني بالتنازل لصالح الشخص / الأشخاص الآخرين من مواطني دولة أ. ع . م الذين يسميهم " الشريك " من غير مواطني دولة أ. ع . م .

٤- كلما قرر أي " شريك " ( يشار إليه هنا فيما يلي بـ " المتنازل " ) أن يتنازل عن كافة الحصص أو أي من الحصص التي يملكها في " الشركة " كان عليه أولا أن يعرض تلك الحصص على " الشركاء " الآخرين وفقاً ومع مراعاة الأحكام التاليـة:

يوجه " المتنازل " أخطار خطياً ( يشار إليه هنا فيما يلي " بأخطار بيع " ) إلي " المدير العام " يوضح أنه يرغب في التنازل عن كافة حصصه أو بعضاً منها.

٥- يتعين أن يحدد كل " إخطار بيع " ما يلي : (١) عدد الحصص التي يرغب " المتنازل إليه " في بيعها (يشار إليها هنا فيما يلي بـ " الحصص المعروضة للبيع " (٢) اسم وعنوان وجنسية المشتري المحتمل (إن وجد) (٣) سعر الحصة الذي يكون " المتنازل " على استعداد أن يقبله كسعر بيع لـ " الحصص المعروضة للبيع " أو إذا كان أو السعر الذي وافق عليه "

المتنازل " ليطبق على بيع " الحصص المعروضة للبيع " إلى المشتري المحتمل في حالة تحديد ذلك المشتري و (٤) أية شروط ومتطلبات أخرى قد تنطبق على المتنازل .

٦- بموجب كل " أخطار بيع " يعين " المدير العام وكيلاً عن المتنازل لغرض بيع " الحصص المعروضة للبيع " ومراعاة شروط التنازل الأخرى المنصوص عليها في " أخطار البيع " ولا يجوز سحب " أخطار البيع " بعد تسليمه ، إلا بالموافقة الخطية لـ " الشركاء " الآخرين.

٧- بناء على طلب " أي شريك " يقدم " مراجع الحسابات " إلى " المدير العام " خلال مدة أربعة عشر (١٤) يوماً من تاريخ الإخطار الخطي بذلك والموجه له من ذلك الشريك " شهادة منه إلى " المدير العام " تفيد بالسعر العادل لكل من " الحصص المعروضة للبيع " على أساس تعامل بجري بحسن نية لشركة ناجحة بين مشتر راغب وبائع بناء على أسعار السوق الحرة ، على ألا يطبق أي تخفيض ليعكس منافع الأقلية أو آيه علاوة لتعكس منافع الأغلبية ، ويعتبر " مراجع الحسابات " في قيامه بذلك متصرفاً بصفة الخبير وليس المحكم وتكون شهادته نهائية وملزمة لـ " الشركاء " وتوزع تكلفة التقييم بالتساوي على عاتق الشركاء الذين طلبوا إجراء هذا التقييم .

٨- فور استلام " المدير العام " لـ " أخطار البيع " الخاص بـ " الحصص المعروضة للبيع " عليه أن يعرضها على كل شريك ( بخلاف " المتنازل") لشرائها "بسعر البيع " وبمراعاة الشروط والأحكام الواردة في " أخطار البيع " ، ويقدم أي عرض كهذا على أساس أنه في حالة التنافس بين " الشركاء " تباع "الحصص المعروضة للبيع " المعروضة على هذا النحو إلي " الشركاء " الذين يقبلون العرض ويتم البيع بسعر البيع ، وعلى أساس النسبة والتناسب ( بشكل يكون أقرب ما يمكن ) مع مشاركة كل منهم في حصص رأس المال ، ويتولى " المدير العام " عند استلامه

لتلك الشهادة أخطار جميع " الشركاء بما فيهم " المتنازل " بما ورد بمحتوياتها .

٩- يتعين أن يكون أي عرض عن " الحصص المعروضة للبيع " مقدم من " المدير العام " محررا خطيا ويستمر ساريا ويمكن قبوله لمدة ثلاثين (٣٠) يوماً تبدأ اعتبار من التاريـــخ الذي يعرض فيه " المدير العام " على " الشركاء " تلك الحصص المعروضة للبيع " على النحو الموضح في هذه المادة ، أو إذا طلب من " مراجع الحسابات " أن يشهد على صحة قيمة " الحصص المعروضة للبيع بمقتض أحكام المادة ٧-٣-٤ خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوما تبدأ اعتبارا من تاريخ إخطار المدير العام لـ " الشركاء " بسعر البيع" " الحصص المعروضة للبيع " ( يشار إليها هنا فيما يلي بـ " مدة العرض " ) .

١٠- إذا تلقي " المدير العام " " خلال مدة العرض " من " شريك " أو " شركاء" ( يشار إليهم هنا فيم يلي بـ " المشتري " / " المشترين ") خطابا يفي بتوافر الرغبة لديه / لديهم في شراء كافة " الحصص المعروضة للبيع " المشمولة ضمن " إخطار البيع " ، كان على " المدير العام " أن يوجه إخطار خطيا إلي " المتنازل " خلال مدة سبعة (٧) أيام بعد نهاية " مدة العرض " يفيد باسم وعنوان " المشتري / المشترين " وعدد " الحصص المعروضة للبيع المقرر شراؤها من قبل " المشترى " / " المشترين " يقوم " المتنازل " بناء عليه بالتنازل عن ذلك العديد من " الحصص المعروضة لبيع " مقابل استلامه " لسعر البيع " من " المشترى / المشترين " عن كل من "الحصص المعروضة للبيع " المقرر شراؤها "

١١- تستكمل إجراءات بيع وشراء " الحصص المعروضة للبيع " في موقع وتاريخ ( ليس اقل من أربعة شر (١٤) يوما ولا أكثر من واحد وعشرين (٢١) يوما بعد انتهاء مدة العرض " يحدده " المدير العام ".

١٢- إذا تخلف " المتنازل " عن إجراء التنازل عن " الحصص المعروضة لبيع " التي أصبح ملزماً بالتنازل عنها ، وجب على " المدير العام " أن يقوم بالتوقيع نيابة عنه على التنازل عن تلك الحصص لصالح " المشتري " / " المشترين " وأن يسدد الثمن إلى " المتنازل " (دون حساب أي فوائد على المبلغ ) وبناء عليه يقوم بتسجيل اسم " المشتري " / " المشترين " على انه / أنهم مالك / ـ " الحصص المعروضة للبيع".

١٣- إذا لم يتلقي " المدير العام " خلال "مدة العرض إخطارا من " الشركاء " يفيد بوجود الرغبة لديهم في شراء كافة " الحصص المعروضة " للبيع " الواردة والمشمولة في إخطار البيع وجب على " المدير العام " أن يقوم خلال مدة سبعة (٧) أيام من تاريخ انتهاء " مدة العرض " بتوجيه إخطار بتلك الحقيقة إلى " المتنازل " ويجوز لـ " المتنازل " خلال مدة واحد وعشرين (٢١) يوما بعد ذلك أن يتنازل عن تلك الحصص من بين " الحصص المعروضة للبيع " التى لم يتيسر الحصول على مشتر / مشترين لها من بين " الشركاء " الآخرين ، ويكون التنازل إما لصالح المشتري المتوقع اسمه في " إخطار البيع " أو إلى أي شخص آخر أو مؤسسة أو شركة ، إن لم يكن هذا المشتري المتوقع قد تحددت هويته شريطة في كل حالة أن يكون سعر التنازل عن تلك " الحصص المعروضة للبيع " ليس أقل من " سعر البيع " ( دون أي استقطاع أو تخفيض أو سماح) ، وإذا لم يستكمل التنازل عن " الحصص المعروضة للبيع " خلال مدة الثلاثين (٣٠) يوما المذكورة سقط حق " المتنازل " في بيع " الحصص المعروضة للبيع " ويعتبر إخطار البيع " لاغيا ويخضع أي بيع مستقبلي لـ " الحصص المعروضة لبيع " لأحكام هذه المادة .

١٤- إذا حدث أن " شريكاً " ( يطلق عليه هنا فيما يلي " الشريك المخالف"):

- أرتكب مخالفة جسيمة لالتزاماته المنصوص عليها في " عقد التأسيس " هذا وأخفق في معالجته ) خلال مدة تسعين ( ٩٠ ) يوما من تاريخ توجيه الطلب له / لها بشكل محدد ليقوم بإجراء تصحيحي أو
- أنه تسبب من خلال سوء سلوكه أو التضارب مع مصالحه الشخصية أو عدم الانتباه لصالح " الشركة " بشكل متعمد، في الإضرار بنشاط أو مصلحة " الشركة " أو
- أنه أصبح معسرا أو أجرى صلحا مع دائنيه أو دائنيها فأن" الشريك " المخالف ، وأيضا أي من الدائنين أو المصفي أو المقرض الذي يصبح قانوناً ، في الحدود التي تسمح بها القوانين النافذة ، مستحقاً لحصصه يعتبر كأنه قد تسلم " إخطار بيع " يغطي كافة ( وليس جزاء فقط ) من الحصص التي يملكها " الشريك " المخالف في رأس مال " الشركة " وتطبق الإجراءات الواردة أعلاه على هذه الحالة .
- وفي تلك الظروف إذا اختار " الشركاء " الآخرون عدم شراء " الحصص المعروضة للبيع " كان لهم الحق كأجراء مرادف لـ "الشريك المخالف في بيع" الحصص المعروضة لبيع " إلى طرف ثالث أو التقدم إلى المحكمة لاستصدار أمر بحل الشركة بمقتضى المادة ١٥-١-٨ أدناه .
- لا يجوز لأي " شريك " أن يحمل أي عبء مالي على حصصه أو أن يرهنها أو أن يحملها دينا أو يمنح أي شخص أو طرف أخر فوائد عليها إلا بعد الحصول أولاً على الموافقة الخطية المسبقة من " الشركاء " الآخرين .
- لا يكون أي تنازل ساري المفعول في مواجهة "الشركة" أو الأطراف حتى يتم تسجيله في سجل "الشركاء" في السجل التجاري "ويصبح كل متنازل له عن حصص ملتزما بأحكام" عقد التأسيس " هذا اعتبارا من تاريخ ذلك التسجيل ولا يجوز لـ " الشركة " أن ترفض تسجيل التنازل

في سجل " الشركاء " مالم يكن متعارضا مع أحكام " قانون الشركات التجارية " أو أحكام " عقد التأسيس " هذا ، ولا يجوز مهما كانت الظروف أن يؤدى التنازل إلى تخفيض نسبة مشاركة " الشركاء " من مواطني دولة أ . ع . م في رأس مال " الشركة " إلى أقل من نسبة ٥١% (واحد وخمسين بالمائة) ولا أن يزيد عدد الشركاء في الشركة إلى أكثر من خمسين (٥٠) شريكا.

## الباب الرابع
## إدارة الشركة

**المادة (٨)**

**يتولى إدارة الشركة السيد/ بدر بن عبد الله بن حمد الاحمدي، سعودى الجنسية، جواز سفر رقم** لتمثيل الشركة والقيام بالآتى:

- تمثيل الشركة فى علاقاتها مع الغير و وله فى هذا الصدد إبرام وتوقيع كافة العقود والصفقات والمسندات وكافة المعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الأخص.
- وقف وتعيين وعزل الوكلاء والموظفين وتحديد مرتباتهم.
- صلاحية تأسيس الشركات وتمثيل الشركة في كافة تعاملاتها مع الغير والتعامل باسم الشركة والتعاقد مع الغير لتحقيق أهداف الشركة.
- تمثيلها أمام كافة الدوائر الرسمية وغير الرسمية فى دولة الإمارات العربية المتحدة وتمثيلها أمام كافة الشركات المحلية والعالمية.
- تعيين وعزل المحامين ورفع الدعاوى أمام كافة المحاكم بمختلف درجاتها.
- تمثيل الشركة أمام كافة الوزارات والدوائر المحلية من أجل تأسيس هذه الشركة بما فيها إدارة الجنسية والإقامة ودائرة التنمية الاقتصادية والبلديات ومراكز الشرطة وإدارات المرور والمحاكم والنيابة العامة وغرف التجارة والصناعة والمطارات الدولية والموانئ والجمارك وهيئة

المياه والكهرباء والبنوك والمصارف والتوقيع منفردا على هذه المعاملات وتقديمها واستلامها.

- التوقيع على كافة العقود والمستندات والإيصالات ذات الطبيعة المالية أو التجارية نيابة عن الشركة .
- يحق للمدير تخويل اى شخص بكل أو بعض هذه الصلاحيات حسبما يراه مناسبا.
- رهن موجودات الشركة والحصول على القروض والتسهيلات البنكية والتوقيع على الشيكات والسحب من البنوك .

## الباب الخامس
## الجمعية العامة

**المادة (١٠)**

تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء وتعقد بمقر الشركة ويجوز للشركاء عقدها فى أي مكان آخر.

**المادة (١١)**

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التى يمتلكها سواء كان عن طريق الأصالة أو بطريق إنابة شريك آخر لتمثيله فى الجمعية ولكل شريك عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يمتلكه أو يمثله من حصص دون تحديد.

**المادة (١٢)**

يكون لكل " شريك " عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التى يملكها أو يمثلها دون وجود أي قيد على هذا العدد .

**المادة (١٣)**

يتولي رئاسة كل جلسة " جمعية عمومية " الشخص الذي يختاره " الشركاء " الحاضرون لتولي هذه المهمة ويجوز أن يعين رئيس الجلسة سكرتيرا ومراقب

تصويت شريطة أن تعتمد " الجمعية العمومية " تلك التعيينات ويعين الرئيس أمينا للسر وفارزا أصوات على أن تقر الجمعية العامة تعيينهما.

**المادة (١٤)**

توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل ويجب أن تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الأعمال ومكان الاجتماع وزمانه.

**المادة (١٥)**

تبحث " الجمعية العمومية " فقط في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها المرفق مع الدعوة للحضور ، وما لم تتكشف موضوعات خطيرة أثناء المداولات تتطلب عرضها ومناقشتها ، ومع مراعاة ذلك يكون لـ " الجمعية العمومية الاختصاص بالنظر في كافة الأمور المتعلقة بـ " الشركة " وتكون القرارات الصادرة عن " الجمعية العمومية " وفقاً " لأحكام عقد التأسيس " هذا ملزمة لكافة " الشركاء " بما فيهم الغائبين وأصحاب الرأي المخالف وفاقدي الصفة .

**المادة (١٦)**

**١- تشمل الموضوعات المقرر مداولتها في للهالجمعية العمومية السنوية لله ما يلي:-**

١- النظر في اعتماد التقرير المقدم من " مراجعي الحسابات ".
٢- النظر في اعتماد الميزانية العمومية وحساب الربح والخسارة واعتمادها إن كان ذلك مناسبا.
٣- النظر في اعتماد الميزانية التقديرية لـ "الشركة " واعتمادها إن كان ذلك مناسباً.
٤- الإعلان عن وجود عوائد قابلة للتوزيع.
٥- تعيين مراجعي الحسابات وتحديد مكافأتهم.

**٢. يتعين دعوة " الجمعية العمومية " للانعقاد للأغراض الآتية :**

١- إدخال أية تعديلات على أحكام "عقد التأسيس" أو هيكله رأس مال "الشركة " .

٢- إصدار أية حصص أخرى أو ابتداع أيه خيارات للاكتتاب فيها أو لشراء حصص ، أو

٣- أيه زيادة أو تخفيض في رأس مال "الشركة"، أو

٤- ترتيب أيه رهونات أو أعباء أو حقوق حجز أو تكليف أو أيه حقوق أخرى عائدة لأطراف ثالثة على أي من أصول " الشركة " أو إصدار أيه ضمانات أو تعويضات ، أو

٥- إجراء أيه ترتيبات مشروع ائتلاف مشترك أو شراكه للتصرف في كافة أصول " الشركة " أو معظم تلك الأصول وتعهدات " الشركة " أو شراء " الشركة " لأي جزء من الحصص المصدرة في رأس مال " الشركة " أو الأصول والتعهدات الخاصة بشركة أخري ، أو

٦- أي تغيير في طبيعة نشاط " الشركة "، أو

٧- اندماج أو شراء " الشركة " أو فضها أو حلها.

٣- يجوز توجيه الدعوى إلى انعقاد " الجمعية العمومية " بناء على طلب أحد " الشركاء " أو أكثر من واحد منهم يمثلون ما لا يقل عن (٢٥%) من رأس مال " الشركة " المشكل من حصصها إذا كان قد طلب من " المدير العام " أن يوجه تلك الدعوة ، وذلك عن طريق إرساله برسالة مسجلة ، وانقضت مدة خمسة عشر (١٥) يوما دون أن يقوم " المدير العام " بإرسال تلك الدعوة إلى " الشركاء " ويجب أن يوضح جدول الأعمال هوية " الشريك " و الشركاء الذين وجهوا الدعوة لهذا الاجتماع.

٤- يتحدد النصاب القانوني لـ " الجمعية العمومية " ليكون " شركاء " حاضرين شخصياً أو من خلال وكلاء يملكون ما لا يقل عن نسبة (٧٥%) من رأس المال المشكل من الحصص ، وتكون القرارات الصادرة في الجمعية العمومية سارية

المفعول فقط إذا حضر أشخاص يمثلون على الأقل (٧٥%) من رأس مال الشركة وقاموا بالتصويت لصالح تلك لقرارات ويحدد "الرئيس " طريقة التصويت .

**المادة (١٧)**

فى حالة عدم توافر النصاب لصحة الاجتماع الأول يتعين عقد الجمعية العامة الثانية خلال الثلاثين يوما التالية. ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الحصص الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية عدد أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين على الأقل، وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس. ويجوز أن تتضمن الدعوة إلى الاجتماع الثانى فى حالة عدم اكتمال النصاب

**المادة (١٨)**

لا تكون قرارات الجمعية العامة العادية أو غير العادية صحيحة الا إذا صدرت بأغلبية الأصوات التى تمثل (٧٥%) من رأس المال ماعدا ما تعلق منها بعزل مدير /مديرين فان الأغلبية تحسب بعد استبعاد الحصص التى يمثلها المدير المقترح عزله.

**المادة (١٩)**

تدون مداولات الجمعية العامة وقراراتها فى محاضر تقيد فى سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليه رئيس الجمعية وأمين السر وفارزا الأصوات .

## الباب الخامس

## سنة الشركة، الجرد، الحساب الختامى، المال الاحتياطى، توزيع الأرباح، المستشار القانونى

**المادة (٢٠) السنة المالية**

تبدأ السنة المالية لشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس العام باستثناء السنة المالية الأولى التي من المقرر أن تبدأ في تاريخ تسجيل الشركة في السجل التجاري وتنتهي بحلول ٣١ ديسمبر التالي.

**المادة (٢١) قائمة الجرد والحساب الختامى.**

على مديرى الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة شهر من انتهائها ميزانية الشركة والجرد والخسائر وحساب الأرباح وتقريرا عن نشاط الشركة ومركزها المالى خلال السنة المالية.

**المادة (٢٢) توزيع الأرباح.**

يتم توزيع الأرباح على الشركاء ويتم توزيع الخسائر على الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم احد بأكثر من قيمة حصصه.

**المادة (٢٣) المستشار القانونى**

اتفق الشركاء على تعيين السادة/ مكتب الإمارات للمحاماة والاستشارات القانونية، أبراج الإمارات، شارع الشيخ زايد، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

## الباب السادس

## حل الشركة وتصفيتها، المنازعات

**المادة (٢٤)**

**تحل " الشركة " لأي من الأسباب الآتية:**

١- انتهاء الأغراض التي تأسست من اجلها " الشركة ".

٢- اتخاذ قرار بدمج " الشركة " مع شركة أخرى

٣- صدور قرار في "جمعية عمومية بأغلبية أصوات تزيد على ٧٥ % من الشركاء يقضي بحل الشركة "

٤- وفاة أو إفلاس أو إعسار " شريك " ما لم يقرر " الشركاء " الباقون خلاف ذلك.

٥- تعليق نشاط " الشركة " لمدة سنة دون توافر سبب معقول.

٦- أصبحت " الشركة " غير قادرة على سداد ديونها أو أنها أصبحت معسره.

٧- وقوع أي من وقائع المخالفات الوارد وصفها في المادة ٧-٥ فيما يتعلق بـ " شريك " ما.

٨- إذا بلغت خسائر " الشركة " نصف قيمة رأس المال أو إتيان مديرها أي مخالفات أو تصرفات من شأنها ترتيب مسؤولية على الشركة خلاف الغرض الذي أنشأت من أجله، يحق للأطراف الذين يملكون (٧٥%) من رأس مال الشركة حلها أو تصفيتها ويعين فيما بعد طريقة التصفية أو الحل.

**المادة (٢٥) تصفية الشركة**

١- استناداً إلى قرار بحل " الشركة " يصدر من واحد أو أكثر من واحد من " الشركاء " في أية جمعية عمومية " ممن يملكون ما لا يقل عن خمسة وسبعون بالمائة (٧٥% ) من راس مال " الشركة " المشكل من الحصص ، يقوم " الشركاء " بتعيين مصف ، بحيث يتصرف كوكيل عن " الشركة " مع منحه الصلاحيات التى يجوز أن تكون ضرورية لتمكينه من تصفية " الشركة " وعليه أن يخطر بذلك دائرة التنمية الاقتصادية .

٢- تتوقف تلقائيا صلاحيات "المدير العام" ومجلس المديرين "بمجرد تعيين مصف إلا أن صلاحيات" الشركاء في "الجمعية العمومية " تستمر سارية لحين إتمام حل " الشركة " ويعين المصفي لغرض إجراء تصفية " الشركة " وتخليص الأصول من الالتزامات ثم توزيعها على " الشركاء " بالنسبة والتناسب مع عدد الحصص التى يمتلكونها في رأس مال " الشركة " ويتعين على المصفي أن يقوم في أسرع وقت ممكن بالإيعاز بإجراء تدقيق من قبل " مراجعي الحسابات " على دفاتر الحسابات وسجلات " الشركة " وتستغل أصول " الشركة " وتوزع على النحو التالي :

- في سداد المصروفات والتكاليف والأتعاب ورسوم مصفي الحسابات.

- سداد كافة الالتزامات أو تدابير موارد للوفاء كافة الالتزامات.
- رد ما سبق سداده من قبلهم من حيث على أساس القيمة الاسمية الإجمالية لحصصهم على الترتيب و
- يوزع الرصيد النهائي المتبقي منها على الشركاء بالنسبة والتناسب مع حصة كل منهم على الترتيب في رأس مال " الشركة " في تاريخ الفض.

**المادة (٢٧) الإخطارات**

تسلم كافة الإخطارات المقرر توجيهها وفقاً لأحكام المادة ٨٥ من قانون المعاملات التجارية وهو القانون الاتحادي رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ من خلال الكاتب العدل أو ترسل بالبريد المسجل مع نموذج علم الوصول أو يرسل برقياً وفي الحالة التى يملك فيها اثنان أو أكثر اثنين من الأشخاص حصصا في رأس مال "الشركة" على أساس الملكية المشتركة يوجه إخطار من "الشركة" إلى الطرف المسمى على انه المالك الفردي الوحيد للحصص وفقا لأحكام المادة ٢٢٧ من " قانون الشركات ".

**المادة (٢٨) النسخ**

تحرر "عقد التأسيس" هذا من أربعة نسخ (5)، تسلم كل "شريك" منهم نسخة للعمل بموجبها أما النسخ الأخرى فهي مخصصة لأغراض التسجيل والإيداع لدى السلطة المختصة بذلك وفقاً لما يكون مطلوبا.

**المادة (٢٩) أحكام عامة**

١- بمجرد إتمام تسجيل " الشركة " في السجل اتجاري يكون لـ" الشركة " شخصية قانونية منفصلة عن الشخصية الخاصة بـ " الشركاء " فيها.

٢- تتحمل " الشركة " على نفقتها أية مصروفات أو أعباء أو تكلفة تنفق أثناء عملية تسجيل " الشركة " كشركة ذات مسئولية محدودة وذلك استناداً إلى أحكام قانون الشركات .

٣- تخضع الموضوعات غير المذكورة في "عقد التأسيس" هذا، لأحكام قانون الشركات والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لها.

٤- لا يزيد العدد الإجمالي لـ "الشركاء" عن خمسين ولا يقل عن اثنين.

٥- يلتزم كل من " الشركاء " في كافة الأوقات بأن يقوم بالتوقيع وتحرير وإبرام كافة السندات والمستندات والتصرفات والأشياء التى يجوز أن تكون مطلوبة لمنح النفاذ لأحكام " عقد التأسيس " هذا شريطة ألا تكون مخالفة لقوانين أ . ع . م

٦- لا يؤثر عدم سريان مفعول أي من أحكام " عقد التأسيس " هذا على مدى سريان أي حكم أخر

٧- لا تؤثر عناوين فقرات ومواد " عقد التأسيس" هذا على تفسير أحكام " عقد التأسيس " ويصرف النظر عنها في أغراض التفسير .

٨- تحسب كافة التواريخ والمواعيد وتفسر بالإشارة إلى التقويم الميلادي .

٩- يعوض "مدير عام" "الشركة" باستخدام أصول "الشركة " وذلك ضد أية تكلفة يتحملها في الدفاع في أية إجراءات قانونية (سواء كانت مدنية أو جنائية) فيما يتعلق بالشركة ، في الحالة التي يصدر فيها الحكم لصالحة أو تبرأ فيها ساحته .

١٠- يحق لكافة "الشركاء" (أو ممثليهم المخولين) في أي وقت خلال ساعات الدوام الرسمي الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات الخاصة بـ "الشركة" بعد توجيه إخطار مسبق إلى "الشركة" قبلها بمدة معقولة ويحق لهم الحصول على المعلومات المتعلقة بـ "الشركة"ومزاولتها لأنشطتها على النحو الذي يري"المرجعون" أنه مطلوب .

**المادة (٣٠) أحكام ختامية**

تختص محكمة دبي بالنظر في أي نزاع ينشاء أثناء سريان عقد الشركة أو أثناء تصفيتها بين الشركة أوبينهم وبين المدير أو الغير حول أمور تتعلق بالشركة.

في حال عدم التوافق بين نص اللغة العربية والإنجليزية فسوف يسود نص اللغة العربية

<u>إشهاداً على ذلك</u> قام الشركاء بالتوقيع على العقد التأسيس هذا في اليوم والتاريخ المنصوص عليه أعلاه.

<u>الطرف الأول:</u>

<u>الاسم:</u>

<u>التوقيع:</u>

<u>الطرف الثاني:</u>

<u>الاسم:</u>

<u>التوقيع:</u>

## *Articles of Association of*
## *AL Ahmady Commercial Investments*
## *L.L. C.*

THIS Articles of Association is made and signed in.................. by and between:

**1. First Party**

Name:....................., ............ National, Passport No. ..........., residing in ............, P.O. Box: .....

**2. Second Party**

Name:....................., ............ National, Passport No. ..........., residing in ............, P.O. Box: .....

### *Preamble*

The Parties have mutually agreed to establish A Limited Liability Company according to UAE Laws and the Federal Company Law Number 8of 1984 amended by the Federal Laws Number 13 of 1988 and 4 of 1990 and the terms and the condition of this Contract.

### *Chapter (1)*
### *Company's Name, the Object, the Term and the Head Office*

**Article (1) Company's Name**

The Company's Name shall be

**AL Ahmady Commercial Investments L.L.C.**

**(Article 2) the Company's object**

The Company's object shall be:

1) Commercial Holding & Trust Companies.
2) Industrial Holding & Trust Companies.
3) Agriculture Holding & Trust Companies.

The Company has all the powers required to achieve its objects as set out above, including without limitation the power to: acquire, own and posses and to sell, lease, mortgage or otherwise dispose of all such properties both

moveable and (to the extent permitted by law) immoveable as may be necessary or conducive to the attainment of the Company's objects.

purchase or otherwise acquire, erect and maintain offices, workshops, plants, machinery and other things found necessary or convenient for the business of the Company.

carry on without limitation all kind of commercial, financial, industrial and other activities related directly or indirectly to its objects or facilities or for developing the business and to execute and perform all such lawful contracts and obligations as may be necessary in connection therewith; to form joint ventures with any other person or company for the purpose of carrying on business similar or related to the business of the Company or for the purpose of acquiring any business as a going concern; and to sell all or any part of the assets of the Company as a going concern;

The objects and powers of the Company shall be construed in a wide and unrestricted sense and may be extended, altered or modified from time to time as decided by the Partner in a General Meeting.

The Company is a legal entity independent from the Partners, and has all the powers of a natural person.

**Article (3) The Term**

The Company's term shall be 20 years start from the date of registering the Company in the Commercial Registry and renewable according to the parties consent and the condition of this Contract

**Article (4) the Head Office**

The Company's Head Office and the legal selected domicile shall be in the Emirate of Dubai, and the Partners may move the Company's Head Office to any other place and to

establish a branch office or agencies inside UAE OR outside UAE.

**Article (5) the Partner's Register.**

A special Register of Partners shall be prepared at the Company's Head Office including the following:

- The name, nationality, domicile, and profession of each Partner.
- The number of shares owned by each partner and the paid amount of money.
- Cases where shares or the shares title have been assigned or transferred where the transfer has been made between persons alive, the date of the signature by both the transferor and the transferee should be indicated. Where the transfer has been made by inheritance, the date of signing such transfer by the director and the transferee should be entered. The transfer of shares shall not have any effect against the Company or third parties except from the date when such transfer has been entered into the Register.

## *Chapter 2*
## *The Capital – the Shares*

**Article (5) The Capital**

The Capital shall be 3000.000 AED (only Three Million AED) divided into 3000 shares of 1000 AED each and fully paid in cash. The Partners contribution to the Capital as follows:

1- The Name: AL Ahmady Abdullah

- The number of shares: 1500
- The value: 150.0000 AED
- The percentage share:50%

2- The Name: AL Ahmady Abdullah

- The number of shares: 1500
- The value: 150.0000 AED

The percentage share:50%

The Partners hereto declare that all the Capital has deposited at licensed bank in UAE according to the Bank Certificate issued from the Bank.

**Article (6) The Shares**

The capital shares shall have equal rights in the profits and in the Company's assets, in case of the Company's liquidation, and the Partners shall not be liable except insofar as the amount of their respective shares is concerned.

The rights and obligations inherent in the shares shall pass to the successors in title and the ownership of shares shall inevitably imply the acceptance of the provisions hereof and of the General Meeting's decisions

**Article (7) increasing the Capital.**

The Company's capital may be increased at one time or in installments either by issuing new shares or by converting the reserve free capital into shares by a resolution of an extra ordinary General Meeting of the Partners in accordance with the provisions of the Law

**Article (8)Transfer of Shares**

1- Subject only to the Companies Law and the provisions of this Memorandum, any Partner may transfer his shares in the Company to the other Partner or to a third Party by means of an instrument in writing specifying the transferor, the transferee, the number of shares, the price and the date of transfer. No transfer shall be registered until such instrument shall have been delivered to the Company.

2- Unless otherwise agreed in writing by all the Partners, a Partner may only transfer or sell all or part of his shares in the Company (whether to another Partner or to a third party) after such shares have first been offered on identical terms to all the existing Partners pro rata to their existing shareholdings in accordance with the provisions of Article7.4 below.
3- To the extent that any non-UAE national Partner in exercising his rights of pre-emption is prohibited from acquiring and registering in his own name the shares of a UAE national Partner by reason of the laws in force limiting the maximum foreign ownership of shares in the Company, the UAE national Partner shall on payment of the relevant purchase price transfer the relevant shares to other person(s) of UAE nationality nominated by the non-UAE national Partner.
4- Whenever any Partner (hereinafter called "the Transferor") resolves to transfer all or any of the shares held by him in the Company he must first offer such shares to the other Partner in accordance with and subject to the following provisions:

The Transferor shall give a notice in writing (hereinafter called a "Sale Notice") to the Managing Director stating that he wishes to transfer all or some of his shares.
5- Every Sale Notice shall specify (1) the number of shares which the Transferor wishes to sell (hereinafter called the "Sale Shares"); (2) the name, address and nationality of the prospective purchaser of the Sale Shares (if any); (3) the price per share at which the Transferor is prepared to sell the Sale Shares or if a prospective

purchaser is identified the price at which he has agreed to sell the Sale Shares to such purchaser; and (4) any other terms and conditions of transfer.

6- Every Sale Notice shall constitute the Managing Director as the Transferor's agent for the sale of the Sale Shares at the Sale Price and on the other conditions of transfer stated in the Sale Notice. Once given a Sale Notice shall not be withdrawn except with the written consent of the other Partners.

7- If so requested by any Partner giving written notice to the Auditor within fourteen (14) days of receipt by such Partner of a copy of the Sale Notice, the Auditor shall within 14 days certify to the Managing Director the fair value of each of the Sale Shares on the basis of an arm's length transaction as between a willing seller and a willing buyer on a going concern basis and there shall not be any discount to reflect a minority interest or any premium to reflect control or a majority interest. In so certifying the Auditor shall be deemed acting as an expert and not as an arbitrator and his certificates shall be conclusive and binding on all the Partners. The cost of the valuation shall be borne equally by those parties requesting the valuation.

8- Immediately upon receipt of the Sale Notice, the Managing Director shall offer the Sale Shares to each Partner (other than the Transferor) for sale at the Sale Price on the other terms and conditions stated in the Sale Notice. Any such offer shall be made on the basis that in case of competition the Sale Shares so offered shall be sold to the Partners who accept the offer in proportion (as nearly as may be) to their existing holdings of shares

at the Sale Price. If the Auditor is asked to determine the price of the Sale Shares in accordance with Article 7.4.3. The General Manager shall on receipt of such certification, notify the same in writing to all the Partners including the Transferor.

9- Any offer of Sale Shares made by the Managing Director under Article 7.4.4 shall be in writing and shall remain open for acceptance for the period of thirty (30) days commencing on the date on which the Managing Director offered the Sale Shares to the Partners as set forth in this Article or if the Auditor is asked to certify the value of the Sale Shares under Article 7.4.3 within thirty (30) days commencing on the date on which the Managing Director notified the Partners of the Sale Price of the Sale Shares (hereinafter called the "Offer Period").

10- If during the Offer Period a Partner or Partners (hereinafter called "the Purchaser(s)") notifies the General Manager of his, its or their desire to purchase al or some of the Sale Shares comprised in a Sale Notice, the General Manager shall give written notice to the Transferor within seven (7) days after the end of the Offer Period of the name and address of and number of Sale Shares to be purchased by the Purchaser(s) whereupon the Transferor shall transfer to the Purchaser(s) such number of Sale Shares upon payment to the Transferor by the Purchaser(s) of the Sale Price for each and every one of the Sale Shares to be so purchased.

11- The sale and purchase of the Sale Shares shall be completed at a place and time (being not less than

fourteen (14) days nor more than twenty-one (21) days after the expiry of the Offer Period) to be determined by the General Manager.

12- If the Transferor shall fail to transfer the Sale Shares which he has become bound to transfer, the General Manager will execute on his behalf a transfer of the Sale Shares to the Purchaser(s). In such circumstances, the Managing Director may receive the purchase money from the Purchaser(s) on the Transferor's behalf and pay it to the Transferor (without any interest) and shall thereupon register the Purchaser(s) as the holder of the Sale Shares.

13- If during the Offer period the Partners do not notify the Managing Director of their willingness to purchase all the Sale Shares comprised in a Sale Notice the General Manager shall within seven (7) days of the expiry of the Offer Period give notice to the Transferor of this fact, and the Transferor may at any time within twenty –one (21) days thereafter transfer those of the Sale Shares for which Purchaser(s) have not been found from amongst the other Partners, either to the prospective purchaser identified in the Sale Notice or if no such prospective purchaser was so identified then to any other person, firm or company, provided in each case that the transfer price for such Sale Shares shall be not less than the Sale Price (without any deduction rebate or allowance). If no transfer of the Sale Shares is completed within the said thirty (30) days period, the Transferor's entitlement to sell the Sale Shares shall lapse and the Sale Notice shall be deemed to be revoked and any future sale of the Sale

Shares shall once again be subject to the provisions of this Article 7.4

14- If a Partner (hereinafter called the "Defaulting Partner") should:

- commit a material breach of his or its obligations under this Memorandum and fail to remedy the same (if capable of remedy) within ninety (90) days of him or it being specifically required in writing to do so; or
- by misconduct, conflict of interest or willful inattention to the business welfare of the Company, seriously injure the business or welfare of the Company; or
- become insolvent or compound with his or its creditor; then the Defaulting Partner and, to the extent permitted by applicable laws, any creditor or liquidator or encumbrance who shall lawfully become entitled to his or its shares shall be deemed to have given a Sale Notice covering all (but not part only) of the Shares in the Company held by the Defaulting Partner and the procedures set out above shall be followed.
- In such circumstances, if the other Partners elect not purchase the Sale Shares they shall have the right, as an alternative to the Defaulting Partner selling the Sale Shares to a third party, to apply to the court to dissolve the Company under article 15.1.8 below.
- No Partner shall grant any charge, pledge. mortgage or encumbrance over his or its shares or any interest therein to any person or party without the prior written consent of the other Partners.

- No transfer shall be valid as against the Company or parties until it is registered in the register of Partners and in the Commercial Register and every transferee of shares shall be bound by the provisions of this Memorandum as from the time of such registration. The Company may not refuse to record the transfer in the register of Partners unless it contravenes the provisions of the Companies Law or this Memorandum. Under no circumstances may the transfer reduce the portion which UAE national Partners neither hold in the capital in the Company below 51% (Fifty One per centum) nor increase the number of Partners above fifty (50).

## *Chapter (4)*
## *The Directors*

**Article (9)**

The Company shall be managed by Mr. AL Ahmady Abdullah, Saudi National, Passport No. ........,

- To represent the Company in the Company's relation with the Third Parties and shall individually to do the following:
- He has the power to conclude all contracts on behalf of the Company and sign all contracts and documents and dealings covered by the Company's object.
- Suspend and dismiss the Company's agents and the employees, determine the salaries.
- to establish companies to represent the company in all its dealings with others and to operate in the name of the company and sign the agreements with others to achieve the aims and targets for the company

- To represent the Company before all governmental and non governmental authorities in UAE and all local and international companies.
- To appoint or remove advocates, Lawyers and to file or defend any suits before all U.A.E. courts at all levels.
- To represent the company before all the ministries and local authorities for incorporation of this company including department of naturalization & residency department of economic development, municipality, police & traffic departments, courts, public prosecutions, chamber of commerce and industry, international airports, seaports, customs. Water and electricity authorities and banks, and to sign singly, individually on behalf of the company on all matters, all documents related with these department
- To sign all contracts, documents or receipts of financial or commercial nature on behalf of the company.
- The director shall have the power to sub- delegate all or any of these powers to any other person(s) as he may consider suitable.
- Mortgage the Company's assets, get loans, bank facilitations and sign the checks and withdraw from

## *Chapter (5)*
## *The General Meeting*

**Article (10)**

The General Meeting shall represent all Partners and shall be convened in the Company's Head Office; the Partners may convene the General Meeting at any where else.

**Article (11)**

Each Partner shall no matter how many shares he/she owns have the right to attend in person or by proxy the General Meeting and shall have a number of votes equivalent to the shares he/she owns or represents without limitation.

**Article (12)**

Each Partner has votes equivalent to the number of shares held or represented by him without any restriction.

**Article (13)**

Each General Meeting shall be presided over by such person as the Partners in attendance shall elect. The Chairman of the meeting may appoint a secretary and a ballot keeper provided the General Meeting approves such appointments, the chairman who will appoint a secretary and vote counter provided that the appointments thereof shall be approved by the General Meeting.

**Article (14)**

The call for the General Meeting shall be issued by registered letters, return receipt acknowledged, to be sent to each Partner fifteen days at least prior to the date of holding the General Meeting, the invitation letters should include the Meeting's agenda, time and place.

**Article (15)**

The General Meeting shall transact only matters contained in the agenda set out in the invitation unless serious matters are revealed during the meeting which require deliberation

and subject thereto the General Meeting shall have competence to review all matters relating to the Company. Resolutions passed at any General Meeting in accordance with the provisions of this Memorandum shall be binding on all Partners including those absent, dissenting or lacking capacity.

**Article (16)**

1- The business to be transacted at the annual General Meeting shall include:

a) The consideration of the report of the Auditors;
b) The consideration and approval if appropriate of the balance sheet and profit and loss account;
c) The consideration and approval if appropriate of the annual budget of the Company;
d) The declaration of any dividend;
e) The appointment and remuneration of the Auditors.

2- A General Meeting must be called for the following purposes:

a) any change in the Memorandum of Association or in the capital structure of the Company; or
b) the issue of further shares or the creation of any options to subscribe for or acquire shares; or
c) any increase in or reduction of the Company's share capital; or
d) the creation of any mortgage, charge, lien, encumbrance or other third party right over any of the Company's assets or the giving of any guarantee or indemnity; or

e) any arrangement for any joint venture or partnership for the disposal of the whole or substantially the whole of the assets and undertaking of the Company or an acquisition by the Company of any part of the issued share capital or of the assets and undertaking of another company; or

f) any change in the nature of the business of the Company; or

g) The merger, acquisition or winding up of the Company.

3- A General Meeting may be called on the request of one or more of the Partners representing together not less than Sixty percent (٦٥%) of the share capital of the Company if the Managing Director is asked to call such a meeting by a registered letter and fifteen (15) days have elapsed without the General Manager sending such an invitation to the Partners. The agenda shall identify the Partner or Partners which sent the invitation for the meeting.

4- The quorum for a General Meeting shall be the Partners present in person or by proxy holding not less than Seventy Five percent (75%) of the share capital of the Company. Resolution passed at a General Meeting shall only be valid if persons representing at least Seventy five percent (75%) of the share capital of the Company shall have voted in favor. The Chairman shall determine the method of voting.

**Article (17)**

Where a quorum for the first Meeting has not been fulfilled. The second General Meeting shall be convened within the subsequent thirty days, and shall be valid no matter how many shares are represented therein. The resolutions shall be issued by an affirmative majority vote; the Chairman shall have a casting vote.

The invitation to the first meeting may fix a date for the second meeting if no quorum has been fulfilled.

**Article (18)**

The resolutions of the ordinary General Meeting shall be valid only if approved by an affirmative majority vote representing (75%) of the capital, if the resolution concerns the dismissal of a Director, the majority votes shall be counted after excluding the shares representing the Director to be dismissed.

**Article (19)**

The resolution of the General Meeting shall be recorded in minutes which minutes will be documented in a special registrar shall be signed by the Chairman of the General Meeting, the Secretary and the Vote Counter.

## *Chapter Five*

## Company's Fiscal year, Inventory, Final Accounts, Reserves and profit distribution

**Article (20) the Fiscal year**

The financial year of the Company shall be from 1st January to 31st December in each year provided always that the first financial year will start on the date of registration of the Company in the Commercial Register and end on the 31st December next following.

**Article (21)**

The Company's Directors shall at a date allowing the General Meeting to be convened within one month after the end of the fiscal year, prepare for each fiscal year a balance sheet, inventory list, profit/ loss account, and a report on the Company's activities during the said fiscal year and the Company's financial status at the end thereof.

**Article (22) Profit distributions**

The profits and the losses shall be distributed between the partners according their shares but no Partner shall be responsible for an amount (loss) exceeding on his share.

**Article (23) the Legal Consultant**

The Partners appointed M/S Emirates Advocates. Emirates Towers, Sheikh Zayed Road, Dubai, UAE. As a Legal Consultants.

## Chapter (6)
## Dissolution of the Company

**Article (24)**

**The Company shall be dissolved for any of the following reasons**:

1. the objects for which the Company was established have terminated;
2. the Company is to merge with another Company;
3. a resolution to dissolve the Company has been passed at a General Meeting with a majority of votes exceeding seventy fife percent of the shareholders;
4. the death, bankruptcy or insolvency of a Partner unless the remaining Partners shall otherwise decide;
5. the Company's business has been suspended for a year without good reasons;
6. the Company is unable to pay its debts or becomes insolvent;

7. Any of the events of default described in Article 7.5 have occurred with respect to a Partner.
8. If the losses of the Company reach one half of the capital, or if its Manager incurs any violations or actions which would bear the responsibility on the Company other than the purpose for which it was established, the Parties who owns (75%) of the Capital shall be entitled to resolve or liquidate the Company, the method of which shall be appointed hereinafter.

**Article (25) the Liquidation**

1. At any General Meeting at which a resolution to dissolve the Company is passed by one or more Partners holding not less than (75%) Seventy Five percent of the share capital of the Company with such powers as may be necessary to enable him to liquidate the Company and shall notify the Department of Economic Development.
2. The powers of the Managing Director and the Board shall automatically ceases in the event of a liquidator being appointed but the powers of the Partners at a General Meeting shall continue until the Company has been wound up. The liquidator shall be appointed for the purpose of liquidating the Company and releasing and distributing its assets to the Partners pro rata to the number of shares they hold in the Company. The liquidator shall, as soon as possible, arrange for the audit of the books and records of the Company by the Auditors. The assets of the Company shall be used and distributed in the following order:
    - to pay the expenses, costs and fees of the liquidator;

- to pay or provide for the payment of all liabilities;
- to repay to Partners the total nominal paid up value of their respective shares; and
- The balance thereof to be distributed to the Partners in proportion to their shareholding in the Company at the time of such dissolution.

**Article (28) Notices**

All notices required to be given hereunder shall be delivered in accordance with Article 85 of the Commercial Transactions Code being Federal Law No. 18 of 1993 through the Notary Public or sent by registered mail with receipt acknowledged or by telegram. Where two or more persons hold one or more shares in the Company jointly a notice from the Company shall be sent to the party nominated as the sole owner of the shares in accordance with Article 227 of the Companies Law.

**Article (28) Counterparts**

This Memorandum is prepared in English and Arabic in four (5) copies, one copy is to provided to each partner and the other copies are for registration and deposit with the concerned authorities as may be required.

**Article (29) General Provisions**

1- Once registered in the Commercial Register, the Company shall have a separate legal identity independent of that of its Partners.
2- Any expenses, charges and costs incurred in the process of securing the registration of the Company as a limited liability company pursuant to the provisions of the Companies Law shall be borne by the Company.

3- Matters not provided for in this Memorandum shall be subject to the provisions of the Companies Law, and the ministerial resolutions made in implementation thereof.
4- The total number of Partners shall not exceed fifty or fall below two.
5- Each of the Partners shall at all times execute, make and do all such deeds , instruments, acts and things as may be required for giving full effect to the provisions of this Memorandum provided such does not violate the Laws of the UAE.
6- The invalidity of any provision of this Memorandum shall not affect the validity of any other provision.
7- The headings contained in this Memorandum shall be disregarded for the purposes of construing this Memorandum.
8- All times and dates shall be calculated and construed by reference to the Gregorian calendar.
9- The Managing Director of the Company shall be indemnified out of the assets of the Company against any costs incurred by him in defending any proceedings (whether civil or criminal) in relation to the Company in which judgment is given in his favor or in which he is acquitted.
10- All partners (or their authorized representatives) shall be entitled to inspect the books, records and documents of the Company at any time during normal business hours on giving reasonable notice to the Company and

shall be entitled to the provision of such information with regard to the Company

**Article (30) Final Provisions**

Dubai Court shall decide on any dispute arising during the validity period of the contract or during the liquidation of the company between the partners, or between the partners and the manager or the third party about matters related to the company.

In case of any inconsistency between the English and Arabic texts, the Arabic text shall prevail.

**IN WITNESS WHEREOF** the Partners have signed this Memorandum of Association the day and year first above mentioned.

**First Party:**

**Name:**

**Signature:**

**Second Party:**

**Name:**

**Signature:**

# عقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة
## (النموذج الثالث)

١. السيد ................... المولود ................... ومقيم ...................
وجنسيته................... وديانته...................
٢. السيد ................... المولود ................... ومقيم ...................
وجنسيته................... وديانته...................
٣. السيد ................... المولود ................... ومقيم ...................
وجنسيته................... وديانته...................

قد اسسوا فيما بينهم شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ واحكام العقد ويقرر المؤسسون انهم قد راعوا القواعد التى يقرها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فى شان عنوان الشركة وغرضها وعدد الشركاء ومقدار راس المال واتمام الوفاء به باسره وايدعاه على الوجه المبين فى المادة ٦٧ من القانون المذكور واتمام توزيع الحصص.

## الباب الاول تسمية الشركة
## غرضها - مدتها – مركزها العام

**مادة ١:**
عنوان الشركة او اسمها هو ................... ......... ................... شركة ذات مسئولية محدودة.

**مادة ٢:**
غرض الشركة هو................... ...........................

**مادة ٣:**
مدة الشركة هى . ............................ سنة تبدا من تاريخ قيدها فى السجل التجارى ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة فى هذا العقد.

**مادة ٤:**
يكون مركز الشركة العام ومحلها القانونى بمدينة ........................... شارع........................... رقم ........................... ويجوز لمديرى الشركة ان يقرروا نقل المركز العام الى اية جهة اخرى فى نفس البلد كما يجوز لهم ان يقرروا انشاء فروع او وكالات للشركة فى مصر او فى الخارج.

**مادة ٥:**

حدد راس مال الشركة بمبلغ ........................... جنيه موزع الى....................حصة قيمة كل منها........................... منها ..................حصة نقدية...................... قيمتها جنيه و.............. حصة عينية قيمتها ............................. جنيه وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على الوجه الاتى : اسم صاحب الحصة ............ ........... الخ المجموع عدد الحصص النقدية عدد الحصص العينية القيمة بالجنيهات ويقرر الشركاء ان الحصص النقدية دفعت قيمتها بالكامل .

وقدرها .................... جنيه واودعت فى بنك .................... بموجب الشهادة المرافقة وفيما يلى بيان الحصص العينية المقدمة............ و ......

١ - قدم السيد .................. ما ياتى.......................................

٢ - قدم السيد .................. ما ياتى.................. ...................

**مادة ٦:**

كل حصة فى راس مال الشركة تخول صاحبها الحق فى حصة متعادلة فى ارباح الشركة وفى ملكية موجوداتها ولا يلتزم الشركاء الا فى حدود قيمة حصصهم.

**مادة ٧:**

يجوز زيادة راس المال على دفعة واحدة او اكثر سواء باصدار حصص جديدة او بتحويل المال الاحتياطى الحر الى حصص وذلك بقرار من الجمعية غير العادية للشركاء وفقا للاحكام المقررة فى المادة ٢٩ من العقد وفى حالة اصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق افضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة ويستعمل هذا الحق وفقا للاوضاع وبالشروط التى تعينها الادارة بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العمومية غير الاعتيادية خلاف ذلك.

**مادة ٨:**

للجمعية العمومية غير الاعتيادية ان تقرر تخفيض راس المال لاى سبب وعلى ان لا يقل عن الف جنيه ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية العمومية وبالاخص عن طريق انقاص عدد الحصص او استرداد بعضها او تخفيض القيمة الاسمية لكل منها عن عشرين جنيها.

**مادة ٩:**

الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء بلا قيد ويجب ان تخطر به الشركة لاثباته فى السجل الخاص بذلك ويجب على من يعتزم بيع حصته للغير ان يخطر ادارة

الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه، مهنته، محل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها وتقوم الادارة بدورها باخطار الشركاء فى بحر الثلاثة ايام التالية وللشركاء خلال شهر من الاخطار ان يستردوا الحصة بالشروط نفسها وبعد انقضاء شهر من ابلاغ العرض دون ان يستعمل احد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حرا فى التصرف فى حصته واذا استعمل حق الاسترداد اكثر من شريك قسمت الحصة المباعة بينهم بنسبة حصة لكل منهم.

**مادة ١٠:**

يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما ياتى:

١) اسماء الشركاء وجنسياتهم ومهنتهم .

٢) عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه.

٣) التنازل عن الحصص او انتقال ملكيتها مع بيان تاريخه وتوقيع المدير والمتنازل له فى حالة التصرف بين الاحياء وتوقيع المدير ومن الت اليه الحصة فى حالة الانتقال بسبب الموت ولا يكون للتنازل او الانتقال اثر بالنسبة الى الشركة او الى الغير الا من تاريخ قيده فى السجل ويجوز لكل شريك ولكل ذى مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل فى ساعات عمل الشركة وترسل فى شهر يناير من كل سنة قائمة بالبيانات الواردة فى هذا السجل او عن كل تغيير يطرا عليها الى مصلحة الشركات بوزارة التجارة والصناعة.

## الباب الثانى ادارة الشركة

**مادة ١١:**

يتولى ادارة الشركة السيد .................... المقيم فى .................... باعتباره المدير الوحيد وتنتهى وظيفته فى .................... او يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العمومية من بين الشركاء او من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الادارة الاولى من :

١ - قدم السيد............................ما ياتى......................

٢ - وقدم السيد .......................... ما ياتى......................

وتنتهى وظيفة المديرين فى ...... (او يباشرون وظيفتهم لمدة غير محدودة).

**مادة ١٢:**

يمثل المدير / المديرون الشركة فى علاقاتها مع الغير ولهم" منفردون او مجتمعون او .............. " فى هذا الصدد اوسع السلطة للتعامل باسمها واجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الاخص

تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافاتهم وقبض ودفع المبالغ وتحويل وبيع وتسديد كافة السندات الاذنية التجارية وابرام جميع العقود والمشارطات والصفقات التى تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد او الاجل وله شراء جميع المواد والمهمات والمنقولات وله ان يقترض بطريق فتح الاعتمادات ...... الخ اما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمشتريات والمبادلات وبيع المحلات التجارية والعقارات غير العادية " او بناء على قرار اجماعى من الشركاء".

**مادة ١٣ :**

المدير قابل للعزل فى اى وقت بقرار مسبب يصدر من الجمعية العمومية غير العادية "او بقرار اجماعى من الشركاء " وله ان يستقيل فى نهاية السنة المالية على ان يقدم الاستقالة الى باقى المديرين / رئيس مجلس الرقابة الجمعية العمومية قبل ذلك بـ ......... شهر على الاقل.

**مادة ١٤ :**

فى حالة انتهاء وظيفة احد المديرين فعلى الباقين خلال شهر ان يدعوا الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد للنظر فى الامر وتعيين مدير جديد.

**مادة ١٥ :**

للمديرين فى علاقتهم مع بعض وكتعبير ذى صفة داخلية ان يؤلوا مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيره ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس او عضوين اخرين من اعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك ويعقد الاجتماع فى مركز الشركة او فى اى مكان اخر يعينه خطاب الدعوة ولا تعد مداولاته صحيحة الا اذا كان نصف اعضاء مجلس الادارة على الاقل حاضرين الاجتماع وتصدر قرارات مجلس الادارة باغلبية اصوات المديرين الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات ويصدق رئيس المجلس على صور او مستخرجات هذه المحاضر ويجب على المجلس ان يبت بصفة خاصة فى كل عملية او تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة او مصروف تزيد قيمته على ١٠٠ جنيه مثلا دون ان يكون للغير ان يطالبوا باى اثبات فى هذا الصدد ويجب على المديرين ان يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الادارة وان يتبعوا تعيماته وارشاداته والا عزلوا من وظيفتهم والزموا بتعويضات للشركة.

**مادة ١٦ :**

للمديرين الحق فى قبض مبلغ سنوى اجمالى قدره ........... جنيه بصفة مكافاة تدفع كل(شهر او ثلاثة شهور مثلا) وتقيد المصروفات العمومية وذلك علاوة

على حقهم فى استرداد مصروفات التمثيل وبدل السفر والانتقال ولهم ايضا حق الحصول على حصة فى الارباح على الوجه المبين فى المادة ٣٥ من هذا العقد ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم.

**مادة ١٧:**

جميع العقود والفواتير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى التى تصدر من الشركة يجب ان تحمل تسمية الشركة وان تسبقها او تلحقها عبارة " شركة ذات مسئولية محدودة " مكتوبة باحرف واضحة ومقرونه مع بيان مركز الشركة وبيان راس المال اذا لم يكن اقل من قيمتة الثابتة فى اخر ميزانية ولا يكون التصرف ملزما للشركة الا اذا وقعه المدير او غيره من مستخدمى الشركة مشفوعا بالصفة التى يتعامل بها.

**مادة ١٨:**

تكون تبليغات الشركة المشار اليها فى هذا العقد سواء اكانت بين الشركاء او بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها.

## الباب الثالث مجلس الرقابة

**مادة ١٩:**

يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة اعضاء على الاقل ومن ................عضوا على الاكثر تعينهم الجمعية العمومية من بين الشركاء وتقدر اتعابهم واستثناء مما تقدم المؤسسون اول مجلسي رقابة من .......... عضوا هم:

١- قدم السيد .................... ما ياتى.....................

٢ - وقدم السيد .................... ما ياتى ....................

٣ - وقدم السيد .................... ما ياتى ....................

**مادة ٢٠:**

يعين اعضاء مجلس الرقابة لمدة ........... سنوات(ثلاثة مثلا) غير ان مجلس الرقابة المعين فى المادة السابقة يبقى قائما باعماله لمدة ............. سنة وفى نهاية هذه المدة يتجدد المجلس باجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الاعضاء فى كل سنة عند انعقاد الجمعية العمومية العادية ويعين الثلثان الاولان بطريق الاقتراع ثم يتحدد الاعضاء بعد ذلك بحسب الاقدمية فى التعيين .

**مادة ٢١:**

يشترط ان يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره .........حصة على الاقل تخصص لضمان الاخطاء التى يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة.

**مادة ٢٢:**

لمجلس الرقابة ان يعين اعضاء فى مراكز الاعضاء التى تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة او الوفاة او لاى سبب اخر ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالى للخلو اذا نقص عدد الاعضاء من ثلاثة والاعضاء الذين يعينون على هذا الوجه يتسلمون العمل فى الحال على ان للجمعية العمومية فى اول اجتماع لها ان تقرر تعيينهم او تعين اخرين بدلا منهم والعضو الذى يعين فى محل الاخر يبقى قائما باعماله فى المدة المتبقية من وكالته.

**مادة ٢٣:**

يعين مجلس الرقابة بين اعضائه رئيسا وسكرتيرا وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذى يقوم باعمال الرئيس مؤقتا وعقد مجلس الرقابة فى مركز الشركة او فى اى مكان اخر يحدده خطاب الدعوى كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس او(عضوين من اعضائه مثلا) ويجوز دعوته الى انعقاد غير عادى بناء على طلب من ادارة الشركة وتثبت مداولات المجلس وقراراته فى محاضر تدون فى سجل خاص ويوقع عليها الرئيس والسكرتير ويصدق رئيس المجلس على صور ومستخرجات هذه المحاضر.

**مادة ٢٤:**

يقوم مجلس الرقابة بتنمثيل الشركاء فى علاقاتهم مع ادارة الشركة وعليه فحص الدفاتر والحسابات والجزية ومحفظة الاوراق المالية وقيم الشركة ويقدم كل سنة الى الجمعية العمومية تقريرا بنتيجة اعماله يبين فيه المخالفات والاخطاء التى قد يجدها فى قوائم الجرد كما يبين الاسباب التى قد تحول دون اجراء توزيع حصص الارباح التى قد تقترحها ادارة الشركة.

**مادة ٢٥:**

لاعضاء مجلس الرقابة الحق فى ان يتقاضوا مبلغ ........ جنيه بصفة " بدل حضور و مكافاة " يجرى توزيعه بينهم حسب ما يترءاى لهم.

**مادة ٢٦:**

الجمعية العمومية المكونة تكوينا صحيحا تمثل جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها الا فى......... "المدينة التى يقع بها مركز الشركة"

**مادة ٢٧:**

لكل شريك حق حضور الجمعية العمومية مهما كان عدد الحصص التى يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الاصالة او بطريق انابة شريك اخر لتمثيله فى الجمعية ولكل شريك عدد من الاصوات بقدر عدد ما يملكه او يمثله من حصص دون تحديد.

**مادة ٢٨:**
يراس الجمعية العمومية رئيس مجلس الرقابة وعند غيابه يرأسها أحد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس سكرتيرا ومراجعا لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهما.

**مادة ٢٩:**
توجه الدعوى لحضور الجمعيات العمومية بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل موعد إنعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل ويجوز تخفيض هذه المهلة إلى سبعة أيام بالنسبة للجمعيات غير العادية أو الجمعيات المنعقدة بناء على دعوة ثانية ويجب ان تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الاعمال ومكان الإجتماع وزمانه.

**مادة ٣٠:**
لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول فى غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال المبين فى خطاب الدعوة والقرارات التى تصدرها الجمعية العمومية طبقا لعقد الشركة تكون ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين فى الرأى وعديمى الأهلية.

**مادة ٣١:**
تنعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة على دعوة من إدراة الشركة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالى وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد حصص الأرباح التى توزع على الشركات وتعيين المديريرين أو أعضاء مجلس الرقابة وتحديد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التى لا تدخل فى إختصاص الجمعية غير العادية ويعتبر إجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الحصص الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وفى حالة التساوى يرجح الرأى الذى فى جانبه الرئيس.

**مادة ٣٢:**
للجمعية العمومية غير العادية أن تعدل مواد عقد الشركة عدا ما تعلق منها بغرض الشركة الأصلى أو زيادة التزامات الشركاء ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع المال على أنه إذا كان القرار يتعلق بعزل أحد المديرين فإن الأغلبية تحسب بعد استبعاد الحصص التى يمثلها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق

بالمساس بحقوق فئة من الحصص فلا يكون صحيحا إلا إذا توافرت الأغلبية المطلوبة بالنسبة لكل فئة من أصحاب الحصص.

**مادة ٣٣:**

يجوز للمديرين دعوة الجمعية العمومية لإنعقاد غير عادى كلما دعت الضرورة إلى ذلك ويجوز لمجلس الرقابة أن يتولى توجيه الدعوة إذا طلب من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرون بتوجيه الدعوى ويجوز أن تدعى الجمعية العمومية بناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من نصف رأس المال إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرون بتوجيه الدعوى ويوضع جدول الأعمال بمعرفة " الجهة التى وجهت الدعوة للإنعقاد " (المديرون أو مجلس الرقابة أو الشركاء حسب الأحوال).

**مادة ٣٤:**

لكل شريك أثناء إنعقاد الجمعية العمومية حق مناقشة المسائل الواردة فى جدول الأعمال ويكون المديرون ملزمين بالإجابة على أسئلة الشركاء بالقدر الذى لا يعرض مصالح الشركة للضرر فإذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم إلى الجمعية العمومية وكان قرارها واجب التنفيذ.

**مادة ٣٥:**

تدون مداولات الجمعية العمومية وقراراتها فى محاضر تقيد فى سجل خاص ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكرتير والمراجع ويصدق رئيس الجمعية على صور أو مستخرجات هذه المحاضر.

## الباب الرابع

## سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامى - المال الاحتياطى - توزيع الارباح

**مادة ٣٦:**

تبدأ سنة الشركة من أول يناير مثلا وتنتهى فى أخر ديسمبر مثلا من كل سنة على أن السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهائى حتى أخر ديسمبر مثلا من السنة التالية وتنعقد أول جمعية عمومية عقب هذه السنة.

**مادة ٣٧:**

على مديرى الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية خلال (ستة أشهر على الأكثر) من تاريخ إنتهائها ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر تقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالى فى ختام السنة ذاتها وتودع الميزانية بعد إنقضاء خمسة

عشر يوما من إعدادها مكتب السجل التجارى ولكل ذى شأن أن يطلب الإطلاع عليها ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التى تسبق إنعقاد الجمعية العمومية أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة.

**مادة ٣٨:**

توزع ارباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما ياتى:

١- يبدا باقتطاع مبلغ يوازى ٥ %على الاقل من الارباح لتكوين احتياطى ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى قدرا يوازى ٢٠ % على الاقل من راس المال ومتى مس الاحتياطى تعين العود الى الاقتطاع.

٢- ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة اولى من الارباح قدرها ٥ %على الاقل للشركاء عن قيمة حصصهم على انه اذا لم تسمح ارباح الشركة فى سنة من السنتين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من ارباح السنتين القادمة.

٣- يخصص بعد ما تقدم ١٠ % على الاكثر من الباقى لمكافاة المديرين.

٤- يوزع الباقى من الارباح بعد ذلك على الشركاء كحصة اضافية فى الارباح او يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة او يخصص لانشاء مال للاحتياطى او للاستهلاك غير عاديين اما الخسائر - ان وجدت - فيتحملها الشركاء بنسبة عدد حصصهم دون ان يلزم احدهم باكثر من قيمة حصصه.

**مادة ٣٩**

يستعمل المال الاحتياطى بناء على قرار مجلس الادارة فيما يكون او فى بمصالح الشركة.

**مادة ٤٠:**

تدفع حصص الارباح الى الشركاء فى المكان والمواعيد التى يحددها المديرون ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة ان يقوموا بتوزيع مبلغ من اصل حصص ارباح السنة التجارية اذا كانت الارباح المخصصة والجارية تسمح بذلك.

## الباب الخامس المنازعات.

**مادة ٤١:**

لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشتركة للشركة ضد المديرين او ضد احدهم الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية

العمومية ويجب على كل شريك يريد اثارة نزاع من هذا القبيل ان يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عيه قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر واحد على الاقل ويجب على المديرين ادراج هذا الاقتراح فى جدول اعمال الجمعية فاذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح لم يجز لاى شريك اعادة طرحه باسمه الشخصى اما اذا قبل فتعين الجمعية العمومية لمباشرة الدعوى مندوبا او اكثر ويجب ان توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية.

## الباب السادس حل الشركة – تصفيتها

**مادة ٤٢ :**

عند انتهاء مدة الشركة او فى حالة حلها قبل الاجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصفيا او جملة مصفين وتحدد سلطتهم وتنتهى سلطة المديرين بتعيين المصفين . اما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى ان يتم اخلاء عهدة المصفين.

## الباب السابع احكام ختامية

**مادة ٤٣ :**

يقيد هذا العقد فى السجل التجارى وينشر طبقا للقانون وقد فوض الشركاء السيد ............فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فى هذا الشان المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف المدفوعة فى سبيل تاسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العمومية.

## *Articles of Incorporation of a Limited Liability Company*

1. Mr.............., born in......... on......with his domicile at.........,of .............nationality,.........
2. Mr.............., born in......... on......with his domicile at.........,of .............nationality,.........
3. Mr.............., born in......... on......with his domicile at.........,of .............nationality,.........

The parties hereto have mutually established a limited liability company in accordance with the provisions of applicable law No. 26 of 1954 and the provision hereof. The parties declare that they have complied with the rules of the abovementioned in connection with the company's name, object, parties number, capital amount and the whole fulfillment and deposit thereof as set forth under Article 67 of the abovementioned law, and the completion of shares' distribution.

### *Chapter One*

### *Company's name, Object, Term and Head office*

**Article (1):**

The company's name shall be ............. Ltd.

**Article (2):**

The company's object shall be...........

**Article (3):**

The company's term shall be ..........year(s) commencing from the date of The company's registration at the Commercial Registry and renewable under the conditions herein contained.

**Article(4):**

The company's head office and legal selected domicile shall be in the city of.........,......... street No....... The

company's directors, however, may decide to transfer the company's head office to any other place at the same country or to establish branch offices or agencies inside or outside Egypt.

**Article (5):**

The company's capital shall be ............. Egyptian pounds divided into ......... shares for each, including ..........cash shares of ........... L.E.; and ..........shares in property of ...........L.E. The partners' contributions to the capital are distributed as follows:

Name:.................................

Nationality: ................................

No. of cash shares: ................................

No. of shares in property: ................................

Value in L.E.: ................................

The parties hereto declare that all the cash shares totaling ......L.E. have been paid in full and have been deposited at ........... Bank as evidenced by the certificate attached hereto. In the following, a statement of shares in property produced by......... and .........:

1. Mr. ..................... produced the following:...........
2. Mr. ..................... produced the following:...........

**Article (6):**

Each capital share shall entitle its owner the right to have equal share in the profits and in the company's assets. The parties shall not be liable except in so far as the amount of their respective shares is concerned.

**Article (7):**

The company's capital may be increased at one time or in installments either by issuing new shares by a resolution of

an extra-ordinary General Meeting of the partners in accordance with the provisions of Article 29 hereof. Where new cash shares are issued, the partners shall have precedence right to subscribe in such right shall be exercised in accordance with the terms and conditions to be determined by the Directors and unless otherwise decided by extra-ordinary General Meeting.

**Article (8):**

The extra-ordinary General Meeting may decide to reduce the capital for any reason whatsoever provided that the company's capital shall be less than one thousand Egyptian pounds. Such reduction of shares shall be made in such manner as the General Meeting may deem appropriate particularly by reducing the number of shares, redeeming some of capital shares or reducing the nominal value thereof less than twenty pounds.

**Article (9):**

Shares shall be transferable among the partners without limitation. The partners should notify the company of such transfer in order to be registered in the Register prepared for this purpose.

Whoever intends to sell its shares to a third party shall notify the company's management of its intention to do the same by a registered letter, return receipt acknowledged, indicating the name, surname, profession and domicile of the transferee and the number of the shares to be transferred. The company's management shall, in its turn, notify the partners within the subsequent three days. The partners may- within one month from the notice- redeem the shares by the same conditions. The partner shall, one month after the notification without having the redemption right used by any partner, be free to transfer its shares. Where the right of

redemption has been used by more than one partner, the shares shall used be distributed among purchasers on pro rata basis.

**Article (10):**

A special Register of partners shall be prepared at the company's head office including the following:

1. The name, nationality and profession of each partner.
2. The number of shares owned by each partner and the paid amount of money.
3. cases where the shares of the shares' title have been made between persons alive, the date of the signature by both the transferor and the transferee should be indicated. Where the transfer has been inheritance, the date of signing such transfer by the Director and the transferee should be entered. The transfer of shares shall not have any effect against the company or third parties except from the date when such transfer has been entered into the Register.
4. Each partner and whoever has an interest other than the partners shall have an access to the said Register during the company's daily working hours. On January of each year, a list including the particulars contained in this Register or any change thereof shall be sent to the companies' Department at the Ministry of Trade and Industry.

## *Chapter Two*
## *Directors*

**Article (11):**

The company shall be managed by Mr. ........................ with his domicile at ........................ as the exclusive Director until .............. or the company shall be managed by.................. Directors appointed by the

ordinary General Meeting either from the partners or a third party. The Partners, however, have by way of exception appointed the first Board of Directors as follows:

- Mr. ................ Produced the following:................
- Mr. ................ Produced the following:................

The abovementioned Directors' business shall end on........... (or such Directors shall practice their post for an unlimited period).

**Article (12):**

The Director(s) shall represent the company in the company's relations with a third party and shall, individually or grouped or.., in this connection have full powers to act on behalf of the company conclude all contracts and make all transactions covered by the company's object. The Directors shall also in particular have the right to appoint, suspend and dismiss the company's agents and employees; determine the salaries, wages, remunerations thereof; receive and settle payments; transfer, sell and redeem all commercial promissory notes; conclude all contracts, stipulations and all deals involving the company's dealings in cash or in credit; buy all the materials, goods and chattels; and borrow by the way of credit, ....etc. Loans for which no credit has been opened at bank, purchases, exchanges sale of commercial shops and unordinary premises or by a majority vote of the partners.

**Article (13):**

A Director may be dismissed at any time by a justified decision issued by the extra-ordinary General Meeting or by a majority vote of the partners, and may resign at the end of the fiscal year provided that such Director should submit its resignation to the rest of the directors or to the Head of the

General Meeting Supervision one month at least prior to such meeting.

**Article (14):**

Where a post of a director falls vacant, the remaining Directors shall within one month convene an extra-ordinary General Meeting to consider the same and appoint a new Director.

**Article (15):**

The Directors in their relations with each other and as an internal arrangement from a Board of Directors which Board of Directors shall appoint a chairman and a secretary. The Board of directors shall be convened upon the request of the chairman or of two other members where the company's interest so requires. Such meeting shall be held at the company's head office or at such other place as may be designed in the invitation letter and shall be valid only if attended by half at least of the members of the Board of Directors. The decisions of the Board of Directors shall be issued by the majority vote of attendant Directors and in case of equal vote, the Chairman shall have a casting vote. The Board's decisions shall be recorded in minutes and the Chairman shall ratify copies or extracts of the mentioned minutes. The Board of Directors should, particularly, decide on each operation or contract followed by a warranty of the Company or expenses of more than 100 Egyptian pounds for example, without having a third party to demand any proof in this connection. The Directors shall carry out the decisions issued by the Board of Directors and shall follow the instructions and directions thereof, otherwise, they will be dismissed and be liable to compensate the company.

**Article (16):**

The Directors shall be entitled to an annual total remuneration of ........ L.E. which shall be paid each (month or three months for example) and such remuneration shall be entered into the general expenses account.

Moreover, the Directors shall be entitled to redeem the representation expenses, and transfer and traveling allowance. The Directors shall also be entitled to a share in dividends as set forth under Article 35 hereof, and the sums of such dividends shall be distributed to directors in the way as they may mutually agreed upon.

**Article (17):**

All Company's contracts, invoices, trade names and trade marks, advertisements, papers and other publications should carry the Company's name preceded or followed by the phrase " Limited Liability Company" written in clear and legible letters, the Company's place of business and the company's capital if not less than its same value as recorded in the last balance sheet. The Company can only act if there is a signature by the Director or any other users of the company. Such signatures shall be supported by the nature of such Directors or such users of the Company.

**Articles (18):**

All the Company's communications herein referred to whether among Partners or between Partners and the Company shall be made by a registered mail, return receipt acknowledged.

## *Chapter Three*
## *Control Panel*

**Articles (19):**

The company shall have a control panel consisting of three members at least and of ..... members at most. The General Meeting shall appoint such members from the Partners and shall determine the fees thereof. As an exception whereof, the incorporators have appointed the first two control panels of ........ members:

- Mr.............. Produced the following:..... .......
- Mr. ............. Produced the following:................

**Articles (20):**

The control panel members shall be appointed for ...... year(s) (three years for example0. The designated control panel, however, shall, under the previous Article, continue the business thereof for........ year(s), and the whole control panel shall be renewed at the end of such term. Third (1/3) of the members shall be determined, then, each year when the Ordinary General Meeting is held, and the first 2/3 of the members shall be appointed by voting. The members, then, shall be appointed according to seniority of appointment.

**Articles (21):**

A Control Panel member should own a number of the Company's dividends of .......... dividend(s) at least. Such dividends shall be specified as a warranty for any error made by him during the membership term. Such dividends shall not be negotiable during the above-mentioned term.

**Articles (22):**

The Control Panel may appoint members to hold the members' posts which become empty during the year due to resignation, death or whatever reason. Such act of appointment shall be fulfilled within the following month where the members are less than three members. The members appointed according to this way shall receive their work immediately provided that the General Meeting may decide whether to appoint such members or to appoint others instead of them. The member who replaces the other shall continue its work during the remaining period of the agency thereof.

**Articles (23):**

The Control Panel shall appoint a chairman and a secretary among the members thereof. In case of the absence of the chairman, the Control Panel shall appoint who shall continue the chairman's business temporarily. The invitation letter shall include whether the Control Panel Meeting shall be held at the Head Office or at any other place when the Company's interests so requires upon the chairman's (or two of the Control Panel's members, for example) request. An extra-ordinary meeting may be held upon the request of the Company's Board of Directors. The Control Panel's discussions shall be recorded in minutes and entered into a special register and shall be signed by the Chairman and the secretary. The Chairman shall ratify copies and extracts of the said minutes.

**Articles (24):**

The Control Panel shall represent the Partners in their relations with the Company's Board of Directors, and shall examine registers, accounts, taxes, financial paper case and Company's values; and shall produce a report of the results of the work thereof to the General Meeting each year. In such report, the Control Panel shall indicate any contraventions or errors which might be found in the stock-taking list, and shall indicate the reasons that might obstruct the distribution of dividends that might be suggested by the Company's Board of Directors, as well.

**Articles (25):**

Control Panel members shall have the right to receive a sum of money of ........ as a remuneration and presence allowance distributed between them as may redeem.

**Articles (26):**

The well-formed General Meeting shall represent all partners and shall be held only in ................, where the Head office is located.

**Articles (27):**
Each partner shall, no matter how many shares he/she owns, has the right to attend in person or by proxy the General Meeting and shall have a number of votes equivalent to the shares he/she owns or represents without limitation.

**Articles (28):**
The General Meeting shall be presided over by the chairman of the Control Panel, in case of its absence, one of the chairman's colleagues selected by the Control Panel shall preside it. The chairman of the Control Panel shall appoint a secretary and a vote counter provided that the General Meeting decides their appointment.

**Articles (29):**
The call for the General Meeting shall be issued by the registered letters, return receipt acknowledged, to be sent to each Partner fifteen days at least prior to the date of holding the general Meeting and such term may be reduced to seven days. Such reduction shall apply to the extra-ordinary General Meetings or to the held Meetings upon the request of the agent thereof. Invitation letters should include the meeting's agenda, time and place.

**Articles (30):**
The General Meeting shall deliberate only on matters listed on the agenda included in the invitation letter. The resolutions adopted by the General Meeting in accordance with the Company's Articles of Incorporation shall be binding on all partners no matter whether they were absent, or opposed such resolutions, or were legally incompetent.

**Articles (31):**
The Ordinary General Meeting shall be convened annually at the invitation of the Company's Board during the sixth month following the end of the company's fiscal year. The

General Meeting shall be convened, particularly, to hear the Directors' report on the Company's activity and financial status, the Control Panel report; approve when necessary, the balance sheet and profit / loss account; determine the dividends to be distributed to partners; appoint the Directors or Control Panel members and determine their remunerations; and consider such other matters as may fall outside the terms of preference of the extra-ordinary General Meeting shall be valid no matter how many shares are represented therein. The resolutions shall be issued by an affirmative majority vote; and in case of equal vote, the Chairman shall have a casting vote.

**Articles (32):**

The extra-ordinary General Meeting may amend the company's Articles of Incorporation except for what is concerned with the original object of the Company and shall not have the right to increase the partners' obligations. The resolutions of the General Meeting shall be valid only if approved by a majority possessing three quarters of the capital. If the resolutions, however, concerns the dismissal of a Director, the majority votes shall be counted after excluding the shares representing the Director to be dismissed. If the resolutions infringes upon the rights of a category of share, it shall be approved only by demand majority of shareholders representing each category.

**Articles (33):**

The Directors may, when necessary, call for an extra-ordinary General Meeting. The General Meeting may also be convened upon request of the Control Panel provided hat such request of the Control Panel provided that such request shall be submitted to the directors by a registered letter, return receipt acknowledged, and that eight days should

have lapsed before the Directors call for such meeting. The general Meeting may also be convened upon the request of one or more partners representing more than half of the Company's capital provided that such request shall be submitted to the directors by a registered letter, return receipt requested, and that eight days shall have lapsed before the Directors calling for such meeting. The agenda of such meeting shall be laid down by the body which has issued the invitation for the Meeting, (The Directors, the control Panel or the Partners).

**Articles (34):**

Each partner during the General Meeting have the right to discuss the matters on the agenda and the Directors shall be bound to answer the Partners' questions in so-far as the company's interests are not harmed. If a partner deems the answer to his/her question unsatisfactory, the matter in question shall be referred to the General Meeting and the resolutions of the General Meeting shall be enforceable.

**Articles (35):**

The deliberations and resolutions of the general Meeting shall be recorded in minutes which minutes will be documented in a special register. The register shall be signed by the Chairman of the general Meeting, the secretary and the vote counter. Copies or extracts of such minutes shall also be endorsed by the Chairman of the general Meeting.

## *Chapter Four*

## *Company's Fiscal Year, Inventory, Final Accounts, Reserves, and Profit Distribution*

**Article (36):**

The Company's fiscal year shall commence from the first day of January, for example, and shall end on the last day of

December of each year. The first fiscal year of the Company, however, shall commence from the date at which the final Articles of Incorporation have been executed and end on the last day of December of the subsequent year. The first General Meeting shall be held following the end of the mentioned fiscal year.

**Article (37):**

The company's Directors shall, at date allowing the General Meeting to be convened within six months after the end of the fiscal year, prepare for each fiscal year a balance sheet, inventory list, profit / loss account, and a report on the Company's activity during the said fiscal year and the Company's financial status at the end thereof. The balance sheet shall upon the lapse of fifteen days from the date of its preparation be deposited at the Commercial Register Office and any person in concern shall have an access thereto at such office. Each partner may during the fifteen days period preceding the date of covering the General Meeting have an access to such papers and to the Control Panel report y himself or by way of delegation of any other partner or any other person.

**Article (38):**

The net profit of the Company shall after the deduction of all general expenses and other costs be distributed on an annual basis as follows:

1. An amount equal to five per cent (5%) of the profits shall be first deducted to form a reserve and such deduction shall cease when the reserve reaches a total of twenty per cent (20%) of the company's issued capital. Where the reserve falls below the above-mentioned percentage, such reduction shall be resumed.

2. An amount equal to 5% of the capital at least shall, then, be deducted to be distributed as a first dividend to the Partners on pro rata basis. If the profits of a given year cannot cover such dividend, the mentioned dividend may not be recuperated from the profits of the subsequent year.
3. After the above mentioned deductions, an amount of up to ten percent (10%) of the remaining profits shall be given as remunerations to the Directors.
4. the then remaining profits shall be distributed, then, to the partners as an additional dividend or shall be carried forward, as may be suggested by the Board of Directors, to the subsequent year or be set aside to form a special reserve or special depreciation. The Partners shall bear the losses, if any, on pro rata basis but no Partner shall be liable for an amount exceeding the amount of his/her shares.

**Article (39):**

The reserve shall be used by a decision of the Board of Directors to the best interest of the company.

**Article (40):**

Dividends shall be paid to the Partners at the place and time to be determined by the Directors. The Directors may, with the consent of the Control Panel, distribute an amount of the dividends of the current year if the allocated and current dividends so permit.

## *Chapter Five*
## *Disputed*

**Article (41):**

No action affecting the common interest of Partners may be filed against any or all of the directors at the court of law except only in the name of all Partners and by resolution of

a General Meeting. Where a Partner desires to file such case, he/she shall so notify the other Partners by registered mail, return receipt acknowledged, one month at least prior to the date of the General Meeting and the Directors shall include such proposal in the General Meeting's agenda. If the general Meeting rejects such proposal, no partner may resubmit it in his/her name but if the proposal has been accepted, the general Meeting shall appoint one or more representatives to proceed with the case and all official summons should be addressed to such representative(s).

## *Chapter Six*
## *Dissolution and Liquidation*

**Article (42):**

At the end of the term of the Company or in case that the Company is dissolved before the end of its term, the General Meeting shall upon request of Directors indicate the method of liquidation, appoint one or more liquidators, and determine their powers. The authority of the Directors shall cease upon the appointment of liquidators but the authority of the General Meeting shall continue to enjoy authority during the liquidation period until the liquidators are discharged.

## *Chapter Seven*
## *Final Provisions*

**Article (43):**

The Present Agreement shall be recorded in the Commercial Register and shall be published in accordance with the law. The Partners have entitled Mr. .................. to take all the necessary procedures in this connection. The expenses, costs, wages, and expenditures applied for the purpose of forming the Company shall be deducted from the general expenses account.

## عقد التأسيس والنظام الأساسي
## لشركة – ذ.م.م. ذات مسؤولية محدودة
## راس مال قدره( ............... )
## (النموذج الرابع)

انه في يوم --- الموافق -- من شهر--- عام --- م – بدولة......... بين كل من:

أولا: السيد/......................... – الجنسية........................ - يحمل جواز سفر رقم / ........................العنوان /..................ويسمى **(الطرف الأول)**

**ثانيا:** السيد/......................... – الجنسية........................ - يحمل جواز سفر رقم / ........................العنوان /..................ويسمى **(الطرف الثاني)**

**ثالثا:** السيد/......................... – الجنسية........................ - يحمل جواز سفر رقم / ........................العنوان /..................ويسمى **(الطرف الثالث)**

### تمهيد

اتفق الأطراف وهم بكامل أهليتهم القانونية للتعاقد على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة فيما بينهما طبقاً لأحكام القانون في شأن الشركات التجارية وتعديلاته.

**المادة ( الأولى )**

يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا" له .

**المادة ( الثانية )**

"الشركة " تعني الشركة التي تأسست بموجب هذا العقد.

"قانون الشركات التجارية " يعني القانون رقم في شأن الشركات التجارية وتعديلاته.

"مدير / مديرون " تعني مدير أو مديري الشركة المعنيين بموجب هذا العقد.
"الوزارة" تعني وزارة الاقتصاد والتجارة في............
"الشركاء" تعني أطراف هذا العقد وأي شخص طبيعي أو اعتباري يصبح مالكا" لأية حصة من راس مال الشركة وفقا" لشروط هذا العقد التأسيسي.
"المدير التنفيذي" يعني المدير العام للشركة المعين بموجب المادة ١٥ من هذا العقد .

**المادة الثالثة (الاسم)**

يكون اسم الشركة(إنتر للاستثمار العقاري -ذ.م.م) وتسمى أدناه "الشركة"

**المادة الرابعة (مركز الشركة)**

يكون مركز الشركة في (............) وللشركة إن تفتح وتشغل فروعا داخل دولة ..............................

**المادة الخامسة (أغراض الشركة)**

الأغراض التي أنشئت من اجلها الشركة هي كالتالي:
الاستثمار في المشروعات العقارية

**المادة السادسة (صلاحيات الشركة)**

في سبيل القيام بأغراضها تكون للشركة كافة الصلاحيات التي يتمتع بها عادة الشخص الطبيعي ويكون لها أن تمارس تلك الصلاحيات من خلال أجهزتها الإدارية، ويكون للشركة، دون حصر الصلاحيات التالية :

أ- أن تكتسب وتتملك وتحوز وتبيع وتؤجر وترهن وتمول أو تتصرف على أي وجه أخر بالأموال المنقولة وغير المنقولة التي تكون لازمة لتحقيق أغراض الشركة .

ب- أن تنظم وتنفذ العقود وسواها من الالتزامات وأن تفتح وتشغل الحسابات وأن تقترض الأموال وتضمن تسديدها وبشكل عام أن تباشر أو تشترك في مشاريع ذات طبيعة مماثلة ومكملة لنشاطاتها.

ج- ان تحقق أغراضها الرئيسية وتمارس صلاحياتها سواء كأصلاء أو وكلاء أو مقاولين أو غير ذلك بشكل منفرد أو بالاشتراك مع آخرين.

**المادة السابعة (المسئولية المحدودة للشركاء)**

تكون الشركة شركة ذات مسئولية محدودة ولا يسأل الشركاء عن ديون الشركة أو خسائرها إلا في حدود حصصهم في رأس المال .

**المادة الثامنة (رأس المال)**

يكون رأسمال الشركة المدفوع-/ ١٥٠,٠٠٠ (مائة وخمسون ألف درهم فقط (مقسمة إلى ١٠٠ حصة قيمة كل حصة ١٥٠٠ درهم ) ألف وخمسمائة درهم (تكون كلها عادية ومتساوية وغير قابلة للتجزئة واسمية ، ولا يحق للشركة أن تصدر شهادات أسهم ولا أن يكون رأس مالها بالاكتتاب العام . ويثبت سداد رأس المال بشهادة إيداع صادرة عن بنك مرخص وعامل في دولة.........

المساهمة الحالية في رأس المال هي كما يلي:-

الطرف الأول ٢٠ حصة بنسبة (٢٠%)

الطرف الثاني ٤٠ حصة بنسبة (٤٠%)

الطرف الثالث ٤٠ حصة بنسبة (٤٠%)

**المادة التاسعة (مدة الشركة)**

تكون مدة الشركة (٩٩) فقط تسعة وتسعون عاما "ميلاديا" وتبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري، وتجدد هذه المدة تلقائيا" لفترات مماثلة متعاقبة ما لم تحل الشركة لأي من الأسباب الواردة في هذا العقد أو في القوانين المعنية، ويمكن لأي طرف أن يوجه إشعار للطرف الآخر بنيته في عدم التجديد قبل ستة اشهر على الأقل من انتهاء المدة الأصلية أو المجددة.

**المادة العاشرة (زيادة رأس المال أو تخفيضه)**

يمكن زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار خاصة تتخذه الجمعية العمومية غير العادية. إن رأس مال الشركة المدفوع لا يجرى تخفيضه دون الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الجهات الرسمية المختصة.

يمكن زيادة رأس المال بدفع رأس مال جديد من قبل الشركاء أو بتحويل الأرباح غير الموزعة إلى رأس مال.

يكتتب الشركاء بأية زيادة في رأس المال بنسبة حصصهم في رأس المال في حينه ما لم يقرر الشركاء خلاف ذلك في اجتماع الجمعية العمومية ويشترط في ذلك ألا يؤدى هذا القرار إلى إنقاص مساهمة الشريك المواطن دون ٥١ % من رأس المال.

**المادة الحادية عشر (ملكية الحصص)**

تثبت ملكية الحصة في هذا العقد ( أو كما يعدل من حين لأخر ) بقرارات الجمعية العمومية ويظهر توزيع الحصص في سجل الشركاء الممسوك أصولا" لهذه الغاية في مقر الشركة وهو يبين أسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم وعدد الحصص إلى أن يملكها كل منهم.

أن ملكية أية حصة تستلزم الموافقة على أحكام هذا العقد وعلى كافة القرارات الصادرة عن الشركة في الجمعية العمومية والتقيد بها.

**المادة الثانية عشر (التنازل عن الحصص وانتقالها)**

الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء بعضهم البعض وبينهم وبين ورثتهم الشرعيين، كذلك يحق لأي طرف أن يتنازل عن حصته لأي مؤسسة من مؤسساته أو الشركات التي يساهم في رأس مالها.

لا يجوز التنازل عن الحصص إلا بمستند خطي ولا يعتد بمستند التنازل عن الحصص إلا بعد قيده في سجل الشركاء وبحسب متطلبات القانون وهذا العقد.

**حق الاسترداد**: إذا اعتزم أحد الشركاء التنازل عن حصصه لأحد الشركاء أو الغير وجب عليه أن يخطر مجلس المديرين بعدد وقيمة الحصص التي ينوى التنازل عنها وعلى مجلس المديرين أن يخطر الشركاء فورا بكل التفاصيل أو أي معلومات يطلبهاالشريك أو الشركاء.

على مجلس المديرين أن يقوم بعرض تلك الحصة أو الحصص نيابة عن المتنازل، على الشريك أو الشركاء الأخرين بنسبة حصة كل منهم، وللشريك أو الشركاء الأخرين ممن عرضت عليهم الحصة أو الحصص وبإشعار خطي مدته ١٥ يوماً من استلام التفاصيل المذكورة شراؤها بالثمن المعروض أو إذا لم يرغب أو يرغبوا في قبول الثمن المعروض فيتم تحديد القيمة بالثمن الذي

يحدده مدققو حسابات الشركة في حينه بوصفهم خبراء وليس بوصفهم محكمين)) على انه سعر السوق العادل.

فإذا انقضت مدة ٤٥ يوماً "من قيام مجلس المديرين بعرض الحصة أو الحصص على الشريك أو الشركاء أو إذا انقضت مدة ١٥ يوم من تقييم مدققي الحسابات (( إذا تم التقييم بعد ذلك التاريخ)) دون أن يتم امتلاكها كلها أو جزء منها،

يعتبر المتنازل بأنه قد سحب عرض بيع الحصة أو الحصص التي لم يتم شراؤها إلى أي شخص آخر من غير الشركاء، ولا يجوز أن يقل السعر عن الذي تم الإخطار به أصلا، أو إذا تم من قبل مدققي فلا يجوز أن يقل عن الثمن المحدد من قبلهم.

إذا رغب شريك أو أكثر في تملك الحصص المتنازل عنها تعرض الحصص على الشركاء المتنافسين بنسبة حصة كل منهم في راس المال.

لا يجوز التنازل عن الحصص بموجب هذا البند أو تسجيلها قبل أن يوافق المتنازل له أولا وكتابة على الالتزام بهذا العقد وبقرارات الجمعيات العمومية واتفاقية سياسات الشركاء.

لا يسرى حق الاسترداد المنصوص عليه هنا في حالة انتقال ملكية الحصص ما بين الورثة أو بالوصية.

لا يجوز لأي شريك أن يبيع حصصه أو يحولها أو يتنازل عنها أو يتصرف فيها بأي تصرف من هذه التصرفات إلا بموجب أحكام هذا النص.

ولا يجوز أن يكون للحصة الواحدة أكثر من مالك واحد وفي حالة تعدد الملاك للحصة الواحدة تسجل على اسم احدهم فقط.

**المادة الثالثة عشر (الجمعية العمومية )**

تنعقد الجمعية العمومية العادية سنويا" في مركز الشركة أو في أي مكان يتفق عليه الشركاء ويجب إلا يتجاوز موعد الاجتماع ٦٠ يوما بعد ختام السنة المالية. ويمكن أن تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادى بناء على طلب المدير أو أي شريك إذا كانت الأمور المطروحة تدخل في اختصاص الجمعية العمومية غير العادية.

**تختص الجمعية العمومية العادية ما يلي:**

أ- استلام تقرير المدير وتقرير مدقق الحسابات كما هو منصوص عليه في هذا العقد والمصادقة عليها.

ب- استلام ميزانية الشركة السنوية والمصادقة عليها.

ج- تعيين مدققي الحسابات وفقا لأحكام هذا العقد.

د- تحديد مقدار الأرباح وطريقه سدادها للشركاء.

هـ- إبراء ذمة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير التنفيذي من أي مسئولية.

**تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يلي:**

أ- تعديل عقد تأسيس الشركة إلى الحد المسموح به قانونا."

ب- زيادة رأس المال أو تخفيضه مع مراعاة المنصوص عليه قانونا" وبهذا العقد، والحصول على موافقة الجهات المختصة مسبقا" على كل تخفيض.

ج- حل الشركة وتصفيتها اختياريا .

د - القيام بالمهام غير المناطة بالجمعية العمومية العادية في اجتماعها السنوي.

ويشترط في كل ما سبق وفي تغيير الشكل القانوني للشركة أو نسبة ملكية المواطنين في رأس مالها أو مقدار راس مالها أو الاندماج أو الاشتراك مع أي جهة أخرى أيا كانت موافقة السلطات المختصة المسبقة على ذلك.

يشترط لكل جمعية عمومية توجيه دعوة قبل واحد وعشرين يوما من انعقادها ترسل لكل شريك ، ويجب أن تشمل الدعوة على بيان اليوم والوقت والمكان الذي تنعقد فيه الجمعية وقائمة بالبنود التي ستبحث وتتخذ قرارات بشأنها.

أن الشركاء وممثلي الشركاء المخولين أصولا" هم الوحيدون الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية ، والتمثيل يمكن أن يكون بتفويض كتابي عادى أو بتوكيل يحمل توقيع الشريك أو ممثله المخول أصولا" إذا كان الشريك شخصا" معنويا" ولرئيس الجمعية أن يطلب إبراز واستلام الوثيقة الدالة على التمثيل للمعاينة والتدقيق وذلك في موعد انعقاد الجمعية.

يكون لكل شخص حاضر صوت واحد عن كل حصة في راس مال الشركة يملكها أو يمثلها وتعتبر قرارات الجمعية العمومية السنوية كافة قرارات " عادية " في حين قرارات الجمعيات الأخرى تعتبر " خاصة " ، وتتخذ القرارات العادية بالأغلبية والقرارات الخاصة تتطلب الموافقة الاجماعيه لحصص راس المال وان كافة القرارات التي يصدق عليها في الجمعية العمومية بنوعيها وفقا لأحكام هذا النظام تكون ملزمة للشركاء جميعاً.

على المدير التنفيذي أن يحتفظ بسجلات لكل القرارات التي تصدر عن الجمعية العمومية ويوقع المدير العام على ذلك السجل.

يتولى رئيس مجلس المديرين التنسيق وإدارة اجتماعات الجمعية العمومية وفي حالة غيابه يتفق الشركاء على من يحل محله.

**المادة الرابعة عشر (إدارة الشركة)**

اتفق أطراف هذا العقد على تكوين مجلس إدارة يتكون من جميع الشركاء يجتمع دوريا كل ثلاثة أشهر وتم الاتفاق أيضا على أن يتولى السيد/ .................. منصب رئيس مجلس إدارة الشركة و لا يجوز عزله إلا بناء على رغبته وحينها تقوم الجمعية العمومية بتعيين خلفا له.

**المادة الخامسة عشر (صلاحيات المدير التنفيذي)**

يكون للمدير التنفيذي الصلاحيات التالية :

حق تعيين الموظفين وحق تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير وإبرام جميع عقود المشاريع والصفقات وله حق التوقيع باسم الشركة وإجراء كافة العقود والمعاملات الداخلية للشركة وله حق وقف وعزل الوكلاء ومستخدمي الشركة وتحديد الرواتب والأجور والمكافآت ووضع لائحة الجزاءات ودفع واستلام كافة المبالغ وله شراء المواد والمستلزمات والبضائع وتوقيع عقود البيع والشراء الخاصة بذلك.

وله تمثيل الشركة والتوقيع على كافة المستندات أمام جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات على سبيل المثال لا الحصر: بلدية ............/غرفة التجارة والصناعة في............../ وزارة اقتصاد............... /إدارة الجنسية و دائرة الشرطة وله حق التفاوض مع

كافة الوزارات والدوائر الحكومية والشركات وغيرها والتوقيع على الاتفاقيات وكافة العقود مع حق فسخها وإلغائها وإبطالها كما له الحق في تجديد التراخيص التي تمكن الشركة من ممارسة نشاطها وله حق تمثيل الشركة والنيابة عنها أمام كافة المحاكم الاتحادية والمحلية بكافة أنواعها ودرجاتها والنيابة العامة وله حق الصلح والإسقاط والإبراء التسوية والإقرار وتوكيل المحامين والمستشارين القانونيين وعزلهم وكل ما من شأنه أن يحفظ حقوق الشركة ويصونها ، وله أن يقوم بفتح وإقفال الحسابات البنكية باسم الشركة لدى أي بنك وأن يقوم بتشغيل وإدارة هذه الحسابات بالسحب والإيداع والتوقيع على الشيكات والمحررات الائتمانية وخطابات الاعتماد والضمانات .أما بالنسبة للتصرف في أصول الشركة أو أرباحها فيشترط لذلك توقيع جميع الأطراف مجتمعين على تلك التصرفات والمستندات المتعلقة بذلك.

**المادة السادسة عشر (الإدارة المالية)**

يقوم مجلس المديرين بتعيين المراقب المالي للشركة ويحدد صلاحياته وأجرة وامتيازاته كما يحدد أيضا صلاحيات وأجور وامتيازات الجهاز المحاسبي للشركة بعد أن توافق عليها الجمعية العمومية سواء كانت منعقدة أم لم تنعقد.

**المادة السابعة عشر (الحسابات والاحتياطات وعائدات الأرباح)**

على مدير الحسابات / رئيس الحسابات أن يعمل على مسك دفاتر محاسبية منظمة وفقا لمبادئ المحاسبة وأساليبها المقبولة عالميا وأحكام القوانين السارية.

في نهاية كل سنة مالية يعمل المدير العام دون تأخير على إعداد وتقديم الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للجمعية العمومية للمصادقة.

ويجب أن تكون تلك البيانات المالية مصحوبة بشهادة من مدقق الحسابات وتقرير المدير حول نشاطات الشركة خلال العام وبتوقعاتها المستقبلية.

تقوم الشركة في نهاية كل سنة مالية باقتطاع عشرة بالمائة من أرباحها السنوية الصافية كاحتياط قانوني ويتوقف هذا الاستقطاع إذا وصلت قيمته في أي وقت نسبة ٥٠ % من راس المال . ويعاد الاستقطاع إذا نقص الاحتياط القانوني عن نسبة الـ ٥٠ % من راس المال في أي وقت.

توزع أرباح الشركة السنوية الصافية المتبقية بعد اقتطاع الاحتياط على الشركاء بنسبة ٢٠ % للطرف الأول و ٤٠ % للطرف الثاني و ٤٠% للطرف الثالث. وفي حالة وقوع خسائر لا توزع أرباح في تلك السنة وترحل الخسائر للسنة التالية ولا يتم توزيع أي أرباح إلا بعد تدارك الخسائر ولا يجوز استرجاع ما قد يكون قد تم توزيعه على الشركاء من أرباح بشكل صحيح عن سنوات ماضية.

**المادة الثامنة عشر (تدقيق الحسابات)**

تعين الجمعية العمومية مكتب محاسبين مستقلين ليكونوا مدققين لحسابات الشركة ( ويشار إليهم أدناه بكلمة " المدققين " ) وللمدققين في كل الأوقات حق الإطلاع بحرية على كافة دفاتر الشركة الحسابية.

ويجب على المدققين أن يصدروا شهادة بان الحسابات السنوية للشركة تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة وان دفاتر الحسابات ممسوكة بطريقة صحيحة، وأي مخالفات يتوصل إليها المدققون يجب أن تذكر في تلك الشهادة.

من حق المدققين ان يحضروا كل اجتماعات جمعية الشركاء ويطلب منهم أن يوضحوا للشركاء أية مسألة تتصل بالحسابات.

**المادة التاسعة عشر( السنة المالية)**

تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الأول من يناير) كانون الثاني) من كل سنة وتنتهي في اليوم الأخير من ديسمبر (كانون الأول (باستثناء السنة المالية الأولى التي تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري وتنتهي في اليوم الأخير من ديسمبر من السنة ذاتها.

**المادة العشرون (حل الشركة)**

**تحل الشركة:**

أ- عند انتهاء مدتها الأصلية أو المدة المجددة ما لم تمدد وفق المادة (٩) أعلاه أو ما لم تحل وفق هذه المادة.

ب- بقرار تتخذه الجمعية العمومية.

ج- بإعلان إفلاس الشركة أو إعسارها .

د- صدور قرار قضائي بذلك الخصوص.

عند تصفية الشركة رضاء أو نتيجة لأمر قضائي أو لأي من الأسباب الواردة أعلاه، فان للمصفي أو للمصفين بعد سداد كافة مديونيات الشركة بما فيها الديون المتوجبة لمالكي الحصص ، أن يقسموا باقي موجودات الشركة – إن وجدت– بين الشركاء، أو أن يبيعوا تلك الموجودات ويوزعوا عائدات بيعها وفقا" لنسب حصصهم في الشركة.

**المادة الحادية والعشرون (الاشعارات)**

توجه الإشعارات والمراسلات المطلوبة بمقتضى أحكام هذا العقد خطيا وترسل بالبريد المسجل بعلم الوصول.

**المادة الثانية والعشرون ( المنازعات )**

اي خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير هذا العقد يحل بالتراضي ثم عن طريق التوفيق أو التحكيم بمركز ...................... للتوفيق والتحكيم التجاري الكائن بغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ، وفي حالة عدم حل النزاع عبر الطرق المذكورة سابقاً تختص محاكم ................... بنظر النزاع وتكون القوانين المتبعة هي قوانين دولة.................

**المادة الثالثة والعشرون (مصاريف ما قبل التشغيل)**

يحفظ هذا العقد ويقيد بسجل الشركاء المحفوظ الرئيسي بالشركة وينشر طبقاً لاحكام القانون، على أن يتم خصم جميع المصروفات والنفقات المدفوعة في سبيل التأسيس من حساب المصروفات العامة.

**المادة الرابعة والعشرون (النسخ والتصديقات)**

هذا العقد مكون من ( ...... ) صفحة ويحوى أربعة وعشرون مادة وحرر هذا العقد من ست نسخ بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها والنسخة الثالثة لدواعي التصديق.

واشهادا على ذلك، وقع الطرفان على هذا العقد.

**الطرف الأول**

**التوقيع**

**الطرف الثاني**

**التوقيع**

**الطرف الثالث**

**التوقيع**

**شاهد أول**

**شاهد ثاني**

***Memorandum & Articles of Association of***
***A Limited Liability Company L.L.C.***
***Capital …………***

This Memorandum is made and entered into as of ---/---/---, in --- of --- by and between:

1. Mr. …………., …………., National holder of passport No. ……………., residing at……………. (Hereinafter referred to as "The First Party")
2. Mr. …………., …………., National holder of passport No. ……………., residing at……………. (Hereinafter referred to as "The Second Party")
3. Mr. …………., …………. National holder of passport No. ……………., residing at……………. (Hereinafter referred to as "The Third Party")

***PREAMBLE***

The parties hereto, having full legal capacity to contract, have agreed to form a Limited Liability Company in accordance with the provisions of the law of the commercial companies and its amendments.

**ARTICLE (1) :**

The foregoing preamble shall constitute an integral part of this contract.

**ARTICLE (2):**

In this Contract, the following words shall have the following meanings:.

"The Company" shall mean the company formed pursuant to this contract.

"The Commercial Companies Law" shall mean Law No.8 of concerning commercial companies and its amendments.

"Director(s)" shall mean the Director or Directors of the company appointed pursuant to this Contract.

"The Ministry" shall mean the Ministry of Economy and Commerce in ..........

"The Partners" shall mean the parties of this Contract and any person or legal entity which becomes the holder of any shares in the capital of the company in accordance with the terms of this Contract.

"General Manager" shall mean the general manager of the company appointed under article 15 hereof.

**ARTICLE 3 : THE NAME**

The name of the Company is (INVESTMENT L.L.C) (hereinafter called "the Company")

**ARTICLE 4: HEAD OFFICE**

The Head Office of the Company shall be in................

The Company may open and operate branches within .......

**ARTICLE 5: OBJECTIVES**

The objectives of the Company are as follows: Investments in real estate projects

**ARTICLE 6: CORPORATE POWER**

In order to carry out the foregoing corporate objectives, the company shall have all the powers normally enjoyed by a natural person and may exercise any and all such powers through its administrative organs. Among other things, the company shall have the following powers:

To acquire, own and possess, and sell, lease, mortgage, finance or otherwise dispose of, such fixed and movable assets as may be necessary or conducive to the attainment of its corporate objectives;

To enter into commercial transactions, to execute and implement contracts and other obligations, to open and operate bank accounts, and generally to commence or participate in or promote commercial ventures of a similar and /or complementary nature

To attain its main objectives and exercise its powers either as principals, trustees, contractors, licensees or otherwise, and either alone or in conjunction with others.

**ARTICLE 7 : LIMITED LIABILITY OF PARTNERS**

The company is a limited liability company and the Partners shall be liable for the Company's liabilities or losses within the limit of their shares in the capital.

**ARTICLE 8 : THE CAPITAL**

The paid-up capital of the company is UAE Dhs. 150,000 (Dirhams Hundred Thousand Only) divided into 100 shares, the value per share is Dhs. 1500 , and all the shares are all common, equal, indivisible and nominative. The company may not issue share certificates and may not raise capital by public subscription. The payment of the capital is evidenced by a certificate of deposit issued by a bank licensed and operating in ...............

The present equity in the capital is as follows:

The First Party : 20 shares (20%)

The Second Party : 40 shares (40%).

The Third Party : 40 shares (40%).

**ARTICLE 9: TERM**

The term of the Company shall be 99 years ( Ninety Nine Gregorian years ) starting as of the date of its entry in the Commercial Register . The term shall be renewed automatically for similar successive periods unless the company is dissolved earlier for any of the reasons provided for herein or in the pertinent statutes. Either party hereto may serve written notice on the other party of its intention not to renew before at least six months from the expiry of the original or the renewed term.

**ARTICLE 10: CAPITAL INCREASE OR DECREASE**

The capital may be increased or decreased by a special resolution taken by the Extraordinary General Assembly.

The paid-up capital of the company may not be reduced without having prior written approval from the competent authorities.
The capital may be increased by new capital paid by the partners or by converting retained earnings to capital.
Unless the Partners at a General Meeting shall otherwise decide, any capital increase shall be subscribed to by the Partners in proportion to their equity in the capital at that time provided no such resolution reduces the share of the national partner below 51% of the capital

**ARTICLE 11: OWNERSHIP OF THE SHARES**

Ownership of a share shall be evidenced by these Articles (as amended from time to time) and by the resolutions of the General Assembly. The distribution of share capital shall appear in the Register of Partners duly kept for this purpose at the Company's Head Office in Abu Dhabi which contains the names of the Partners, their nationalities, their addresses and the number of shares held by each of them. Ownership of a share entails acceptance of and due compliance with the provisions of these Articles and all the resolutions taken by the company at the General Assembly Meeting.

**ARTICLE 12 : TRANSFER OF SHARES**

Shares may be transferred between the partners or between them and their legal heirs. Any party hereto may transfer his share to any of his establishments or in any company in which he holds share in its capital.
Shares shall be transferred only by written instrument. The transfer instrument shall not be valid until it is entered in the register of the partners and in accordance with the requirements of the Law and this Memorandum. The right to acquire shares: if either partner intends to transfer his shares to another partner or a third party, he

shall notify the Board of Directors of the number and value of shares he intends to waive. The Board of Directors shall immediately inform the other partners of all details or any information requested by the other partner/ partners.

The Board of Directors on behalf of the transferor shall offer the share or shares to the other partner(s) in proportion to the share of each of them. The partner(s) to whom the share /shares is/ are offered may by written notice within 15 days from receiving the above details acquire the shares at the offered price or, if none is willing to accept the offered price, at the price determined by the Company`s Auditors for the time being ((who act as experts and not as arbitrators)) at fair market value.

After expiry of the 45 days period from offering of the shares by the Board of Directors to the partners, or 15 days from the auditors' valuation, "if valuation was made after that date", and the shares or part thereof have not been acquired , the transferor may withdraw the offer and sell the share (s) which has/ have not been bought , to any other person, other than the partners, provided that the price of shares shall not be less than the price originally notified , or less than the price fixed by the auditors if the price was fixed by them.

If one or more partners wish to acquire the waived shares, such shares shall be offered to the competing partners in proportion to the share of each of them in the capital. No transfer of share under this article shall be made or registered until the transferee agrees in writing to comply with this Memorandum of Association, the resolutions of the General Assemblies and the Partners' Policy Agreement. The right to acquire the shares provided for herein shall not

be valid in the case of transfer of shares between heirs or by a will.

No partner may sell, assign, transfer or otherwise dispose of his shares except in accordance with these articles.

Each share shall have only one owner and when there is more than one owner to a share it shall be registered in the name of one of them only.

**ARTICLE 13 : THE GENERAL ASSEMBLY**

The Ordinary General Assembly shall convene each year at the head office of the Company provided that the meeting shall be held not later than 60 days following the end of the financial year. The General Assembly may be called for an extraordinary meeting at the request of the director or any partner if the proposed matters fall within the jurisdiction of the Extraordinary General Assembly.

The agenda for the Ordinary General Assembly Meeting include the following:

To receive and adopt the Director's report and the Auditor's as stipulated herein.

To receive and adopt the Company's annual balance sheet.

To appoint the auditors as provided for in these articles.

To determine the dividends and the mode of payment to the Partners.

To discharge the Chairman, the members of the Board of Directors and the General Manager from any liability.

The issues tackled by the Extraordinary General Assembly:

To amend the Company's Memorandum of Association to the extent permitted by law.

To increase or decrease the capital subject to the provisions of the Law and this Memorandum and after obtaining prior approval from competent authorities for any decrease of the capital.

To dissolve and liquidate the company voluntarily.

To perform such other functions that are beyond the jurisdiction of the Annual Ordinary General Assembly Meeting.

Prior approval must be obtained from appropriate authorities for change of the Company's legal form, national partners' equity in its capital, its capital amount, amalgamation or participation of the Company with any other party. .

An invitation letter to attend the General Assembly Meeting shall be sent to each partner before twenty one days from the date of the meeting. The invitation letter shall include the day, time and place of the meeting and the issues to be discussed and resolved.

The partners and their duly authorized representatives shall be the only persons entitled to attend the General Assembly Meeting. Such representation may be in the form of an ordinary proxy letter or a Power of Attorney signed by the Partner or, if a legal entity, its duly authorized representative. The president of the General Assembly may request the written authority conferring such representation to be produced for inspection and verification at the time of holding the General Assembly Meeting.

Every person attending the General Assembly Meeting shall have one vote for each share in the capital of the Company held or represented by him. All resolutions of the Annual General Assembly Meeting are considered "ordinary"; whereas the resolutions of the other General Assembly Meetings are considered "special resolutions". Ordinary resolutions shall be adopted by a majority of votes. Special resolutions shall require the unanimous consent of all shares of the capital. All decisions adopted at the two types of the

General Assembly Meetings in accordance with the provisions of these articles shall be binding upon all the Partners.

The General Manager shall keep a register containing all the resolutions issued by the General Assembly and shall be signed by him.

The chairman of the Board of Directors shall coordinate and manage the General Assembly Meetings, and in his absence, the Partners shall agree to nominate one to act on his behalf.

**ARTICLE 14 : MANAGEMENT**

The Parties hereto have agreed to form a board of directors comprising of all the partners. The board of directors shall convene every three months. The partners have also agreed to appoint Mr.............. as General Manger for the Company, and he may be removed at his own desire, or by the majority of votes of the partners , and then the General Assembly appoints successor to him

**ARTICLE 15 : THE EXECUTIVE MANAGER**

The executive manager has the following power:

The executive manager shall have the right to appoint employees, represent the Company in its relations with third parties, make all project contracts and transactions, sign in the name of the Company, execute all contracts and internal transactions for the Company, specify salaries, wages and benefits, design the penalty rule, pay and receive all amounts, purchase material, supplies and goods, and sign sale and purchase contracts relating thereto.

To represent the Company and sign all documents before all ministries, government departments, firms and companies, for instance but not limited to Municipality of ............., .............Chamber of Commerce & Industry, ............. Ministry of Economy, Naturalization & Residence

Department, and Polic dministration, and with the power to negotiate with all ministries, government departments, companies ...etc, sign all agreements and contracts with the right to determine and annul the same. He shall also have the right to renew the licenses that enable the Company to carry on its activity, represent the company before all federal and local courts of all kinds and degrees and Public prosecution, to compromise, settle, waive, release, admit, retain lawyers and legal counsels and remove them, and every other thing that protects and safeguards the rights and interests of the Company.

To open and close bank accounts in the name of the company with any bank and operate the accounts by drawing and deposit, sign cheques and credit documents, letters of credit and securities. As regards disposal of the assets or profits of the Company, all partners must sign jointly on the documents related thereto.

**ARTICLE16: FINANCIAL MANAGEMENT**

The board of Directors shall appoint the financial controller of the company and fix his powers, remuneration and privileges, and shall also decide the powers, remunerations, and privileges of the accounting staff after being approved by the General Assembly , whether it convenes or not.

**ARTICLE 17: ACCOUNTS, RESERVES & DIVIDENDS.**

The Financial Controller/ chief accountant shall maintain regular books of accounts in accordance with international accounting principles and internationally accounting practices and the provisions of applicable laws.

At the end of each financial year, the general manager shall without delay prepare and submit the balance sheet and the

profit and loss account to be ratified by the General Assembly.
Such financial statements shall be accompanied by the auditor's certificate and the report of the general manager on the activities of the Company during the year and its future prospects.
The Company shall, at the end of each financial year, deduct ten percent of its annual net profit to constitute the statutory reserve. Such deduction shall be ceased if the reserve amount reaches at any time 50% of the share capital . Deduction shall be resumed if at any time the statutory reserve decreases less than 50% of the share capital.
The Annual Net Profits of the Company remaining after the deduction of the reserves shall be distributed between the Partners in the proportion of 20% to the First Party and 40% to the Second Party and 40% to the Third Party In the event of loss (may God not so allow) no profits shall be distributed except after losses are covered, and no profits duly distributed to the Partners in previous years shall be recovered.

**ARTICLE 18: AUDIT OF ACCOUNTS**

The General Assembly shall appoint a firm of independent accountants to act as auditors for the Company's accounts (hereinafter called "auditors"). The auditors shall have the right at all times to review the Company's books of accounts. The auditors shall be required to issue a certificate confirming that the annual accounts of the Company reflect the genuine financial position of the Company, and that the books of accounts are properly maintained. Any irregularities found by the auditors shall be stated in the auditor's certificate.

The auditors shall be entitled to attend every General Assembly Meeting of the Partners, and they shall be required to clarify for the Partners any issue relating to the accounts.

**ARTICLE 19: FINANCIAL YEAR**

The financial year of the Company shall commence on January 1 and end on the last day of December of each year, except for the first financial year which shall commence on the date on which the company is entered in the Commercial Register and end on the last day of December of the same year.

**ARTICLE 20: DISSOLUTION OF THE COMPANY**

The Company shall be dissolved upon:-

The expiry of its original or renewed term unless it is renewed in accordance with Article 9 above, or unless it is dissolved in accordance with this Article.

By a resolution of the General Assembly.

If the company becomes bankrupt or insolvent.

Upon rendering of a decision by the court to dissolve the Company.

If the Company is dissolved, whether voluntarily or by court decision or for any of the above-mentioned reasons, the liquidator(s) shall, after settlement of all the Company's liabilities, including any debts due to the Partners, divide the balance assets of the Company, if any, amongst the Partners, or alternatively sell such assets and distribute the sale proceeds among the Partners in proportion to the share of each of them in the capital.

**ARTICLE 21: NOTICES**

The notices and communications required hereunder shall be in writing and sent by registered mail with acknowledgement of receipt.

**ARTICLE 22: DISPUTES**

Any dispute arising in connection with implementation or interpretation of this Memorandum shall be amicably settled. If amicable settlement is not reached, the dispute shall be settled through arbitration at ............. Reconciliation & Arbitration Center at ............ Chamber of Commerce and Industry. Failing this, the dispute shall be resolved by ............courts according to the applicable laws in ............

**ARTICLE 23: PRE-OPERATING EXPENSES**

This Memorandum shall be kept and entered in the Partners' Register maintained at the company's head office and shall be published according to the provisions of the law. All expenses and costs paid for establishing the Company shall be deducted from the overheads account.

**ARTICLE 24: NUMBER OF COPIES AND ATTESTATION:**

This Memorandum consists of (18 ) pages and 24 Articles and has been made in 6 copies, of which each party has received one copy to act accordingly. The third copy shall be used for attestation purposes.

In witness whereof, the Parties have put their signatures on this Contract.

**FIRST PARTY**

**Signature**

**SECOND PARTY**

**Signature**

**THIRD PARTY**

**Signature**

**First witness**

**Second witness**

## المبحث الثالث
## الشركات المساهمة

# عقد تأسيس
# شركة مساهمة سعودية

أبرم بين كلّ من:
**طرف أول:**
**طرف ثاني:**
**طرف ثالث:**
وأتفق الموقعين على هذا العقد ( ويشار لهم فيما بعد بـ "المؤسسون" ) وهم جميعاً بكامل الأهلية المعتبرة شرعاً ونظاماً على إنشاء شركة مساهمة سعودية بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم .......... وتاريخ ....../ ......./ ....... هـ ونظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم .......... وتاريخ ....../ ......./ ....... هـ وتعديلاته ووفقاً للأحكام والشروط التالية:

**مادة (١) اسم الشركة**
اسم الشركة هو "..............." وهي شركة مساهمة سعودية ( ويشار لها فيما بعد بـ "الشركة") .
**مادة (٢) غرض الشركة**
غرض الشركة هو القيام وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية بمزاولة أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في مجال التأمين أو استثمار أموالها و أن تقوم بتملك و تحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطتها مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تشتريها أو بالاشتراك مع جهات أخرى. ويجوز للشركة أن تمتلك أو أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تدمجها فيها أو

تشتريها ، وتباشر الشركة جميع الأعمال المذكورة في هذه المادة سواء داخل المملكة أو خارجها.

**مادة (٣) مركز الشركة**

يقع مركز الشركة الرئيس في مدينة ، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية نقل المركز الرئيس إلى أي مدينة أخرى في المملكة العربية السعودية بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي ولمجلس الإدارة أن يفتح للشركة فروعاً أو مكاتب أو توكيلات داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها بعد موافقة مؤسسة النقد .

**مادة (٤) مدة الشركة**

مدة الشركة (99) تسعة وتسعون سنة ميلادية ابتداءً من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها ، ويجوز إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل

**مادة (٥) رأسمال الشركة**

رأس مال الشركة هو (.. ..........) ريال سعودي، مقسم إلى (.............) سهم متساوية القيمة تبلغ قيمة كل منها (١٠) عشرة ريالات سعودية.

**مادة (٦) تشكيل مجلس الإدارة**

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ولا يخل ذلك التعيين بحق الشخص المعنوي في استبدال من يمثله في المجلس، واستثناءً من ذلك تعين الجمعية التأسيسية أول مجلس إدارة لفترة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة على أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف ريال على الأقل بعد طرح أسهم الشركة للاكتتاب.

**مادة (٧) السنة المالية**

تبدأ سنة الشركة المالية من الأول من يناير وتنتهي بنهاية ديسمبر السنة نفسها على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ ديسمبر من العام التالي.

**مادة (٨) الأحكام العامة**

تطبق أحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ونظام الشركات ونظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وأحكام مواد النظام الأساسي للشركة على كل ما لم يرد به نص في هذا العقد.

**مادة (٩) إستكمال إجراءات التأسيس**

يتعهد الموقعون على عقد التأسيس هذا بالسير في الإجراءات المؤدية لاستصدار المرسوم الملكي بتأسيس الشركة وكذلك القرار الوزاري بإعلان تأسيسها وقد فوضوا عنهم في القيام بهذه الإجراءات السيد..................... .

حرر هذا العقد من .......... نسخة بيد كل طرف نسخة واحتفظ بالنسخ الباقية لاستخدامها في إكمال إجراءات التأسيس.

# *Memorandum of Association*
# *Saudi Joint Stock Company*

This contract is made and entered between and by:

1. First Party:
2. Second Party:
3. Third Party:

The signatories (hereinafter referred to as "founders") are legally competent have agreed to establish a Saudi joint stock company in accordance with regulations of Monitoring control of cooperative insurance companies enacted by Royal Decree Edict No……. Dated …/…/…H and companies regulations issued by Royal Decree Edict No……… Dated …/…/…H and its amendments, subject to the following:

## Terms and conditions

**Article (1) Name of the company**

The name of the company is "Saudi joint stock Company" (hereinafter referred to as "The Company".

**Article (2) Purpose of the Company**

The purposes for which the company is formed are: Practice cooperative insurance business and what related to the business of insurance, reinsurance, proxies, representation, correspondence or mediation, and the company shall take all necessary actions to achieve its purposes, whether in insurance business or investment funds, and the company shall own and move fixed & cash funds, sell, exchange, or lease directly or by companies that created or purchased by the company or jointly with others accordance with the provisions of Monitoring control of cooperative insurance companies and its implementing

regulations and rules in force in Saudi Arabia. The company may have or got interest or participate by any means with the bodies which practice similar business or financial business or what helps the company to achieve its purpose or to merge them or to purchase them, and the company shall proceed all mentioned businesses in this article in or outside Saudi Arabia.

**Article (3) Head Office of the company**

The head office of the company shall be in city, and the company may transfer the head office to any other city subject to Resolution of Extraordinary General Assembly and the approval of Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), and the company's board of directors may establish branches, offices, or agencies in or outside Saudi Arabia subject to SAMA's approval

**Article (4) Term of the Company**

The company is established for a term of (99) ninety nine years starting of establishment date that issued by the minister of Trade and Industry. And the company may renewable its term subject to a Resolution issued by Extraordinary General Assembly, at least one year prior to the expiry of the original term.

**Article (5) Capital of the Company**

The capital of the company is SR ( ) divided into ( ) shares of equal per value of SR (10) ten Saudi Riyals.

**Article (6) Board of Directors**

The company shall be managed by board consist of members who are appointed by the ordinary General Assembly for a term not exceed than three years, without prejudice to the right of the legal person to replace who

represented him in the board, except the first board of directors that appointed by the constituent Assembly for three years starting of the issuance date of the ministerial resolution of declaring the company establishment, and the board's member shall have ten thousand Saudi Riyal value of company's shares at least after offering shares to the public.

**Article (7) Fiscal year**

The company's first fiscal year shall start as of the date of the ministerial resolution of declaring the company's establishment, and the fiscal year of the company starts on 1st Jan. and ends on 31st Dec

**Article (8) General terms and conditions**

Any other terms not include herein shall be ruled by provisions of Monitoring control of cooperative insurance companies, its implementing regulations, companies' regulations, Capital Market's regulations, its implementing regulations, and the provisions of company's Articles of association.

This contract is made in ( ) copies, one copy per each founder, and the remaining copies shall be used in completing the establishing procedures

**Article (9) Proceeding the Association Procedures**

The founders on this Association memorandum covenant to proceed the procedures to issue the Royal Decree of establishing the company and of the ministerial resolution of declaring the company's establishment. And the founders authorized Mr. ................ to complete these procedures.

Executed in ........ counterparts, one per each Party and the other counterparts are kept for completing the Association Procedures.

# الشركة العربية لنقل الكيماويات

## شركة مساهمة سعودية قيد التحويل

تأسست الشركة العربية لنقل الكيماويات ("الشركة") كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٧٦٧٧٨ بتاريخ ١٢ /١/ ١٤١٠هـ الموافق ٧ /٥/ ١٩٩٠م. وقد وافق معالي وزير التجارة والصناعة، بموجب القرار الوزاري رقم...... بتاريخ..........(الموافق.........)، على تحول الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال حالي يبلغ ٦١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسم إلى ٦١,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي إلى شركة مساهمة برأسمال يبلغ ٨٧١,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي يمثل ٨٧,١٥٠,٠٠٠ سهماً عادياً بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريال للسهم. وذلك من خلال طرح إجمالي مبلغ الزيادة المقررة في رأس المال والبالغة ٢٦١,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي للاكتتاب العام مقسمة إلى ٢٦,١٥٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة أسمية تبلغ ١٠ ريالات للسهم. وبمجرد انتهاء الاكتتاب (كما هو محدد أدناه)، وبعد انعقاد الجمعية التأسيسية العامة لتحويل الشركة إلى شركة مساهمة سوف يتم تقديم طلب إلى وزير التجارة والصناعة بإعلان تحويل الشركة إلى مساهمة. وتعتبر الشركة محولة نظاماً من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تحويل الشركة.

سيكون الاكتتاب العام الأولي "الاكتتاب" لطرح ٢٦,١٥٠,٠٠٠ سهماً عادياً "أسهم الاكتتاب" بقيمة أسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية وعلاوة إصدار قدرها ١٣ ريال سعودي للسهم الواحد، تمثل بمجملها ٣٠% من رأس المال المصدر للشركة، مقتصراً فقط على الأشخاص السعوديين الطبيعيين والأولاد القصر للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة من زوجها غير السعودي (ويشار إليهم بـ "المكتتب" وفي حالة الجمع "المكتتبين"). ويتم بيع أسهم الاكتتاب من قبل الشركة العربية لنقل الكيماويات كزيادة لرأسمال الأسهم في حين يكون المساهمون الحاليون هم الشركة العربية السعودية للنقل البحري وشركة سابك

للاستثمارات الصناعية ("المساهمون الحاليون"). وبعد انتهاء الاكتتاب فسوف يمتلك المساهمون الحاليون مجتمعين ٧٠٪ من الأسهم وبالتالي سيحتفظون بحصة مسيطرة في الشركة. وسوف يتم استخدام صافي متحصلات الاكتتاب من قيمة رأسمال الأسهم وعلاوة إصدار الأسهم في تمويل خطط التوسع المزمع في عمليات الشركة، وعليه سوف لن يستلم المساهون الحاليون أي نسبة من متحصلات الاكتتاب . هذا ، وقد تم التعهد بالتغطية الكاملة للاكتتاب (راجع قسم "التعهد بالتغطية").

سوف يبدأ الاكتتاب في.......... (الموافق.......) ويستمر لفترة.......... يوماً شاملة آخر يوم لإغلاق الاكتتاب وهو يوم............ (الموافق.........) ("فترة الاكتتاب"). ويمكن تقديم طلبات الاكتتاب إلى أي من فروع البنوك المستلمة (كما هو محدد في قسم "إشعار هام") خلال فترة الاكتتاب. يجب على كل من يرغب الاكتتاب في الأسهم المطروحة أن يكتتب بـ....... (..) سهم كحد أدنى، و...... (....) سهم كحد أعلى. وفي حالة زيادة المبالغ المكتتب بها عن القيمة المطروحة للاكتتاب سيتم تخصيص ... سهم على الأقل لكل مكتتب، وما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب – إن وجدت- سيتم تخصيصه على أساس تناسبي بناءً على نسبة ما طلبه كل مكتتب إلى إجمالي الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها. وإذا تجاوز عدد المكتتبين ..... (.....) مكتتب، فإن الشركة لا تضمن الحد الأدنى للتخصيص وسيتم التخصيص بالتساوي على عدد المكتتبين. وفي حالة تجاوز عدد المكتتبين عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، سوف يتم التخصيص بحسب ما تقرره هيئة السوق المالية "الهيئة". وسوف تتم إعادة فائض الاكتتاب (إن وجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات أو تأخير من البنوك المستلمة. وسوف يتم الإعلان عن عملية التخصيص ورد الفائض (إن وجد) في موعد أقصاه ____هـ الموافق ____م.

تعتبر جميع أسهم الشركة أسهم عادية ذات فئة واحدة، ولا تعطي لأيّ مساهم حقوق تصويت امتيازيه. يحق لكل مساهم يمتلك مائة (١٠٠) سهم أو أكثر حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت فيها بصوت واحد عن

كل سهم يحمله. وتستحق الأسهم المطروحة للاكتتاب أرباح تعلنها الشركة بعد تاريخ بدء فترة الاكتتاب لسنة ٢٠٠٦م والسنوات المالية التي تليها. علماً بأن الشركة قد حققت أرباحاً صافية بلغت ٦٥ مليون ريال للسنة المالية ٢٠٠٥م.

لم يسبق أن تم تداول أسهم الشركة العربية لنقل الكيماويات بأي سوق للأوراق المالية داخل المملكة العربية السعودية أو بأي مكان آخر. تقدمت الشركة بطلب لهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية لتسجيل الأسهم في القائمة الرسمية، مشفوعاً بكافة الموافقات ذات الصلة بما في ذلك الموافقة على نشرة الإصدار هذه وعلى كافة المستندات المؤيدة الأخرى التي طلبتها هيئة السوق المالية. كما تم الحصول على جميع الموافقات الرسمية للقيام بعملية طرح الأسهم. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في السوق بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم بفترة وجيزة (راجع قسم "تواريخ مهمة للمستثمرين")، وعندئذٍ سيسمح لمواطني المملكة العربية السعودية وللشركات والبنوك وصناديق الاستثمار السعودية بالتداول في الأسهم. ينبغي دراسة قسمي" إشعار هام" و"عوامل المخاطرة" الواردين في هذه النشرة قبل اتخاذ أيّ قرار بالاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب بموجب هذه النشرة.

## ملخص للمعلومات الأساسية

البيانات المالية المختارة الواردة أدناه مستخرجة من وتجب قراءتها مقرونة بالقوائم المالية المراجعة للشركة بما في ذلك الإيضاحات المرافقة والقسم الخاص بـ "مناقشات الإدارة وتحليل الأوضاع والنتائج المالية للعمليات" الوارد في موضع آخر من هذه المذكرة. وقد استخلصت البيانات المراجعة للعمليات للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م والميزانيات العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م و ٢٠٠٥ من القوائم المالية المراجعة والموضحة في موضع آخر من هذه المذكرة.

| ملخص قائمة الدخل الموحدة (الملحق ٤-٣-ج)<br>للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر (بالريال) | | | |
|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
| إيرادات تشغيلية | | | |
| الربح الإجمالي | | | |
| ربح التشغيل | | | |
| صافي الربح | | | |
| المصدر: القوائم المالية المراجعة. | | | |

| ملخص الميزانيات العمومية الموحدة<br>كما في ٣١ ديسمبر (بالريال) | | | |
|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
| إجمالي الأصول المتداولة | | | |
| إجمالي الأصول غير المتداولة | | | |
| إجمالي الأصول | | | |
| إجمالي المطلوبات المتداولة | | | |
| إجمالي المطلوبات غير المتداولة | | | |
| إجمالي حقوق المساهمين | | | |
| إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين | | | |
| المصدر: القوائم المالية المراجعة. | | | |

| المؤشرات الرئيسية | | | |
|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
| هامش الربح الاجمالي | | | |
| هامش صافي الربح | | | |
| نسبة التداول | | | |
| العائد على رأس مال الأسهم | | | |
| العائد على حقوق المساهمين | | | |
| العائد على الأصول | | | |
| المصدر: مستخرجة من القوائم المالية المراجعة. | | | |

(أ) أبرمت الشركة في عام ١٩٩٨م اتفاقية قرض مصرفي مشترك مع سامبا وسيتي بنك تبلغ قيمته ٥٥ مليون دولار (تعادلُ ٢٠٦,٣ مليون ريال)لتمويل عمليات الشركة. ويتضمن القرض المذكور رسوم تمويل بسعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن زائداً هامش متفق عليه. وسيتم سداد الرصيد المتبقي من القرض البالغ ٦٩,٩ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م على ثلاثة أقساط نصف سنوية متساوية إضافة إلى دفعة واحدة تبلغ قيمتها ٤٠,٧ مليون ريال سيتم دفعها في ١ ديسمبر ٢٠٠٧م. وسيتم رهن ثلاث من السفن التي تملكها الشركة (تبلغ قيمتها الدفترية الإجمالية ٨٠ مليون ريال) كضمان لهذا القرض.

وفي عام ٢٠٠٤م أبرمت الشركة اتفاقية قرض مع سامبا تبلغ قيمته الإجمالية ٥٢,٣ مليون دولار (تعادل ١٩٦,٣ مليون ريال) لتمويل بناء سفينتين. ويتضمن هذا القرض رسوم تمويل بسعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن زائداً هامش متفق عليه. وسيتم سداد القرض الذي يبلغ ١٩٦,٣ مليون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م على ٢٠ قسطاً نصف سنوية متساوية إضافة إلى دفعة واحدة تبلغ قيمتها ٥٨,٩ مليون ريال سيتم دفعها في ١٢ أكتوبر ٢٠١٥م. وسيتم رهن اثنتين من الناقلات المملوكة للشركة (تبلغ قيمتها الدفترية الإجمالية ٢٥٨,٨ مليون ريال) كضمان لهذا القرض .

وأبرمت الشركة في عام ٢٠٠٤م أيضاً اتفاقية قرض مصرفي مشترك مع سامبا، البنك السعودي الفرنسي والشركة العربية للاستثمارات البترولية تبلغ قيمته الإجمالية ١٠٤,٦ مليون دولار (٣٩٢,٢ مليون ريال) لتمويل بناء أربع سفن. ويتضمن هذا القرض رسوم تمويل بسعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن زائداً هامش متفق عليه. وسيتم تسديد الرصيد المتبقي من القرض (٨٨,٣ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م) بعد عام ٢٠٠٦م. وسيتم رهن السفن الأربع كضمان لهذا القرض .

(ب) أبرمت الشركة في عام ١٩٩٤م اتفاقية قرض مع بنك الرياض بلغت قيمته ٥٠ مليون دولار (١٨٧,٥ مليون ريال) لتمويل تكلفة سفن الشركة قيد الإنشاء. ويتضمن هذا القرض رسوم تمويل بسعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن زائداً هامش متفق عليه. وقد تم تسديد الرصيد المتبقي من هذا القرض البالغ ٩,٤ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م خلال عام ٢٠٠٥م.

(جـ) أبرمت الشركة اتفاقية قرض مصرفي في عام ١٩٩٦م مع بي ان بي باريباس، فرنسا، بلغت قيمته ٥٠ مليون دولار (١٨٧,٥ مليون ريال) لتمويل تكلفة سفن الشركة قيد الإنشاء. ويتضمن هذا القرض رسوم تمويل بسعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن زائداً هامش متفق عليه. وسيتم سداد الرصيد المتبقي من القرض المذكور البالغ ٥٦,٣ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م على أقساط ربع سنوية متساوية إضافة إلى دفعة واحدة تبلغ ٣٧,٥ مليون ريال سيتم دفعها في ٢٥ إبريل ٢٠٠٧م. وسيتم رهن إحدى السفن التي تملكها الشركة (تبلغ قيمتها الدفترية الإجمالية ٢٠٠,٤ مليون ريال) كضمان لهذا القرض. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن الشركة العربية لنقل الكيماويات كافة التزامات شركة الساحل الجنوبي للملاحة المتعلقة بالاتفاقية المذكورة.

(د) أبرمت الشركة في عام ٢٠٠٥م اتفاقية قرض مع صندوق الاستثمارات حصلت بموجبها على قرض تصل قيمته إلى ١١٦,٢٠٠,٠٠٠ دولار لتمويل بناء ٤ سفن.

## *Arab Company for the Transport of Chemicals (ACC)*
## *A Saudi Joint Stock Company (Under the Process of Conversion)*

On 12th of Muharram of the year 1410 AH corresponding to 7th of May of the year 1995, and on the basis of the commercial register under No. (1010076778), the Arab Company for the Transport of Chemicals was established as a limited liability company. The Minister of Commerce and Industry in accordance with Resolution No. ............
Dated ........... ( corresponding to ...........) agreed that the company shall be converted from a limited liability company with the present capital of SR (610.000.000) representing ( 61.000.000) shares into a joint stock company with the capital of SR (871.500.000) representing (87.150.000) shares and a nominal value of SR (10) per share.

This can be done subtracting the total of the surplus in the capital which is SR (261.500.000) to represent (26.150.000) shares with a nominal value of SR (10) per share for subscription. As soon as the subscription ends as hereinafter determined and after the General Assembly is convened, an application shall be submitted to the minister of Commerce and Industry to declare the conversion of the company into a joint stock company. Therefore, the company shall be considered a converted company as of the date of the ministerial Resolution issuance date.

The primary subscription "subscription" for the first year will offer (26.150.000) shares "subscription shares" with a nominal value of SR (10) per share and a bonus issue of SR (13) per share. The amount of the subscription shares

mentioned hereinabove shall stand for % of the company's capital. The persons who are entitled to subscribe are normal Saudis, minors of a Saudi divorced woman, minors of a Saudi widow being married to a man who isn't Saudi. (they shall be referred to hereinafter as ( a subscriber for singular ,and (subscribers) for plural). The Arab Company for the Transport of Chemicals (NCC) is entitled to sell subscription shares to increase the share capital. Yet, the selling shareholders are Arab Shipping Company of Saudi Arabia and Saudi Basic Industries Corporation ( SABIC) "selling shareholders" .Having the subscription ended , the selling shareholders if they act together shall won ( %70) of the shares. Thus and therefore, the selling shareholders will exert control and have the dominant share of the company. The net revenues of the capital share and the bonus issue will be used in the future expansion plans for the company. Accordingly, no one of the present shareholders will receive any of the subscription's revenues. In addition, a full coverage of the subscription has been undertaken (the reader is referred to section "Pledge of Coverage")

Subscription shall take place on .......... (Corresponding to .........) and last for ........ days including the closing day of subscription which is ......... (Corresponding to ........) ( " Duration of the Subscription"). Subscription applications can be submitted to any branch of the receiving banks (as determined under section "Important Notification"). Any one who wants to subscribe shall subscribe ....... Share minimum, or ......... Shares maximum during the duration of subscription. In case there was an increase in the subscribed amounts over the offered shares, each subscriber will be allotted ........ share minimum, the rest of the subscribed shares_ if available_ will be allotted

proportionally. In other words, each subscriber will be given a proportion according to what he asks for and according to the total of the subscribed shares. In case the number of the subscribers became ...... , the company doesn't have any assurance of the minimum percent of allotment. Therefore, allotment will take place equally among subscribers. In case the number of the subscribers exceeded the offered shares, allotment of shares shall take place on the basis of what The Capital Market Authority decides "Authority". Thus, the surplus of the subscription will be returned "if available" to subscribers without any commissions, reductions, or delay on the part of the receiving banks. The announcement about the return of the surplus shall be by ..........corresponding to ........... . The shares of the company shall be considered normal ones of the same category. Therefore no shareholder is entitled to have any privileges of voting. Any shareholder having (100) shares and above shall have the right to attend the meetings of the General Assembly, and have one vote for every share he represents. When the profits of the shares are due, the company will declare them after subscription starts to the year 2006 and the following fiscal years. It shall be known that the company achieved a net profit of SR (65) million during the fiscal year 2005.

It shall be known that no subscription ( Tadawul) to the share of the Arab Company for the Transport of Chemicals ( NCC) took place in Saudi Arabia stock market or any where else. The company submitted an application to the Capital Market Authority in the Kingdom of Saudi Arabia to register the shares in the main Listing enclosed by all types of related consent including this prospectus and all supporting documents required to the Capital Market Authority. Furthermore, all types of consents were achieved

to offer such shares. It is expected that Tadawul of shares in the stock market will take place as soon as allotment of shares ends ( the reader is referred to section " Important dates for Investors"); Saudis in Saudi Arabia , companies, banks, and Saudi Investment Funds are allowed to use shares in Tadawul . The tow section of "Important Notification" and "Risk Factors" herein shall be read before taking any decision pertaining to the investment in the subscribed shares hereupon.

## Summary of Material Information

The selected financial data mentioned below are taken from and shall be read side by side with the enclosed financial statements, explanations attached, and the special section "Deliberations of the Administration, Analysis of the Status, and Analysis of the financial results of Operations" herewith. The data revising the operations of the ending years on December 31st 2003, 2004, and 2005 and general budgets as in December 31st 2003,2004, and 2005 were derived from the statement hereon.

Consolidated Statement of Income

(Annex- G-3-4)

| | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| Operation revenues | | | |
| Gross Profit | | | |
| Operating Profit | | | |
| Net Profit | | | |

Source: the audited financial statement

Consolidated Balance Statement as in December 31st .

(In Riayls)

| | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| Subscribed assets Gross | | | |
| Unsubscribed assts Gross | | | |
| Gross of assets | | | |
| Subscribed Liabilities Gross | | | |
| Unsubscribed Liabilities Gross | | | |
| Gross of shareholders' dues | | | |
| Liabilities Gross+ shareholders' dues | | | |

Source: the audited financial statement.

Main Factors

| | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| Gross profit margin | | | |
| Net profit margin | | | |
| Percent of subscription | | | |

| | |
|---|---|
| Returns to share capital | |
| Returns to shareholders' dues | |
| Returns to assets | |

Source: taken from audited financial statement.

A- In 1998, the company entered into a joint banking loan agreement with Samba and City bank with for the amount of $ ( 55) million which equals SR ( 206.3)million to finance the operations and business of the company. The loan above – mentioned shall include fees to support the company financially with an interest rate as the rate used among banks of London market, plus an agreed upon margin. The rest of the loan which is SR (69.9) million will be3 paid back as mentioned in 31/12/2005 on three (3) semi-annual installments equally, and Sr ( 40.7) million as one payment which will be paid in 1/12/2007. Three ships of the company will be mortgaged (with a book value SR ( 80) million ) as a guarantee to this loan.

In 2004, the company signed a loan agreement with Samba .The loan was $ (52.3) million that equals SR (196.3) million to finance the construction of two ships. This loan includes financial fees with an interest rate as the rate used among banks of London market plus an agreed upon margin. The loan which is SR (196.3) million will be paid on (20) semi-annual installments equally as mentioned in 31/12/2005. There will be also one payment of SR (58.9) million that will be paid in

12/10/2015. The tankers ( a book value of SR ( 285.8) million of the company will be mortgaged as a guarantee to this loan.

Furthermore, the company reached a banking loan agreement with Samba, ..................................................................................................................................... in 2004. The amount of the loan was $ (104.6) million which equals SR (392.2) million to finance the construction of four (4) ships. This loan includes operating fees with an interest rate as the rate used among banks of London market and an agreed upon margin. The rest of the loan which is SR (88.3) million as mention in 31/12/2005 will be paid back after 2006. The four ships will be mortgaged as a guarantee to this loan.

B- The company entered into a loan agreement with Riyad Bank in 1994. The loan was $ (50) million which represents SR (187.5) million. The purpose of the loan is to finance the ship under construction. This loan includes financial fees with an interest rate as the rate used by banks of London market and an agreed upon margin. The rest of the loan which was SR (9.4) million was paid back as in 31/12/2004 during the year 2005.

C- The company entered into a banking loan agreement with ......................... , Franc, in 1996. The amount of the loan was $ (50) million (SR 187.3 million) to finance the ships under construction. This loan includes operating fees with an interest rate as the rate used by banks of London' market and an agreed upon margin. The rest of the loan SR (56.3) million will be

paid as in 31/12/2005 on installments every four months equally and there will be a payment of Sr (37.5) million on 25/4/2007. One of the company's ships having a book value of Sr (200.4) million will be mortgaged as a guarantee to this loan . In addition, the Arab Company For the Transport of Chemicals (NCC) shall guarantee all commitments of ......................... .

D- The Company entered into a loan agreement with the Investment Fund in 2005. Accordingly, the company got a loan which was $ (116.200.000) to finance the construction of the four ships.

# الفصل الخامس

# عقود ووثائق وتقارير متنوعة

## عقد سنوى للصيانة وقطع الغيار

**تمهيد:**

لما كانت شركة ..............(ويطلق عليها فيما بعد فى هذا العقد اسم الشركة) تقدم تسهيلات الصيانة إلى مستخدمى أنواع آلات ...... التى تقوم الشركة بالتعامل معها.

ولما كان: ............ (ويطلق عليه فيما بعد فى هذا العقد اسم "العمل") والذى يستخدم طراز من الأنواع التى تتعامل معها الشركة فيما يرغب فى الحصول على تسهيلات صيانة من الشركة.

وعنوانه: الذى ترسل إليه المراسلات والفواتير:

..................................................................................

وعنوان المركب به الآلة:

..................................................................................

طراز:..................................................................................

رقم مسلسل (الآلة): ........................................... ورقمه الكودى:..................................................................................

لدى الشركة: ..................................................................

**فقد اتفقنا على ما يلى:**

١- تلبى الشركة طلبات الإصلاح لتشغيل الآلة فى ظروف تشغيل عمل جيدة. وستضمن الشركة زيارة أحد المهندسين كلما دعت الضرورة فى كل مرة يبلغ فيها العميل بطلب إصلاح.

٢- يسرى هذا العقد على الآلة الموجودة فى العنوان المذكور أعلاه، ويجب على العميل أن يقوم بإخطار الشركة إذا ما نقلت الآلة إلى عنوان جديد، وعندئذ تقوم الشركة بإعادة النظر فى إمكانية تقديم الخدمة فى العنوان الجديد وإخطار العميل بما إذا كان العقد سيظل سارياً أم ينبغى تغييره بما يرضى العميل والشركة.

٣- الأسعار السنوية للعقد تكون طبقاً لقائمة الأسعار المرفقة وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد. وهذه الأسعار تتضمن الصيانة خلال ساعات العميل العادية، وكذا قطع الغيار اللازمة للاستخدام العادى للآلة.

٤- تحتفظ الشركة بحقها فى إجراء تعديل على الأسعار بعد أخطار العميل كتابة بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً قبل إجراء هذا التعديل، وللعميل الحق فى إنهاء التعاقد فى حال رفضه لهذه الزيادة فى"الأسعار بشرط أن تتسلم إدارة العملاء بالشركة خطاباً بهذا المعنى فى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العميل بالتعديل، وفى حالة رفض العميل سيظل العقد سارى المفعول لمدة ٩٠ يوماً تالية لتاريخ التعديل يفسخ بعدها العقد. أما فى حالة عدم استلام الشركة للخطاب المذكور فى خلال ١٥ يوماً فإن التعديل يعتبر سارى المفعول تلقائياً فى مواجهة العميل.

٥- أ- يقوم العميل بسداد جميع الفواتير الخاصة بهذا الاتفاق فور استلامها.

ب- يلتزم العميل بدفع تكاليف خدمات الصيانة أو الإصلاحات الآتية وذلك حسب الأسعار المقدمة عندئذ من الشركة:

١- المقدمة فى غير مواعيد العمل الرسمية للشركة.

٢- المقدمة نتيجة حادث أو إهمال أو سوء استعمال بحسن نية أو كان متعمداً أو لأى سبب آخر ما عدا ما يكون ناتجاً عن الاستخدام العادى للماكينة من جانب العميل.

٣- المطلوبة بسبب قيام العميل بإجراء تبديل أو تركيب فى الآلة على أن الشركة تحتفظ لنفسها بالحق فى الامتناع عن إصلاح أو صيانة الآلة إذا كانت التبديلات أو التركيبات التى أجراها العميل أو أمر بإجرائها قد أسفرت من وجهة نظر الشركة عن جعل الآلة مبعث خطر أو غير صالحة للخدمة، وذلك إلى أن يعيد العميل الآلة إلى حالتها الأصلية، هذا مع عدم الإخلال بالحقوق أو التعويضات القائمة الخاصة بأى من الطرفين.

ج- تبدأ المحاسبة من تاريخ توقيع العقد وتكون المحاسبة كل سنة ويتم الدفع مقدماً.

د- عند توقيع العقد خلال أى شهر تتم المحاسبة حسب عدد الأيام المتبقية من هذا الشهر وما يتوافق مع سريان الدورة المحاسبية.

٦- تلتزم الشركة فقط بما قد يحدث من أضرار أو إصابة أو خسارة نتيجة إهمال أو تقصير مندوب الشركة الفنى أو فيما يتعلق بذلك، على أن الشركة غير مسؤولة عن خسارة فى العمل التجارى أو الربح أو أى خسائر أخرى ناتجة عن ذلك مهما كانت أسبابها.

٧- تضمن الشركة توافر مستلزمات التشغيل اللازمة لقيام الآلة بالأداء بصورة جيدة، ويجب أن تكون أسعار هذه المستلزمات مقبولة مقدماً كتابة من العميل قبل التوريد وسيتم الدفع طبقاً للأسعار المعمول بها عند الشراء.

٨- تعتبر الشركة غير مسئولة عن ضمان صلاحية الآلة فى حالة الاستعانة لإصلاحها بغير المندوب الفنى للشركة المرخص له بذلك.

٩- لا يحق للعميل التنازل للغير عن هذا العقد أو عن أى من الحقوق أو الالتزامات الواردة به دون موافقة كتابية مسبقة من الشركة، وعلى العميل ضرورة إخطار الشركة كتابياً فى حالة تصرفه فى الآلة محل هذا العقد ونقل ملكيتها للغير عن طريق بيعها أو التنازل عنها أو رهنها.

١٠- أ- إذا أخل العميل بأى من بنود هذا العقد، تقوم الشركة بإرسال إخطار كتابى له يحدد هذا الإخلال ويطالب بتداركه خلال ١٤ يوماً، وإذا لم يقم العميل بتدارك الإخلاف فى ظرف ١٤ يوماً يفسخ هذا العقد على الفور بدون أى إجراء آخر من جانب الشركة مع عدم المساس بحقوق أى من الطرفين بموجب هذا العقد.

ب - فى حالة عدم وفاء الشركة بالتزاماتها فى العقد يحق للعميل أن يفسخ هذا العقد خلال ١٥ يوماً من أخطاره للشركة كتابة بذلك إذ لم تقم الشركة بتدارك موطن الخلل، مع احتفاظ الشركة بحقها فى المبالغ المستحقة لها مقابل خدماتها عن الفترة السابقة لفسخ التعاقد.

١١- يتم فحص وإصلاح الآلة على نفقة العميل قبل التعاقد بمعرفة المندوب الفنى للشركة لضمان صلاحيتها خلال مدة عند الصيانة.

١٢- يعتبر هذا الاتفاق سارى المفعول فور التوقيع عليه من العميل أو من ينوب عنه وعلى جدول الأسعار المرفق كجزء لا يتجزأ من هذا العقد وكذا من الشركة. ويجدد هذا العقد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يطلب أى من الطرفين

إنهاءه، على أن يخطر الطرف الآخر برغبته كتابة فى مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ انتهاء العقد سنوياً.

١٣- يشكل هذا العقد كل الاتفاق بين العميل والشركة وأى شروط أو تعهدات لم ترد فى هذا الاتفاق لا تكون ملزمة للشركة، وأى تعديلات فى النصوص المطبوعة لهذا الاتفاق غير معتمدة من المدير العام للشركة لا يعتد بها وليست ملزمة للشركة.

١٤- كل نزاع ينشأ عن هذا العقد يكون من اختصاص محاكم القاهرة وحدها وفقاً للنص العربى لهذا العقد.

١٥- تحرر هذا العقد من نسختين متطابقتين وسلمت نسخة لكل طرف للعمل بموجبها عند اللزوم.

**التوقيع عن العميل:**

**الاسم:** ..........................................................

**الوظيفة:** ......................................................

**الشركة:** .......................................................

**الختم:** ..........................................................

**التوقيع عن الشركة:**

**الاسم:** ..........................................................

**الوظيفة:** ......................................................

**التاريخ:** .......................................................

**الختم:** ..........................................................

## *Annual Service Contract Including Spare Parts*

### *PREAMBLE*

Whereas ... Company (hereinafter called "The Company") extends service facilities to users of models of ... equipment handled by the Company,

And

Whereas ... (hereinafter called "The Customer") who is a user of a model actively handled by the Company, is desirous to obtain maintenance facilities offered b the he Company,

His address (to which invoices are sent): ...

His address where equipment is located: ...

Model: ...

Serial No. (Machine): ...

The Customer code No. (In the company): ...
Therefore, it has been agreed as follows:

1. The Company shall respond to the Service calls to run the machine under good working conditions. The Company shall ensure the visit of an engineer as often as necessary at every time a call has been placed by the Customer.

2. This Contract is valid for the equipment located at the above stated address if the above equipment is relocated, the Customer must inform the Company of the new location, and the Company, then, shall consider the possibility of supplying service in the new location and advise the Customer if the Contract shall remain applicable or has to be altered to the satisfaction of the Customer and the Company.

3. The annual prices for this Contract are indicated on the attached price list which is considered an integral part hereof. The price include maintenance during, normal working hour and all necessary Spare Parts needed in the course of normal usage of the machine.

4. The Company reserves the right to make price changes after informing the Customer in writing by a 15-day prior notice of such change. The Customer has the right to cancel the Contract if he refuses the price increase provided that a Cancellation Letter shall be sent to the Company's Customer Administration within 15 days of such notice. If the Customer refuses the change, the Contract shall remain in effect for a period of ninety (90) days following the date of the price change after which period the Contract shall be canceled. In case the Company shall not receive said Cancellation Letter from the Customer, such price change shall automatically become effective.

5. a) The Customer shall pay all charges invoiced under this Contract upon receipt of relative invoice.

   b) The Customer shall pay for service at the rates then currently charged by the Company in respect of all repairs or maintenance:

(I) Undertaken outside normal Company working hours.

(II) Made necessary by accident, misuse, negligence, shallful act or default or any other cause other than normal use of the machine by the Customer.

(III) Required as a result of attachments or alterations made by the Customer to the equipment provided, however, that the Company reserves the right not to repair or maintain the Equipment if attachments or alterations

made thereto by the Customer or with his authority have in the opinion of the Company rendered the equipment dangerous or unserviceable until the equipment has been restored to its original state by the Customer without prejudice, however, to any outstanding rights or remedies of either party.

c) Invoicing commences upon Contract Date and is payable annually in advance.

d) If the Contract is signed during any month invoicing shall be prorated accordingly.

6. The Company shall only be responsible for damage, injury or loss arising out of: or in connection with, negligent acts or omissions of the Company's Technical Representative. In no case, however, shall the Company be responsible for any loss of business or profit or for any other consequential loss for any reason whatsoever.

7. The Company shall ensure the provision of supplies required for the good working conditions of the equipment. The cost of supplies should be approved by the customer in writing before delivery and shall be charged at the applicable prices at time of purchase.

8. The Company does not guarantee the good working condition of the equipment if it has been serviced by a person other than the Company's authorized Technical Representative.

9. Neither this Contract nor any of the rights or obligations hereunder shall be assigned by the Customer without the prior written consent of the Company. The Customer has to inform the Company in writing in case the title to the property in the equipment covered by this Contract is

passed to a third party through selling, assigning or mortgaging or in any act to dispose the equipment.

10. a) If the Customer is in breach of any of the terms of this Contract, the Company shall send written notice to be remedied within a period of 14 days. If the Customer fails to remedy such breach within 14 days, this Contract shall terminate forthwith without any further action on the part of the Company but without prejudice to any standing rights of either party hereunder.

b) In case the Company should default on its obligations under this Contract, it is the Customer's right to terminate the Contract 15 days after giving notice to the Company in writing if the Company has not remedied the area of default. However, amounts due to the Company for service until that notification remain due.

11. Before signing the Contract, the Equipment shall be inspected and repaired at the Customer's expense by the Company's Technical Representative in order to make sure that it qualifies for this Contract.

12. This Contract takes effect when signed by or on behalf of the Customer and the Company in accordance with the terms and conditions of the pricing schedule attached hereto which schedule is an integral part of this Contract. The Contract is automatically renewed for similar periods unless terminated by either party serving on the other notice in writing at least three calendar months prior to the end of each annual period.

13. This Contract constitutes the entire agreement between the Customer and the Company and no representation or statement not contained in this Contract shall be binding on the Company. No alteration or modification of the printed terms of this Contract shall be valid unless signed by the Managing Director of the Company.

14. Any dispute arising in connection with this Contract shall be subject only to the Jurisdiction of Cairo Courts *in accordance with the Arabic version hereof

15. This Contract is made 'in two identical copies, one for each party for necessary action.

SIGNED ON BEHALF OF THE CUSTOMER:

Name: ...
Title: ...
Company: ...
Date: ...
Stamp: ...

SIGNED ON BEHALF OF THE COMPANY:

Name: ...
Title: ...
Date: ...
Stamp: ...

# الخاتمة

"... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"
(سورة الأحقاف الأية ١٥)

الحمد لله الذي أنزل القرآن ورفع به الإنسان وجعله نورٌ للقلوب والأبدان وكرم أهله بالفوز بالدنيا ويوم يحشر الثقلان وبشر حامليه وحفظته بالمغفرة والرضوان والفلاح والفوز بالجنان .. فبتوفيق الله تبارك و تعالى و دعاء و نفحات الوالدين أتممت عملي هذا ليكون لكم عوناً في حياتكم العلمية و العملية.

**المؤلف**
**مصطفى محمد المرشدي**

# ثبت المراجع

## أولا : المصادر و المراجع و المعاجم العربية :


١- أحمد شفيق الخطيب: " معجم مصطلحات البترول و الصناعة النفطية " ، (انجليزي – عربي) ، بيروت ١٩٧٥.

٢- أحمد شفيق الخطيب: "معجم المصطلحات العلمية و الفنية و الهندسية" ، (انجليزي – عربي) ، بيروت ١٩٧٥.

٣- جميل حمداوي : السيموطيقا و العنونة "مجلة عالم الفكر" ،العدد الثالث، يناير ١٩٩٧.

٤- حسن عبد الله : " معجم مصطلحات العلاقات الدولية و المؤتمرات " ، مكتبة لبنان (ناشرون ) ١٩٨٢ .

٥- روحي البعلبكي : " المورد " ( عربي-إنجليزي ) بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٩٧ .

٦- فوزي عطية : علم الترجمة مدخل لغوي ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٦ .

٧- مصطفى محمد المرشدي: "معجم المرشدي القانوني" ، دار الجامعة الجديدة (ناشرون) ٢٠١٠.

٨- معجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة ١٩٦١.

٩- منير البعلبكي : " المورد " ( إنجليزي-عربي ) بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٩٧ .

١٠- هانزفير : " معجم اللغة العربية المعاصرة " ( عربي- إنجليزي ) ، ميلتون كوان. مكتبة لبنان ( ناشرون ) ١٩٧٤ .


## ثانياً : المصادر و المراجع و المعاجم الأجنبية:


1- Bell, Roger T. Translation and Translating; Longman Group UK LTD., 1991

2- Black's Law Dictionary, Bryan A. Garner; West, 1990.

3- Cambridge International Dictionary of English; C.U.P.; 1995.
4- Cassell's New English Dictionary; London, 1960.
5- Catford, J.C. Linguistic Theory of Translation; Oxford, O.U.P. 1965.
6- Chambers' Paperback Thesaurus: W& R Chambers Ltd.; 1992.
7- Encyclopedia World Dictionary, London, 1974.
8- Longman Activator; Longman: 1994.
9- Longman Dictionary of Contemporary English; Longman; 1995.
10- McArthur, Tom (ed.); Oxford Companion to the English Language (1992) O.U.P.
11- McGraw-Hill Dictionary Of science and Technical Terms, New York, 1978.
12- Merriam-Webster's Dictionary of Law; London, 1994.
13- Nida, Eugene, A.: "Principle of Translation". In Anwar S. Dil (ed.). Language Structure and Translation; Essays by Eugene Nida: Stanford, Stanford U.P. California. 1975.
14- Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English; A.S. Horeby; 1992.
15- Oxford Dictionary of Law; Oxford University Press, 2003.
16- Swan, Michael: Practical English Usage; 1997; O.V.P.
17- The American college Dictionary; New York, 1965.
18- The Reader's Digest Great Encyclopedic Dictionary, London, 1964.
19- The Synonym Finder, Emmaus, Pennsylvania, 1977.

20- Webster's Third New International Dictionary of English Language; London, 1961.

**ثالثاً : المصادر الإليكترونية العربية :**

١ـ ابن منظور : لسان العرب ، قرص مضغوط .

**رابعاً : المصادر الإليكترونية الأجنبية :**

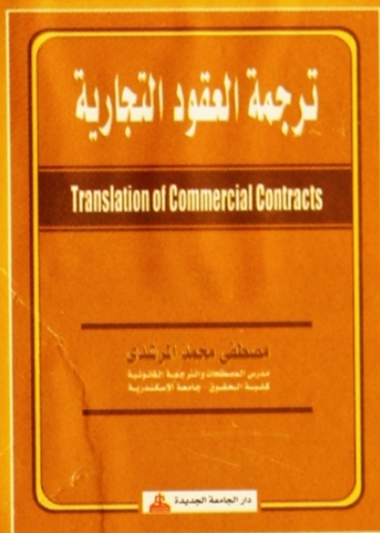
1- American Heritage Talking Dictionary, CD version.
2- Bookshelf 98, CD version.
3- Encarta 98 Encyclopedia, CD version.
4- Grolier 97 Encyclopedia, CD version.
5- Oxford Talking Dictionary, CD version.
6- Random House Webster, CD version.
7- The New Shorter Oxford English Dictionary, CD version.

# الفهرس

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| ■ إهداء .................................................... | ٣ |
| **الفصل الأول** | |
| **فن الترجمة** | ٥ |
| ■ **مدخل نظري إلى الترجمة** .................................. | ٧ |
| **الفصل الثاني** | |
| **نماذج عقود الوكالة و الوساطة التجارية** | ١١ |
| ■ عقد تسويق .............................................. | ١٣ |
| ■ عقد اتفاق مع وكيل بالعمولة .......................... | ١٩ |
| ■ عقد وكالة قصرية ..................................... | ٢٣ |
| ■ عقد وكالة بالعمولة ................................... | ٤٢ |
| ■ عقد وكيل مقدم خدمات سياحية ....................... | ٨٣ |
| ■ عقد توزيع منتجات .................................... | ١١٠ |
| **الفصل الثالث** | |
| **عقود التراخيص و الامتياز التجاري** | ١١٧ |
| ■ عقد ترخيص باستخدام علامة تجارية ............. | ١١٩ |
| ■ تعهد بترخيص مؤقت ................................. | ١٣١ |
| ■ عقد تأجير واستثمار رخصة تجارية ............... | ١٣٤ |
| ■ اتفاقية نقل علامة تجارية .......................... | ١٤١ |
| ■ عقد تنازل عن ملكية علامة تجارية ............... | ١٤٣ |
| ■ عقد ترخيص باستخدام براءة اختراع ............. | ١٤٥ |
| ■ اتفاقية امتياز تجاري ................................ | ١٨٢ |
| **الفصل الرابع** | |
| **عقود الشركات التجارية** | ١٩٥ |
| ■ **المبحث الاول: شركات الاشخاص** ...................... | ١٩٧ |
| ■ عقد تأسيس شركة تضامن ...................... | ١٩٧ |
| ■ عقد شركة توصية بسيطة ...................... | ٢٠٦ |

| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |

| | |
|---|---|
| رقم الإيداع | ٢٠١٠/١٤٧٥٣ |
| الترقيم الدولى | I.S.B.N |
| 978-977-328-745-6 | |




دار الجامعة الجديدة
٣٨-٤٠ ش سوتير - الازاريطة - الاسكندرية
تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ - فاكس: ٤٨٥١١٤٣ - تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩
Email.darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com